الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد
UNIVERSITÉ DE TLEMCEN
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات تطبيقية
رمز المذكرة:.....

الموضوع:

العلّة النحوية و دورها في تيسير النّحو و إثرائه

إعداد الطالبين:
سفيان شلدة
محمود عبد المتين عبو

إشراف:
* د. بن مدّاح شميسة

لجنة المناقشة		
أ.الدكتور	بن حدو وهيبة	رئيسا
أ.الدكتور	قريش أحمد	ممتحنا
أ.الدكتور	بن مدّاح شميسة	مشرفا مقررا

العام الجامعي : 1442-1443هـ /2020-2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من ذلّل الصعاب في وجهي وزرع في قلبي حبّ الأمل والإجتهاد، إلى والديّ العزيزين واخصّ بالذّكر والدتي الغالية الّتي لم تبخل عليّ يوماً في حياتها بالدّعاء.

إلى كل من علّمني حرفاً في هذه الدنيا هداني به من الجهل إلى نور العلم

إلى جميع إخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي فتحي وأبو بكر وعبد النور ومحمد أوهيب الّذين ساندوني في إتمام هذا العمل.

إلى كلّ زملائي وزميلاتي في الدّراسة، إلى كل من يهمهم أمري.

شلدة سفيان

إهداء

إلى أمي.

إلى أبي.

إلى من ربَّياني صغيراً.

إلى من حملتني وهناً على وهن.

إلى من ينير طريقي.

إلى إخوتي.

إلى عائلتي كلٌ باسمه.

إلى جدَّتاي وجدّي أطال الله أعمارهم .

إلى كل من علّمني.

إلى كل من يهمنا أمرهم ويهمهم أمرنا.

إلى محمّد أوهيب.

شكراً.

<u>عبّو محمود عبد المتين</u>

شـــكـــر وعـــرفـــــان

قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۝٧ ﴾ إبراهيم: ٧

انقياداً لأمره تعالى نحمده ونشكره ونثني عليه الخير كلّه هو الله الّذي لا إله إلاَّ هو الملك القدّوس، القاهر فوق عباده، المعطي لمن شكر، والمانع لمن كفر،و قال نبيّه الكريم صلوات ربي وسلامه عليه: (لا يشكرُ الله من لا يشكرُ الناسَ)-رواه البخاري، فنتقدَّمُ بأسمى عبارات الشكر والامتنان والعرفان لأستاذتنا الفاضلة **"بن مدَّاح شميسة"** الَّتي لم تدّخر جهداً ولم تقصّر في حقِّنا ولم تبخُل علينَا بالنُّصحِ والإرشاد والتَّوجيه، بل جادت علينا بكُلِّ ما يختلجُ قريحتها من علم ومعرفة كما أنَّها وقفت على هذا العمل وصحَّحت فيه كلَّ واردة وشاردة حتَّى يخرج على أحسن وجهٍ، فندعوا الله أن يبارك لها في عائلتها وصحَّتها ورزقها وعملها ويمدَّ في علمها ويجعلها من عباده الصَّالحين وأن يجعل تعبها علينا في ميزان حسناتها يوم يقومُ الأشهاد، وهو على كلّ شيء قدير.

كمايشرِّفنا أن نتقدَّمَ بجزيل الشُّكر وخالص التَّقدير والاحترام لأعضاء لجنة المناقشة على رأسهم الأستاذ الفاضل **"قريش أحمد"** والأستاذة الفاضلة **"بن حدّو وهيبة "** اللَّذان تجشَّما عناء قراءة هذا البحث وتقويمه ونقده نقداً بنَّاءً يكون لنا نبراساً نسير عليه مستقبلاً، فنتمنّى من الله أن يجازيهما عنَّا حُسنَ الجزاء، ويُيسّر عليهما الصِّعاب هو القادر على ذلك، ونشكر كلّ من علّمَنا حرفا في هذه الدنيا وكان سبباً في إخراجنا من ظلمات الجهل إلى نور العلم والمعرفة، فإن كنَّا قد أصبنا فذلك فضلٌ من الله وإن يكن غير ذلك فعزاؤنا أنَّنا لم ندّخر جهداً ولا طاقة في سبيل إنجاز هذا البحث.

والله وليُّ التَّوفِيقِ.

الحمد لله الذي رفع من خفض جناحه، وسخّر نفسه للطَّالبين، ونشكر فضله ونحمده على نعمه، بيده الخير وهو على كل شيء قدير، سبحانه لا إله إلّا هو، تعالى عن كلّ نقص، واتصّف بكلّ صفات الكمال والجمال، والصّلاة والسّلام على أفصحِ النّاس لفظا وكلاما مبينا، وأبلغِهم قولا وإعرابا، وأحسنِهم اسما وفعلا، وصفة ووصفا، وأجلّهم معرفة، وعلما، وأشرفهم كنية، ولقبا، وأكملهم تمييزا وحالا، وخاتم النبيّين والمرسلين، وعلى آله وأصحابه الطّاهرين الميامين الذين رفعوا الفاعل ونصبوا المفعول، وخفضوا المضاف فصاحة منهم، وسجيّة لهم، ورضي الله عنهم أجمعين ما أعرب مُعرب وامتثل لأمر ونهي، وما دامت السماوات والأراضين،

مقدمة

مقدمة:

عُرف العرب قديما بحبّهم للغتهم، وعصبيّتهم، وحميّتهم عليها، فجعلوها محميّة في بواديهم، فكانت كلّ رأس مالهم، وتاجا فوق رؤوسهم، يَنظُمونَ بها أشعارهم وينثرون بها خُطبهم، يعيِّرونَ من يخفى عليه بعضُ معانيها، ولا يعرفُ شرفَ قدرِها، تكلّموهَا سَليقة وطَبعًا، لا تعليمًا وتلقينًا، يَعُونَ مواقع كلامهم ويقوم في عقولهم عليه، من غير قواعد محدّدة ولا أصولَ مقرّرة.

وظلُّوا على حالهم هذا، حتَّى بزغ فجر الإسلام، وبُعثَ نبيُّ الرّحمة ﷺ، ودعا إلى دين ربِّه، مستجيبا لقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ ۝٢ ﴾ المدثر: ١ - ٢

، فلبّى النّاس النِّداء ودخلوا في دين الله أفواجا، عُربا وعُجما، فشهدت البيئة العربية اِختلاط الأجناس واِختلاف الألسن، ممّا أدّى إلى ظهور بِدعة لم يعهدوها و لم تألفها ألسنتُهم، ألا وهي ظاهرة اللّحن أو فساد الألسن، فلم يقتصر على لغة التّخاطب، بل تعدّته إلى كلام الله وسنّة نبيّهﷺ، وتشهد على ذلك قصّة الأعرابيّ الّذي سمع قارئا يقرأ كلامَ الله في قوله تعالى:﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ التوبة: ٣

بجرّ رسولِه عطفا على المشركين، فقال إنّي أبرأ ممّا برأ منه الله، فبلغ ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، فأمر ألّا يَقرأ القرآنَ إلّا من يُحسِنُ العربيّةَ.

غير أنّ اللّحن في صدر الإسلام كان قليلا، بل نادرا، ولكنْ اتّسعَ شيوعُه على الألسنة حتّى بلغ مبلغه من صغار العرب، فكان ممَّن نالهم سهام اللَّحن بنت أبي الأسود الدّؤلي، حيث سألت أباها في يوم شديد الحرِّ، قائلة: ما أشدُّ الحرُّ؟ فقال لها: القيظُ يا بنيّتي-وهو ما نحن فيه-، جوابا على سؤالها، فبدت الحيرة عليها، فعرف أنّها أرادت التعجّب، فقوَّمها، وقال لها: قولي: ما أشدَّ الحرَّ؟ بالنّصب، فجعله هذا الأمرُ الجللُ أن هبَّ هبَّة فارسٍ ممتطٍ فرسه مستلاّ سيفه على هذه الفاجعة الَّتي حلَّت بلسانهم، فأخبر عليًّا رضي الله عنه، فوضع له بعض القواعدِ والأسسِ، وقال له: اُنحُ على هذا النحو، فسُمّي النّحوُ نحوا، فأسّس قواعد تحكم كلامهم، وتحمي ألسنتهم من الفساد، ولكنْ بعد اتّساع الرّقعة الجغرافية للدّولة الإسلامية ودخول العجم الإسلام واختلاط العرب بهم، وجد النّاس أنفسهم مجبرين على تعلّم النّحو لفهم لغة القرآن ولغة دينهم الجديد، فكان من طبيعة

العقل البشريّ السّؤال عن الأسباب الكامنة وراء أيّ ظاهرة ليفسّرها ويعرف أحكامها حتَّي يسهُل عليه فهمُها ويستسيغ له إدراكُها، ومن البديهيّ أيضا أن يستلزم التّعليم سؤال المتعلّم معلمّه لم كان ذا هكذا؟ فيكون الجواب؛ معلِّلا الحكمَ، ومفسّرا اختياره من دون غيره من الأحكام، فالنّاس تأنس بثبوت الحكم لعلّة، وهذا ما جعل النّحاة وخاصّة نحاة القرن الأوّل الهجريّ يعلّلون كلّ أحكامهم النّحوية، فلا تجد حكما إلاَّ يُتبعونَه بعلّة، وتعليل، حتّى يسهل التّعليم على عجم القوم خاصة وأبناء العرب عامّة.

وفي ضوء هذه الرؤية، تولّد هذا البحث الموسوم ب: "**دور العلّة النحويّة في تيسير النّحو وإثرائه**"، ليبحث في خبايا أهمّ ظاهرة نحويّة شغلت بال النحويّين، فجعلوها من أهمّ دعائمهم في الاحتجاج، وأحد أكثر الأسلحة التي تسلّحوا بها لتقرير أو إلغاء أيّ حكم نحويّ، كما اتّخذوها وسيلة لتيسير وشرح بعض القواعد اللُّغوية وبيان الحكمة الخفيّة من ورائها لمتعلّمي النّحو العربيّ.

تروم هذه الدّراسة تشخيص العلل النّحويّة، وإبراز مدى تأثيرها في تيسير النّحو، وما حدُّها؟، وهل لها دورٌ في تيسير وإثراء النَّحو؟

وقد دفعنا لاختيار هذا البحث دوافع عدّة، منها ماهي ذاتيّة وأخرى موضوعيّة، فكان على رأسها أنَّ العنوانّ كان من اقتراح أستاذتنا الفاضلة "**بن مداح** "، والّتي أثنت على هذا النّوع من البحوث، لما يزخرُ به من مادة علميّة، ومن أهمّها كذلك، هو شغفنا الشّديد وحبّنا الجمّ لعلم النّحو ورغبتنا وفضولنا لسبر أغوار هذا الموضوع الشّائق، وإشباع رغبات المعرفة والاستزادة من العلم الواضح، وقتل شعور الفضول الَّذي كان يخالج الكثير من طلبة العلم كلما ذُكر علم النَّحو في معرفة السَّبب الّذي أدّى بالعرب إلى رفع الفاعل ونصب المفعول ...، ولِمَا لم تكن العملية عكسيَّة؟ أضف على ذلك قلّة الدّراسات في هذا الموضوع خاصّة من هذا الجانب، فأردنا أن يكون بحثنا أرضيّة ممهّدة للموضوع، ومرجعا يُستفاد منه.

وكأيّ بحث لابدَّ أن تواجهه صعوبات وتعتريه عقبات، فهذا هو طريق العلم وضريبة البحث عن الحقيقة والمعرفة، ولعلّ أبرز الصُّعوبات الّتي اعترضتنا صعوبة الحصول على المصادر وخاصة الورقية القديمة، وكذا عمق الموضوع وتشعّبه، إذ يحتاج إلى بحث معمّق وإلمام بجميع جوانبه لضبط

الموضوع وتحقيق الأهداف المرجوّة منه، بالإضافة إلى أنَّ النّحاة قديمهم وحديثهم، لم يصرّحوا بشكل علني عن أنَّ العلَّة أثْرت النِّحو، مما أدى بنا إلى تمحيص أقوالهم لنثبت أن العلّة كانت سبباً وجيها لإثراء النَّحو وتيسيره.

واِعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليليّ، للوقوف على توصيف الظَّاهرة بحسب متطلَّبات البحث، كما اِستعنّا بالمنهج التاريخي لتتبع نشأة العلّة النحويّة وتطوّرها عبر التّاريخ.

وحظيت مسألة العلّة بمجموعة من الدّراسات السابقة، حيث تناولها النقاد والباحثون من عدّة وجهات مختلفة غير الذي أوردناه في بحثنا هذا، فكان من أبرزها.

- مازن المبارك، النحو العربي العلّة النّحويّة نشأتها وتطوّرها (كتاب)
- صالح بن مطلق بن سعد، التعليل النَحوي عند الرماني في شرحه لكتاب سيبويه دراسة وصفية تحليلية، (رسالة دكتوراه)
- درويش أحمد، التّعليل اللغوي عند البغداديين في ضوء الدّرس اللّساني الحديث، (رسالة دكتوراه) 2012-2013
- سميرة حمادي، العلل النّحويّة في كتب التراث العربي محاولة لسبرها منهجاً وتطبيقاً، (مذكرة ماجيستر 2010-2011)
- حسن منديل العكيلي، الخلاف النّحوي في ضوء محاولات التّيسير، (مذكرة الدكتوراه)
- خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيباويه .
- بلخوجة عبد العزيز، العلّة النّحويّة مسالكها وقوادحها، (مقال في مجلّة البدر)

ولفك شفرة هذا البحث، والإجابة عن الإشكالات المطروحة، رسمنا خطة تتماشى وطبيعة الموضوع، والّتي تتمثّل في فصلين، يتقدّمُهمَا مدخل، وتليهما خاتمة ذكرنا فيها أهم النّتائج المتوصّل إليها، ثمّ قائمة للمصادر والمراجع المعتمدة، وفهارس عامة.

فأما المدخل: خصّصناه **لضبط المفاهيم والمصطلحات.**

وأما الفصل الأول: فقد عنونّاه ب **"العلّة النّحويّة دراسة نظريّة وصفيّة"**، وكان الحديث فيه عن العلة النحوية بشكل عام، وأدرجنا تحته أربعة مباحث، فكان أولهم موسوم ب **"مراحل العلة النحوية"**، وجاء فيه المراحل الثلاث التي مرت بها العلة، أما الثاني، فبعنوان: **"أقسام العلل النحوية"**، إذ عالج تقسيمات العلماء للعلّة، أما ثالثهم فأوردناه بعنوان **"مسالك العلّة النحوية وقوادحها"**، تضمن المسالك والقوادح التي جمعها السيوطي في كتابه الاقتراح، وآخرهم عالج أراء النحاة قديمهم وحديثهم حول العلّة، والذي عنون ب **"العلّة النحوية بين التأييد والرّفض"**.

وإنتقلنا إلى الفصل الثاني للحديث عن ظاهرة العلّة ودورها في الاحتجاج، وبناء القاعدة مع التمثيل بنماذج تطبيّقية، فجاء تحت عنوان **"أثر العلّة النحويّة ودورها في الاحتجاج وبناء القاعدة وتيسيرها."** كما تفرع هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول عالج **"مدى حجية العلّة"**، في حين المبحث الثاني ذكرنا فيه الدور الذي أدّته العلّة في تيسير النحو وإثرائه، فوسمناه بـــ **"العلّة النحويّة ودورها في تيسير تعلّم النّحو وإثرائه"**، أما الثالث فرض علينا إحصاء مجموعة من العلل التي ذكرها النحاة، وأوردناها على شكل **"نماذج تطبيقية"**.

وأنهينا البحث بخاتمة، رصدنا فيها أهمّ النتائج التي توصلَت إليها الدراسة، مع اقتراح بعض توصيات.

واعتمدنا في عملنا هذا على مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع، اجتمعت فيها كتب النحو قديمها وحديثها، نذكر بعضها على سبيل الذكر لا الحصر:

- العين للخليل.
- الكتاب، لسيبويه.
- الخصائص، لابن جني.
- الاقتراح في أصول النحو، لابن السراج.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري.
- الرّد على النحاة، لابن مضاء.

- النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، لمازن المبارك

وبعد شكر الله –تبارك وتعالى–والثناء عليه بما يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه، نتقدّم بالشكر الجزيل لجميع من كان سندا لنا في إتمام هذا العمل، ونخص بالذكر أستاذتنا الفاضلة **"شميسة بن مداح "**، والتي لم تدخر جهدا في تقديم النصائح لنا، وإرشادنا وتوجيهنا، وصبرها علينا، على الرغم من كثرة انشغالاتها والتزاماتها، وضيق وقتها، فلها منّا كلّ الامتنان والتقدير، راجين من المولى عزّ وجلّ أن يبارك لها في صحّتها، وفي زوجها وأبنائها، وفي مالها وعملها، وأن يجعل هذا العمل المتواضع في ميزان حسناتها.

ونبدأ مستعينين بالله، سائلين إيّاه، أنْ يلهمنا الصواب والسداد في القول والعمل، فَمَا أصبنا فيه فمِن الله تعالى وحده، وما أخطأنا فيه فمن أنفسنا.

تلمسان:23 ذو القعدة 1442

الموافق ل :04جوان2021

الطالبان:

شلدة سفيان

عبو محمود عبد المتين

مدخل:

✓ضبط المفاهيم والمصطلحات

1. مفهوم العلةّ
2. مفهوم التَّيسير
3. مفهوم الإثراء

مدخل: ضبط المفاهيم والمصطلحات:

توطئة:

قبل الشروع في البحث عن فائدة العلَّة وأهميَّتها في تيسير الدَّرس النَّحوي وإثراءه، لا بُدَّ أن نجتاز عقبة المصطلح والتَّعريف، الَّذي يُعدُّ لبنة البحث العلمي والخطوة الأولى في إيصالنا للنَّتائج الَّتي نرجو الوصول إليها، ولضبط مفهوم العلّة، ولتسليط المزيد من الضَّوء على بحثنا و لِمّ شمل جميع جوانبه سنعرِّجُ بإيجاز على العلَّة عند الفلاسفة والأُصوليِّين، لما لهما من أثرٍ على علَّة موضوعنا ،لذلك سنتطرق إلى بابي التَّعريف اللُّغوي في بعض معاجم العرب والإصطلاحي في بعض الآثار النَّحويَّة الَّتي تناولت موضوع العلَّة النَّحويَّة.

العلَّة عند الفلاسفة:

«شرح أرسطو في كتابه (التَّحاليل الثَّانية) العلَّة شرحاً صافياً، وقسم علل البرهان إلى أقسامها الأربعة.»[1]

- ❖ علَّة صورية: «ما يوجد الشَّيء بالفعل.
- ❖ علَّة مادية: «ما يوجد الشَّيء بالقوة
- ❖ علة فاعليَّة: «ما يوجد الشَّيء لسببه
- ❖ علَّة غائيَّة: «ما يوجد الشَّيء لأجله. »[2]

«ويقرب هذه العلل من الفهم أن العلَّة الماديَّة هي الَّتي يُجابُ بها عن سُؤال: ما الشَّيء؟ والعلَّة الصُّورية هي ما يجابُ بها عن كيف؟ والعلَّة الفاعليَّة هي الَّتي يُجاب بها عن. من فعل الشَّيء؟ والعلَّة الغائيَّة هي الَّتي يجاب بها عن لِمَ؟»[3]

---

[1] الدكتور محمد عيد، أصول النَّحو العربي، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، 1410ه-1989م، ص113

[2] علي محمد بن علي، التَّعريفات، تح إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، ص202

[3] الدكتور محمَّد عيد، أصول النَّحو العربي، ص113

العلّة عند الأُصوليين:

العلَّة عند الأصوليّين تتجسَّدُ في بابين:

- ❖ تفسير الأحكام الَّتي يقيسُونها على فُروعٍ اِستنبطوها من أُصولٍ بعلَّةٍ جامعة «يذكر الأصوليُّون والفقهاء العلَّة في باب القياس، لأنَّها رُكنٌ من أركانه، عندما يريدون إلحاق فرعٍ بأصل، أو إثبات حكم لوجود علَّته، من باب العلَّة تدورُ مع معلولها وجوباً وعدماً.»[1]
- ❖ مَرِيدة الوصولِ إلى الحكمة من التَّشريع وفائدة الحُكم الشَّرعي.

أوّلاً مفهوم العلّة:

1. لغة:

الباحث في معاجم العرب المستقصي لمعنى "العلَّة" «يجد المعاني الَّتي يستعملها العرب لهذه الكلمة ومشتقّاتها عديدة أشهرها أربعةٌ:

- ❖ التكررٌ أو التكرار
- ❖ الضُّعفٌ والهوان
- ❖ عائقٌ يعوق عن الشَّيء
- ❖ تشاغلٌ وتلهي عن الشَّيء»[2]

وسنستعرضُ بعضاً من التَّعريفات الَّتي تبين ذلك.

لمعرفة المعنى الَّذي اُستخدمه العرب في الأصل الثلاثي "ع"، "ل "، "ل "، لا بُدَّ لنا أن نُعرِّج على ما يُرجَّحُ أنَّه أوَّلُ معجم عربي، وفخرُ الصناعة المعجمية للغة الضَّاد، ودليلٌ حيٌّ على فطنة العرب وفطنة صاحبه ونبوغه.

---

[1] أبو سفيان مصطفى باجو، العلل وأجنسها عند المحدثين، دار الضياء، 1426ه-2005م، ط1، ص1

[2] المصدر نفسه، ص10

في معجم العين للخليل (ت 175ه):

ورد في **"العين"** مجموعة من التعريفات نذكر أهمّها لأن الموضع لا يطلب التّطويل، وهي: «العلل: الشربة الثانية، والفعل علَّ القوم إبلهم، يعلُّونها علاًّ وعلالاً...والأُمُّ تعللُّ الصبي بالمرق والخبز ليجزئ به عن اللَّبن... والعُلالةُ: بقية اللَّبن، وبقيَّة كل شيء حتَّى بقيَّة جري الفرس... والعلَّة المرض وصاحبها معتلٌّ... والعلَّة: يشغل صاحبه عن وجهه، والعليل المريض والعلُّ القراد الضخم... والعلُّ الرَّجلُ الَّذي يزور النِّساء. والعلُّ التَّيسُ الضَّخمُ العظيم.» [1]

فالعلَّة عند عبقري اللُّغة؛ جاءت بمعنى التكرار، والهوان والضّعف، والتَّشاغل عن الشَّيء وتجاوزت في بعض مشتقاتها هذه المعاني لتدل على كبر حجم الشيء أو ما تبقى منه.

في مقاييس اللُّغة لابن فارس (ت 395ه):

أمّا في **"المقاييس"** جاءت بعدّة معاني أبرزها: «العين واللَّام أُصولٌ ثلاثة صحيحة: أحدها تكرُّرٌ أو تكرير، والآخر عائقٌ يعوقُ، والثَّالث ضعفٌ في الشَّيء»[2]

وفي الأوَّل يقولُ: «وربَّما قالوا لرجلٍ يُمدح بالسَّخاء: هو كريمُ العُلالة، والمعنى أنَّهُ يكرّرُ العطاء على باقي حاله.»[3]

أمَّا في معنى العائق فهو يستشهدُ بقول الخليل قائلاً: «قال الخليل: العلَّةُ حدثٌ يشغَلُ صاحبهُ عن وجهه.»[4]

أمَّا في الضَّرب الثَّالث فهو يذكُرُ قول اِبنِ الاَعرابيِّ، إذْ يقول على لسانه: «علَّ المريضُ علَّة فهو عليل، ورجُلٌ عُلَلَةٌ، أي كثير العِلل.

---

[1] ينظر، الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تح د. عبد الله درويش، كليَّة العلوم، جامعة القاهرة، مطبعة العاني، بغداد، 1386ه، 1976م، ج1، ص100-101

[2] اِبن فارس، معجم مقاييس اللُّغة، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر، ج4، ص12

[3] المصدر نفسه، الجزء نفسه، ص13

[4] المصدر نفسه، الجزء نفسه، ص13.

ومن هذا الباب وهو باب الضَّعفِ: العلُّ من الرِّجال: المسنُّ الَّذي تضاءل وصَغُر جسمُه...وكلُّ مُسنّ من الحيوان فهو علٌّ.»[1]

في مختار الصحاح للرازي (ت 668ه):

«وقد جاء معنى العلّة النّحويّة عنده مغاير لمفهوم ما ورد في معاجم أُخرى حيث يقول فيما يتعلق بمادة "ع، ل، ل " أنّ العلّة هي: العلّة من المرض، والعلّة منها الاعتلال وهي تأتي بمعنى السَّبب.»[2]

في قاموس المحيط للفيروز أبادي (ت 817ه):

ورد في المحيط أنّ العلّة هي: «الشُّربة الثانية أو الشُّربُ بعد الشرب تباعاً»[3]

«وتعلَّل بالأمر تشاغل أو تجزَّأ، كاعْتل، وبالمرأةِ: تلهَّى، ومن نفاسها خرجت، كتَعَالَّت، وعلَّله بطعام وغيره تعليلاً، شغله به.»[4]

«والعلَّة بالكسر المرضُ، علَّ يعلُّ، وِاعتلَّ، وأعلَّه الله تعالى فهو مُعلٌّ وعليل ولا تقل معلول... وهذه علَّته: سببه.»[5]

وهو كذلك وجدناها عنده تدور نحو نفس المعاني فيما سبق ذكره.

في التَّعريفات لمحمَّد بن علي الجرجاني(ت816ه):

«عبارة عن معنى يحلُّ بالمحل فيتغيَّرُ حالُ المحل بلا اِختيار، ومنه يسمى المرض، علَّة، لأنَّه بحلوله يتغيَّرُ حال الشَّخص من القوَّة إلى الضَّعف.[6]

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللُّغة ، الجزء نفسه، ص14.

[2] الرازي، مختار الصحاح دراسة وتحقيق طه جابر فياض العلواني، مطابع الفرزدق التجارية، 1400ه 1980م، ص469

[3] مجد الدّين الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مراجعة محمد أنس الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 1429ه-2008م. ص1135

[4] نفس المصدر، ص1136

[5] مجد الدّين الفيروز أبادي، القاموس المحيط،

[6] علي محمد بن علي الجرجاني، التَّعريفات، ص201

2. اِصطلاحاً:

العلَّة في الاِستعمال الاِصطلاحي قلَّ ما نجدها يُشارُ إليها بالتَّعريف لبيان معناها أو إغفالاً ممن يتناول هذا الموضوع ويُتجاوز إلى ذكر نشأته وتطوُّره أو أهميَّته كما هو الأمر عند عديدٍ من الدَّارسين للعلل، ولذلك سنرى ما هي العلَّة النَّحويَّة عند من لم يغفل أو يتغافل عن التَّعريف الاِصطلاحي.

عند الرمَّاني (ت 384ه):

هي عنده تغيرٌ في حالة المعلول، إذْ يقول: «هي تغيير للمعلول عمَّا كان عليه.»[1]

عند الشريف الجرجاني (ت816ه):

أمَّا الشريف الجرجاني فقد اعتبر العلة هي ما يتوقف عليها وجود الشيء وهذا التعريف يكسبها بعداً لغوياً وأثراً علمياً وأهمية في دلالتها على وجود الحكم النَّحوي، إذ يقول: «هي ما يتوقَّفُ عليه وجود الشَّيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه.»[2]

عند محمَّد خير الحلواني (ت1987م):

يقول الدكتور محمَّد: «يُراد بالعلَّة النَّحويَّة تفسير الظَّاهرة اللُّغويَّة والنُّفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب الَّتي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الحقائق اللُّغويَّة ويصل إلى الحكمة الذهنيَّة الصرفيَّة. »[3]

---

[1] ينظر خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التَّعليل اللُّغوي في الدَّرس اللُّغوي القديم والحديث، ص250.

[2] ينظر، علي محمد بن علي الجرجاني، التَّعريفات، ص201

[3] الحلواني محمد خير، أصول النَّحو العربي، جامعة تشرين اللاَّذقيَّة 1979م، ص108

ثانياً مفهوم التَّيسير:

1. لغة:

في العين للخليل:

«يُقال: إنَّهُ لَيَسْرٌ فيف، ويَسَرٌ: أي؛ ليِّن الإنقياد، سريع المتابعة، ويُقال: إنَّ قوائم هذا الفرس لَيَسُراتٌ خفاف، إذا كنّ طواعه، الواحدة يَسُرة... واليُسرة فُرجَة ما بين الأسرّة من أسرار الرَّاحة يُتيمن بها وهي من علامات السّخاء، واليُسرُ: اليُسار؛ أي الغنى والسَّعة... وإذا سهُلت ولادة المرأة قيل: أيسرَت، وإذا دُعي لها قيل أيسرت وأذكرت»[1]

في الصِّحاح:

«يَسُرَ: اليُسْرُ. نقيض العُسر وكذلك اليُسُرُ مثل عسْرٍ وعُسُرٍ...والميسور ضدُّ المعسور. وقد يسَّرَهُ الله لليُسرى. أي: وفَّقه لها...»[2]

في لسان العرب:

«اليُسر: اللِّين والإنقياد، يكون ذلك للإنسان والفرس وقد يَسَرَ يَيْسِرُ، وياسَرَهُ لاينَهُ... واليُسْرُ، واليَسَارُ والمَيْسَرَةُ، والمُيْسُرَةُ، كله السَهولة والغِنى... واليُسرُ ضدِّ العُسر. »[3]

2.إصطلاحاً:

لم يتفق أصحاب التَّيسير النَّحوي المعاصر على مفهومٍ مُحدَّد للتَّيسير فقد ذهبوا مذاهب شتَّى، واِختلفوا اِختلافاتٍ كثيرة، بل لم يتَّفقوا على اِصطلاحٍ واحد، فمنهم من اِصطلح عليه بمصطلح التَّيسير ومنهم من سمَّاهُ إصلاحاً وإحياءً وتبسيط وغير ذلك.

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ج7، ص295-296

[2] إسماعيل الجوهري، الصحاح، ص 1278

[3] اِبن منظور، لسان العرب، ص4957-4958

لكنَّهم أجمعوا على بعض التعاريف نذكرها على الشّكل الآتي:

«أنّهُ مُحاولات تقريب النّحو للنّشاءة ولغير المتخصصين من المثقفين، أو محاولة إعادة النظر في القواعد النّحويّة القديمة، وطرحها بأسلوب علمي رصين في ضوء التراث. أو تقديم النّحو مُبرّءً من العلل والتّفريعات والتّأويلات، سهل المنوال قريب المأخذ من أذهان المتعلمين بِاستخدام مناهج وطرائق تربويّة.»[1]

وجاء في تعريف آخر: «ما نقصده هنا بالتّيسير هو العملُ على تسهيل القاعدة النّحويّة وذلك بالتّخلُّص من الصّعوبات الّتي تكتنفها، فهو تيسيرٌ لا يدعو إلى الإختصار ولا إلى حذف الشُّروح والتعليقات من المؤلّفات النّحويّة القديمة، ولكنَّهُ يهدف إلى عرضٍ جديد لموضوعات النّحو، وذلك بتقديم حلول لكثير من مشاكل النّحو، فهو بذلك إصلاحٌ لحال هذا الدّرس بأصوله ومسائله.»[2]

ثالثاً مفهوم الإثراء:

1. لغة:

والثَّراءُ كثرةُ المال...والمال الثَّريُّ على فعِيلٍ: هو الكثير، ومنه رجُلٌ ثروان وامرأةٌ ثروَى... والثَّروةُ كثرة العدد، قال ابن السكيت: يقال إنَّهُ لذو ثروةٍ أو ثراء، يرادُ به: أنَّهُ ذو عدَدٍ وكثرةِ مالٍ.»[3]

« والثَّراء المالُ الكَثير، ويُقال ثَرى الرَّجُلُ يَثرَى ثَراً وثَراءً مَمدُود وهُو ثَريٌ إذا كَثُرَ مالُهُ وكَذلك أثْرى فَهو مُثرٍ. والثَّرَى: هو التُّراب النديُّ وثريتِ الأرضُ ثرىً فهي ثريَّة: نَديت ولَانَت بَعد الجدوبةِ واليُبْسِ وأُثرَت كثُرَ ثَرَاهَا، وأثرى المَطَرُ بلَّ الثَّرى. وَثَرَيْتُ بفلانٍ فأنا ثريٌّ به أي غنيٌّ عن النَّاس به. ويُقالُ ثريتُ بك أي فرِحْتُ بك.»[4]

---

[1] د. حسن منديل العكيلي، الخلاف النّحوي في ضوء محولات التّيسير، مذكرة دكتوراه الحديثة، ص87

[2] سميرة جداين، مفهوم تيسير النّحو لدى المُحدثين، جامعة تلمسان، ص128

[3] أبي نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، الصِّحاح، تح: محمَّد محمد تامر، 1430ه-2009م، ص144

[4] ينظر، لسان العرب، ابن منظور، تح: عبد الله علي الكبير، محمَّد أحمد حسب الله، هاشم محمَّد الشَّاذلي، دار المعارف، القاهرة، ص479-480

«ثرِيَ: يثْرَى، أَثْرِ، ثَرَّى، فهو ثريٌّ. ثريَت الأرضُ: نديَت ولانَت بعدَ جدوبَةٍ وَيُبْسٍ. أثرى: يُثري، أثرِ، إثراءً فهوَ مُثرٍ والمفعولُ مُثرىً (للتَّعدية) أثرى الرَّجُلُ: كثُرَ مالُهُ. أثْرَتِ الأرضُ: كثُرَ ثُراها. أثرى الشَّيء: جعلَهُ غنياً، نمَّاهُ واِستثمره.» [1]

2. اِصطلاحاً:

لم نصل إلى تعريف صريح للإثراء اللغوي، فلم يأتي أحدٌ به لما يخدم بحثنا، ولكن من جملة ما استخلصناه من التَّعريفات اللغوية وإسقاطها على الجانب الاصطلاحي:

هو اتساع دائرة البحث في اللّغة وتفريع أبوابه ومصادره، وتسليط مزيد من الضوء على المسائل الجدلية في اللّغة والتعمق في مآثرها وسلوك كل مسالكها والخوض في كل دروبها وإكثار المباحث والمسائل والآراء في كل ضروبها.

وممّا اِستنتجناه من المفاهيم والّتي تكاد أن تكون منعدماً من كتب النّحو لمصطلح الإثراء النّحوي هو كثرة ووفرة الأقوال والأحكام الّتي اِعتمدها النحاة في تفسير الظواهر اللّغويّة ممّا جعل القاعدة النّحويّة يكون لها أكثر من وجه إعرابي وأكثرُ من تعليل، ممّا يؤدّي إلى السّعة وكثرة الاِختيارات لدى المعرِب.

[1] ينظر أحمد مختار عمر، معجم اللُّغة العربيَّة المعاصرة، عالم الكتب، ج1، ط1، ص315

الفصل الأوَّل:

العلّة النّحويّة دراسة نظريّة وصفيّة

1. المبحث الأوَّل: مراحل العلّة النّحوية
2. المبحث الثّاني: أقسَام العِلَّة النَّحويّة
3. المبحث الثّالث: مسالكُها وقوادحُها
4. المبحث الرّابع: العلَّة النِّحويَّة بين التّأييد والرّفض

المبحث الأوّل: مراحل العلل النَّحويَّة:

إنَّ المُتتبّع لتاريخ العلَّة النَّحويَّة سيجدُ أنَّ لبناها الأولى ترتبط مع نشأة النَّحو والتَّقعيد له وبداية الكتابة فيه، فالأصلُ في العلوم البحث عن الأسباب وتفسير الظواهر المختلفة وكما كان علم النَّحو بدائياً في طُرُق التقعيد له، فتعليل النَّحو مثله كان نابعاً من فطرة أولئك النُّحاة الأوائل في معرفة ما يجعلُ الظَّواهر اللُّغويَّة على ما هي عليه، لكن التَّعليل لم يبق كما هو منذ ظهوره، وإنَّما مرَّ بمراحل تطوَّر فيها واِختلفت مناهجُه وأساليبُه، وهناك تباين في هذه مراحل نظراً لتقارُب أساليب التَّعليل أحياناً عند النَّحويّين ممَّا جعلها تأخذ الطّابع العلمي بعدما كانت ساذجة في بداياتها.

أوّلاً: مرحلة النَّشأة والتَّكوين:

تعودُ نشأة العلَّة النَّحويَّة إلى أبي إسحاق الحضرمي (ت117ه) الَّذي قيل فيه: «أوَّلُ من بعج النَّحو ومدَّ القياس والعلل.»[1] و «أوَّلُ من علَّل النَّحو.»[2] لكن العلَّة وجدت منطلقها الحقيقي والاِهتمام الأكبر في ذلك الوقت مع الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175ه)، رغم أنَّ آخرين سبقوه بها كعمرو بن العلاء (ت154ه) الَّذي كان يسأل عن العلل، ويونس بن حبيب (ت182ه) الَّذي «كانت له أقيسة ومذاهب تفرَّد بها.»[3] لكن الخليل كان «أذكى علمائها، فأسلست له القياد ومنحته من علومها ما أراد .»[4] وقد توخَّى الخليل في تعليلاته موافقة المعنى للإعراب ما دفعه للقول: «والموضع موضع نصب لأنَّ المعنى معنى نصب.»[5]

---

[1] ابن سلام الجمحي، طبقات الشعراء، دار الكتب العلمية، بيروت، ص30

[2] أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمَّد الأنباري، نزهة الألباء، تح: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي شارع عباس العقاد، مدينة نصر، القاهرة، 1418ه-1998م، ص55

[3] بن محمَّد الأنباري، نزهة الألباء ص23

[4] مازن المبارك، النحو العربي العلَّة النحويَّة نشأتها وتطورها، المكتبة الحديثة، 1385ه-1965م، ص59

[5] نفس المصدر، ص58

والخليل ومن عاصره من النُّحاة كانوا يستمدُّون عللهم من بنات أفكارهم وبُطون عقولهم، والدَّليل على ذلك قول الخليل نفسُه حين سئل عن علله الَّتي يعتلُّ بها «فقيل له: عن العرب أخذتها أم اِخترعتها من نفسك؟ فقال: إنَّ العرب نطقت على سجيَّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإنْ لم يُنقل ذلك عنها، واِعتللت بما عندي أنَّه علَّة لما عللته منه، فإن أكُن أصبت العلَّة فهو الَّذي اِلتمست ... فإن سنح لغيري علَّة لما علَّلته من النَّحو هو أليق ممَّا ذكرتُه بالمعلول فليأت بها.»[1]

وفي قول الخليل هذا دلالة على أنَّ الخليل علَّل بما خالَهُ العِلَّة وأنَّ العرب نطقت كذلك للعلَّة نفسها ولا لشيء آخر، رغم أنَّه أشار في الوقت نفسه إلى أنَّ تعليله ليس مُطلَقاً ويُمكن لغيره التَّعليل بغير ذلك إذا وُجِدَ أنسبُ من ذلك وأحسن.

والعلل في بدايات نشأتها كانت، كما يقول الدُّكتور مازن المبارك: «بعيدة عن الفلسفة قريبة من روح اللُّغة ومن حِسِّها الّذي ينفر من القبح.» فكانت العلل تعتمدُ على تجنُّب الثّقل والذَّوق العربي الميَّال للخفَّة رغم أن مازن المبارك لا ينفي كون العلَّة فلسفيَّة في طبيعتها وأصلها لأنَّها كما يقول: «حسبها أنَّها "علة" يُسألُ عنها وتُستقصى أسبابها لتكون مقتبسة من اُسلوب الفكر المُتَطلّع إلى ما وراء الطَّبيعة أي من اُسلوب الفكر الفلسفي.»

والتَّعليل في هذه المرحلة كان وسيلة لا غاية، فلم تُفرد له المؤلَّفات ولم يُستَأثرُ بالعناية اللَّازمة من النَّحويين الأوائل، وإنَّما كان تقوية للحُجَّة ومُسَوِغاً للكلام ومبيِّناً لبعض الأحكام البسيطة الّتي كانت تَرِدُ على ألسنة العرب الجُلف حتّى جاءت المرحلة الَّتي تليها.

ثانياً: مرحلة النُّمو والإرتقاء:

تبدأ هذه المرحلة منذ أن بدأت العلَّة تحصل على مزيدٍ من الاعتبار، وكان ذلك على يد سيبويه (ت180ه) في كتابه الَّذي يُعَدُّ أوَّل أثرٍ نحويٍّ وصل إلينا عالج موضوعات القياس والعلّة،

[1] أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النَّحو، تح د. مازن المبارك، دار النَّفائس، بيروت، ط3، 1399ه-1979م ص66

والّذي قال فيه مازن المبارك: «كان –الكتاب– كتاب نحو وقياسٍ وعلّة يُعلِّم طريق القياس وأُسلوب التّعليل كما يُعَلِّمُ الحُكْم النّحوي.»[1] كما يذكر كذلك أنّ كتاب سيبويه اِشتمل على مجموعة من التّعليلات كانت

شبيهة بعلل الخليل حيث يقول: «هي شبيهة بعلل الخليل ومن روى عنهم سيبويه من حيث عنايتها بالمعنى واِهتمامها بقياس الشّبيه على شبيهه، وحمل النّظير على نظيره واِعتمادها ذوق العرب في طلبها للخفّة وفراره من القُبح والثّقل ... واِذا كان لسيبويه فضلٌ في حركة التّعليل فهو فضلٌ في التّوسُّع والاكثار مما كان نزراً قليلاً عند شيوخه المتقدّمين.»[2]

وكان سيبويه يُكثر من الأمثلة والشّواهد بما وثِقَ منها من كلام العرب، وكان على عكس من أتى من بعده لا يُكرِهُ اللُّغة ويضعُها على غير ما وضعتها عليه العرب لتُلائم أحكَام النّحو، وعاب على من قام بذلك حتّى على الخليل نفسه.

ثم جاء بعد سيبويه من خصّ العلّة بالتّأليف كقطرب (ت206ه) مؤلّف كتاب **"العلل في النّحو"** ومحمّد المازني (ت247ه) صاحب كتاب **"علل النّحو"** وأبو عبّاس بن يزيد المبرد (ت285ه) الّذي كان شديد الاهتمام بالتّعليل. وكان مُجتهداً في التّعليل صاحب حظ فيه، خالف سيبويه في كثير من العلل الّتي لم يخالفه في الحُكم النّحوي المتعلّق بها، وفي اِعتقاد المبرد أنّ العلل لا يجب أن تفارق النّحويّ ولا ينبغي لها.

وكانت هذه المرحلة مرحلة فاصلة بين نشأة التّعليل والمرحلة الّتي تليها مرحلة التّطوُّر والاِزدهار كانت العلل فيها تعليميَّة يُرادُ بها فهم كلام العرب حيث فيها رُسمت الصُّورة الّتي سيكون عليها التّعليل مُستقبلاً.

[1] مازن المبارك، النحو العربي، ص64

[2] المصدر نفسه، ص63-64

ثالثاً: مرحلة التطوُّر والإزدهار:

تبدأ هذه المرحلة من أواخر القرن الثَّالث وبداية القرن الرَّابع، حيث عرفت زخَماً في الحديث عن العلَّة وكثرة في التَّأليف فيها، وظهور آراءٍ جديدة فيها رغم أنَّ المؤلَّفات لم تصلنا كلُّها.

لكنَّنا نرى ذلك فيما وصلنا **"كإيضاح علل النَّحو"** للزجَّاجي (ت340ه) الَّذي قسَّم العلَّة إلى ثلاثة أقسامٍ، وكان عارفاً لأوضاع اللُّغة وروح النَّحو على شاكلة من سبقوه، وذكيًّا في اِعتنائه بالعلل التَّعليميَّة وتفريقها عن الجدليَّة منها، وقد تبنَّى اِتّجاهاً يدعو بعصمة النَّحو عن العلوم الأُخرى، وعلى الرغم من ذلك كان هو نفسُهُ يُعلّل بالاِعتماد على الفلسفة والجدل وإنْ كان يريدُ إثبات عكس ذلك «كونَهُ نحوياً يجبُ أن يسلك للنَّحو سبيله وإنْ كانَ قد فشِلَ فخضعَ في كثيرٍ من الأحيان لآثار الفلسفة والكلام.»[1]

أمَّا السيرافي(ت368ه) فقد سعى إلى إرجاع العلل جزءًا لا يتجزّأ من النحو، فكانت نظرته هاته قائمة على المنهج العقلي والحِجاج المنطقي متأثّراً بالعلَّة الأصوليَّة كونه من فقهاء الحنفيَّة، أفتى في جامع الرَّصافة خمسين عاماً وهو وصاحبُ شرح كتاب سيبويه، فتعليلهُ كان فيه دفاعٌ عن أصالة النَّحو وإبقائه في منأى عن التَّأثُّر بالجدل والاِبتعاد عن الواقع والضَّرب في الخيال وما وراء الطَّبيعة كما هو الحال عند النَّحويين الآخرين، وهذا ما جعل العلل أو التَّعليل يرتقي إلى درجة علمٍ مستقلٍّ يُدرَّسُ في الدِّواوين والكُتّاب شأنُهُ شأن النّحو كونُهُ ظاهرة لغوية لا يمكن الاِستغناء عنه.

وسار اِبن جني(ت392ه) الَّذي يُعدُّ زعيم أهل النّحو في القرن الرَّابع على نهج السيرافي محاولاً الاِنتصار له وتأكيد نظرته للعلل ويتجلّى ذلك بمجابهته كل من سوَّلَت له نفسه القَوْلَ

[1] مازن المبارك، النحو العربي، ص119

بضُعف العلل وهوانها ممن سَئِمَ تكلُّفَ النُّحاة في وضع العلل ممَّا أدَّى به إلى وضع «باب في الردّ على من اِعتقد فساد علل النَّحويين لضعفه هو في نفسه عن احكام العلَّة.»[1]

وصنَّف علل النَّحو فوق علل الفقه ودون علل الكلام وكانت غايته أن يبين وجه الحكمة في لغة العرب، وميلانهم إلى طلب الخفَّة وموافقة عللهم لجودة الذَّوق وأصالة المعنى وروح الفصاحة الَّتي تميلُ لها النَّفسُ وتستحبُّها دون غيرها واِستمدِّ فكره حول العلّة من كتبِ النَّحو ممَّن سبقوه وهو ما يظهرُ جليّا من خلال كتابه **"الخصائص"** الَّذي ضرب فيه بسهمٍ وافرٍ فأصاب منها الشيء الكثير، وممَّا لا يتنازع فيه متنازعان أنّ اِبن جني بلغ بالعلّة أسمى مراحل التطوُّر وذروة الاِزدهار، فلا يعزُّ على عالمٍ بهذا الشأن أنْ ينظر للعلّة نظرة ساذجة.

بعد ذلك اِستمرَّ تيَّارُ البحث النَّظري والأُسلوب الفقهي بعد القرن الرَّابع إذْ لم يكتف ابن الأنباري (ت577ه) ومن تلاه بما فعله اِبن جني في تصنيف أُصول النَّحو على مذهب الفقه والكلام، بل كانت لهم كُتُبٌ في الخلاف في النَّحو كما توجدُ كتبٌ في الخلاف في الفقه، وذلك لكون اِبن الأنباري واِبن مالك(ت672ه)، والسيوطي(ت911ه) متفقهين أنفسهم، فليس غريباً أن يجدوا صِلة للنَّحو بالفقه ويجعلوا معقولاً أخذ من منقول يتبع في نهجه وطريقة التَّعليل له واصوله معقولاً أُخِذَ من منقول.

وزبدة كلامنا في هذه المرحلة، وما وصلت إليه العلّة أَنّ العلماء خصّوا لها حيِّزاً في مصنّفاتهم وكتبهم، ولم يدَّخروا جهداً في الدِّفاع عنها والقول بها وردِّ التيَّار الَّذي بدأ بالقول بفسادها والطَّعن فيها، كاِبن مضاء (ت509ه) الَّذي قال ببُطلانها ونادى بطحرها إلاّ اليسير منها، وأنَّ النَّحويين يعللون تكلُّفاً لمتعةٍ عقلية يرجونها، وتباهياً بقدراتهم على اِستنباط الأحكام وسبر العلل.

[1] أبو الفتح عثمان اِبن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ، ج1، ص184

المبحث الثاني: أقسام العلل النّحويّة:

اِرتأينا في هذا المبحث أن نسلّط الضَّوء على أقسام العلل النَّحويَّة ونستخلص وجهات نظر النحاة حولها فوجدناها كثيرة متنوِّعة متضاربة في بعضها البعض، فمنهم من جعلها على ثلاثة أضرب، وجعلها آخرون على ضربين ومنهم من قسَّمها على حسب غاياتها، أو على حسب طبيعة وجوبها وجوازها، وهناك من قسَّمها على حسب شيوعها فجعل منها المتعدية ومنها القاصرة واِنطلاقاً من هذه الرؤية جاءت هذه التقسيمات على النّحو التَّالي:

أوّلاً: تقسيم اِبن السرَّاج (ت 316ه):

يعدُّ اِبن السرَّاج من النحاة الأوائل الَّذين تتَبّعوا كلام النحاة الَّذين سبقوه في العلل فمن جملة ما اِستخلصه من كلامهم أنه جعل العِلَّة النَّحويَّة على قسمين أو ضربين وهذا ما ذكره في مقدمة كتابه "الأصول" فسمّاهما علَّة، وعلَّة العلَّة، إذْ قال: «واِعتلالات النَّحويِّين على ضَربين: ضربٌ منها ما هو المؤدِّي إلى كلام العرب كقولنا: كلُّ فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمَّى علَّة العلَّة، مثل أن يقولوا: لما صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول به منصوباً، و لِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلها مفتوحاً قُلبتا ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلَّم كما تكلَّمت العرب، وإنما نستخرج من حكمتها في الأصول الَّتي وضعتها وتبيَّن بها فضل هذه اللُّغة على غيرها من اللُّغات وقد وفَّر الله تعالى من الحكمة بحفضها وجعل فضلها غير مدفوع.»[1]

وردَّ ابن جنّي على ابن السرَّاج في تسمية علة العلة ورأى أنَّ هذه التَّسمية تجوز في اللَّفظ فقط، حيث قال: «وهذه مواضع ينبغي أن تعلم منه أنَّ هذا الَّذي سمّاه علَّة العلَّة إنّما هو يجوز في اللَّفظ أمَّا في الحقيقة فإنَّه شرح وتفسير وتتميم للعلّة.»[2] ويقصد بها العلّة الأولى، وعند غيره تسمّى بالعلّة التّعليميّة، وصفوة قول ابن السرّاج؛ أنّ علل القوم لا تخرج عن علل تبين لنا حكمة العرب في إخراج تراكيبهم على أكمل وجه مما تستحبُّه النّفس، وأُخرى توضح الأحكام اللُّغويَّة من رفع ونصب وجر وجزم.

---

[1] محمَّد ابن السراج، الأصول في النَّحو، تح د. عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417ه-1996م، ج1، ص35

[2] اِبن جني، الخصائص، ، ج1، ص174-175

ثانياً: تقسيم الزجاجي (ت 337ه):

قسَّمها الزجَّاجي على ثلاثة أضرب، إذ قال: «أقول أوَّلاً إنَّ علل النحو ليست موجبة، وإنَّما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق، وعلل النَّحو بعد هذا على ثلاثة أضرب؛ عللٌ تعليميَّة، وعللٌ قياسيَّة، وعللٌ نظريَّة.

1. فأمَّا **العلّة التَّعليميَّة** فهي الَّتي يُتَوصَّلُ بها إلى تعلُّم كلام العرب لأنَّنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظيّاً، وإنَّما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنَّا لما سمعنا قام زيدٌ فهو قائم وركب فهو راكبٌ، فعرفنا اِسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهبٌ، وأكل فهو آكلٌ وما أشبه ذلك، وهذا كثير جدّاً وفي الايماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم، فمن هذا النَّوع من العلل قولنا إنَّ زيداً قائمٌ، إن قيل بما نصبتم زيداً؟ قلنا: بإنَّ؛ لأنَّها تنصب الاِسم وترفع الخبر، لأنَّا كذلك علمناه ونعلمه، وكذلك قام زيدٌ، إن قيل لم رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنَّه فاعلٌ اِشتغل فعله به فرفعه، فهذا وما أشبهه من نوع التَّعليم، وبه ضُبط كلام العرب[1]
2. أمَّا **العلَّة القياسيَّة** فأن يقال لمن قال نصبتُ زيداً بأنَّ في قوله إنَّ زيداً قائمٌ: ولِمَ وجب أن تنصب "إنَّ" الاِسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدِّي إلى مفعول، فحملت عليه فأُعملت إعماله لَّما ضارعته، فالمنصوب بها مشبَّهٌ بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبَّهٌ بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قدِّم مفعوله عن فاعله، نحو ضرب أخاك محمَّدٌ وما أشبه ذلك.[2]
3. وأمَّا **العلَّة الجدليَّة** النظرية فكلُّ ما يُعتَلُّ به في باب "إنَّ" بعد هذا مثل أن يقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها؟ أ بالمَاضِية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ شبهتموها بالأفعال لأي شيءٍ عدَلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيد عمرو، وهلاَّ شبَّهتموها بما قدَّم فاعله على مفعوله لأنَّه هو

[1] الزجاجي، الإيضاح في علل النَّحو، ص64

[2] ينظر، المصدر نفسه، ص64

الأصل وذاك فرع ثان؟ فأي علَّة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول، وأيُّ قياس اُطرد لكم في ذلك؟ وحين شبهتموها بما قدَّم مفعوله على فاعله، هلَّا أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبَّه به في قولكم ضرب أخاك محمَّدٌ وضرب محمَّدٌ أخاك.»[1]

ثالثاً: تقسيم اِبن جني(ت392ه):

جعل اِبن جني العلل على ضربين فقال: إنَّ علل النَّحو على ضربين. أوَّلُهما:

1. «واجب لا بدَّ منه، لأنَّ النَّفس لا تطيق في معناه غيره والآخر ا يمكن تحمّله إلَّا أنَّهُ على تجشم واِستكراه له، أمَّا الأوَّل وهو ما لا بدَّ للطَّبع منه: قلب الألف واو للضمَّة قبلها، وياء للكسرة قبلها أمَّا الواو فنحو قولك في سائر: سويئر، وفي ضارب: ضُوَيرِب. وأمّا الياء فنحو قولك في تحقير قرطاس وتكسيره قرَيطيس وقراطيس. فهذا ونحوه ممَّا لا بدَّ منه، من قبل أنَّه ليس في القوَّة ولا اِحتمال الطَّبيعة وقوع الألف المدَّة السَّاكنة بعد الكسرة ولا الضمَّة. فقلب الألف على هذا الجدِّ علَّته الكسرة والضمَّة قبلها. فهذه علَّة برهانيَّة ولا لبس فيها ولا توقّف للنفس عنها. »[2]

2. أمَّا الضَّرب أو القسم الثَّاني والَّذي يمكنُّ تحمُّله إلا أنّه على تجشّم واِستكراه ما ذكره في قوله: «أ وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا اِنكسر ما قبلها نحو: عصيفير وعصافير، ألا ترى أنّه قد يمكنك تحمُّل المشقَّة في تصحيح الواو بعد الكسرة، وذلك بأن تقول عصيفور، وعصافور. وكذلك نحو موسن، وموقن، وميزان، وميعاد، لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه وأمكنتك منه وذلك قولك: موزان وموعاد وميسر وميقن وكذلك ريح وقيل قد كنت قادراً أن تقول: قول وروح لكن مجيء الألف بعد الضمّة أو الكسرة أو السُّكون محال ومثله لا يكون.»[3]

---

[1] الزجاجي، الإيضاح، ص65

[2] المصدر نفسه، الجزء نفسه، ص89

[3] ابن جني، الخصائص، ص89

رابعاً: تقسيم الحسن بن موسى الجليس الدَّينوري (ت 490ه):

أمَّا الدَّينوري، فقد أورد قسمين للعلل في كتابه "ثمار الصناعة" فقال: «وإعتلالات النَّحويِّين صنفان:

1. علَّة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم.»[1] وذكر مجموعة من أنواع العلل تندرج تحت هذا القسم، حيث قال: «إلاَّ أن مدار المشهورة منها في الجملة عند من عني بجمعها وصرف الإهتمام إلى تتبعها وحصرها على ثلاثة وعشرين نوعاً وهي: علَّة سماع، وعلَّة تشبيه، وعلَّة إستغناء، وعلَّة استثقال، وعلَّة فرق، وعلَّة توكيد، وعلَّة تعويض، وعلَّة نظير، وعلَّة نقيض، وعلَّة حملٍ على المعنى، وعلَّة مشاكلة، وعلَّة معادلة، وعلَّة قرب ومجاورة، وعلَّة وجوب، وعلَّة تغليب، وعلَّة إختصار، وعلَّة تخفيف، وعلَّة دلالة الحال، وعلَّة أصل، وعلَّة تحليل، وعلَّة إشعار، وعلَّة تضادّ، وعلَّةٌ أولى.»[2]

وأهمُّ من شرح هذه العلل الَّتي ذكرها الدَّينوري؛ التَّاج بن مكتوم في كتابه "التَّذكرة"، والّذي كان في رأيه مؤيِّداً لجميع هذه الأحكام.

2. «وعلَّة تظهر حكمتهم في أصوله وتكشف عن صحَّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاته، وهم للأولى أكثر إستعمالاً وأشدُّ تداولاً، وهي واسعة الشُّعب، كثيرة الإفتنان.»[3]

وخصِّ القسم الثّاني للعلل الجدليّة الّتي يُعرفُ من خلالها حكمة العرب في كلامهم ودقّة وضعهم للألفاظ الدّالّة على أغراضهم ومقاصدهم بأقل جهد مبذول دون التكلف والتنطع في الكلام.

---

[1] الحسين الجليس الدينوري، ثمار الصناعة، تح محمد بن خال الفاضل، إدارة الثقافة، والنشر بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، 1411ه-1990م، ص135

[2] المصدر نفسه، ص135

[3] ينظر المصدر نفسه، ص135

المبحث الثّالث. مسالكها وقوادحها:

أوّلاً. مسالكها:

لقد عرفنا في ما سبق ذكره أنَّ النَّحويّين لم يقفوا عند التَّصنيف ووصف أحوال التَّراكيب وهيأتها، بل تعدَّوا ذلك إلى التَّعليل، فقاسوا الفروع على الأصول والنَّظائر على النَّظائر و سلكوا في ذلك مسالك مختلفة، إلَّا أنَّنا لا نجد له ذكراً صريحاً في كلام المتقدِّمين من أئمَّة النَّحو، ثمَّ اِستنبط من جاء بعدهم مسالك مختلفة عمَّن سبقوهم؛ فجمعها السيوطي في كتابه "الاِقتراح في أُصول النَّحو وجدله" الَّذي ذكر فيه دررًا، وغررًا وفوائد بديعة وشوارد رفيعة، وسنذكرها بإذن الله مرتَّبة كما جاءت في كتابه.

1. الإجماع:

قال: «بأن يجمع أهل العربيّة على أنَّ علَّة هذا الحكم: كذا، كإجماعهم على أنَّ علّة تقدير الحركات في المقصور "التَّعذر" وفي المنقوص "الاِستثقال".»[1]

أوَّل ما اِبتدأ به هو الإجماع مبيِّناً ماهيته ومثَّل بعد ذلك بتقدير الحركات ويقصد بها حركات الإعراب بالتَّعذر؛ أي أنَّ هذه الحركات لا تظهر على الألف في الاِسم المقصور لأنَّ الألف لا تقبل الحركات أصلاً، وفي قوله الاِستثقال في المنقوص قصد الضمَّة والكسرة دون الفتحة لأنّها خفيفة على الحرف اللَّيّن في الاِسم المنقوص، وهاتين العلَّتين يُجمِع عليهما أهل العربيَّة قاطبةً فلا يتنازع عليها اِثنان ولا يختلف فيها مُختلفان.

2. النصّ:

وهو أن يكون للعلَّة مصدر من العرب الأقحاح الَّذين يُرجَعُ لهم في وضع الأحكام النَّحويَّة؛ وهو ما ذكره السيوطي في قوله: «بأن ينصَّ العربي على العلَّة. فأورد في هذا الباب قول

[1] جلال الدّين السيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، ضبطه وعلّق عليه عبد الحكيم عطيّة، راجعه وقدم له علاء الدّين عطية، دار البيروني، دمشق، ط2، 1427ه-2006م، ص113

"أبي عمرو": سمعت رجلاً من اليمن يقول: "فلان لغوبٌ جاءته كتابي فاِحتقرها. " فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم أليس بصحيفة؟ قال ابن جني: فهذا الأعرابيُّ الجِلف علَّل هذا الموضع بهذه العلَّة، واِحتجَّ لتأنيث المذكَّر بما ذكره؛ أي أنَّ علَّته أنَّ الكتاب بمعنى الصَّحيفة. قال: وعن المبرّد أنَّه قال: سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ: قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [1] فقلت له ما تريد؟ قال أردت سابقٌ النَّهار فقال له: فهلَّا قلته؟ قال: لو قُلتُهُ لكان أوزن.

قال ابن جنّي: في هذه الحكاية ثلاثة أغراض لنا:

- ❖ أحدهما: تصحيح قولنا: إنَّ أصل كذا كذ
- ❖ والثَّاني: أنَّها فعلت كذا لكذا، ألا تراه أنّه إنَّما طلب الخفَّة؟ يدلُّ عليه قوله لكان أوزن، أي أثقل في النفس، من قولهم: هذا درهمٌ وازن؛ أي ثقيل له وزن.
- ❖ والثّالث: أنَّها قد تنطق بالشَّيء، غيرُهُ في نفسِها أقوى منه لإيثارها للتَّخفيف.»[2]

نستشف من هذا القول« أنَّ المبرّد لَّما سمع قراءة جرير، اِستنكرها لأنَّه ترك تنوين "سابقٌ" ونصب النَّهارَ الَّذي هو مضاف اِليه مع العلم أنَّ هذا الكلام غير معروف في مشهور كلام العرب، فكانت علَّته أنَّه تركه لأنّه أثقل على اللِّسان وأشقُّ على النَّفس بقوله: "لو قُلتُهُ لكَانَ أَوزَن" فأسقط جرير التَّنوين، مع أنَّه الأصل لئلّا يثقل التلفّظ به، وحذفهُ تخفيفاً وأبقى النَّهارَ منصوباً على حاله ليدلَّ على حذفه، وهذا ما ذكره ابن جني في قوله أنَّها قد تنطق بالشَّيء غيرُهُ في نفسها أقوى منهُ لإيثارها التّخفيف»[3]

وقال سيبويه: «سمعنا بعضهم يدعو: اللَّهم ضَبُعاً وذئباً»، فقلنا له ما أردت؟ قال: أردت اللَّهمَّ اِجمع فيها ضبعاً وذئباً ففسَّر ما نوى. فهذا تصريح منهم بالعلَّة اِنتهى. فسؤالهم ما أردت؛ أي

---

[1] سورة يس، الآية 40

[2] السيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، ص113

[3] يُنظر أبي عبد الله محمد الطيب الفاسي، فيضُ نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح، تح: د. محمّد يوسف فجّال، دار البحوث للدِّراسات الإسلاميَّة وإحياء التُّراث، الإمارات، دبي، ج1، ط1، 1421ه-2000م، ص956-957

نصب ضبُعاً وذئباً مع عدم وجود أيّ ناصب، فعلَّل لهم كلامه وأوضحه لهم، فعرفوا ما نوى أي ما قصد من العامل المحذوف، مع أنَّه لا دليل عليه في الكلام.»[1] نلاحظ هنا أنَّ الأعراب جوَّزت حذف العامل مع عدم ترك قرينة تدلُّ عليه وهذا ما اِستغربه سيبويه بسؤاله ما أردت؟ فذكر له الأعرابي علَّة كلامه وأوضحه له، وهذا دليل على أنَّ جواز حذف العامل له علَّته وقد وضعتها العرب ونصَّت عليها.

3. الإماء:

كما روي أنَّ قوماً من العرب أتوا النبيَّ ﷺ فقال: «من أنتم؟» فقالوا: «نحن بنو غيان» فقال: «بل أنتم بنو رشدان.»[2]

قال ابن جني: «فهل هذا إلَّا كقول أهل الصناعة إنَّ الألف والنّون زائدتان، وان كان ﷺ لم يتفوه بذلك غير أنَّ اشتقاقه ايّاه من الغيّ بمنزلة قولنا نحن: إنَّ الألف والنّون زائدتان.»[3]

ملاحظة: أوْرَدتُ هذا المثالَ الذي ذكرَهُ السيوطي في هذا الموضع مع العلم أنها علة صرفيَّة ونحن هنا نتكلَّم عن العلل النَّحويَّة، وذلك أنَّ القدماء لم يكونوا يفرقوا بين علم الصَّرف والنَّحو.

«ومن ذلك أيضاً ما حكاه غيرُ واحد أنَّ الفرزدق حضر مجلس اِبن أبي إسحاق فقال له: كيف تنشد هذا البيت؟

وعينان قال الله كونا فكانتا ∴ فعولان بالألباب ما تفعل الخمر.[4]

فقال "الفرزدقُ" كذا أُنشد، فقال "ابن أبي إسحاق" ما كان عليك لو قلت: فعولين؟

فقال: "الفرزدق" لو شئت أن أسّبِح لسبَّحت، ونهض، فلم يعرف أحدٌ في المجلس ما أراد.

---

[1] يُنظر أبي عبد الله محمد الطيب الفاسي، فيضُ نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح ، ض957-958

[2] ابن عبد البر، الاستيعاب، ج2، ص611 رقم الحديث 964، 965، 966

[3] السيوطي الاقتراح، ص114

[4] المصدر نفسه، ص114 "أنشده ذا الرمة"

قال ابن جني: أي لو نصب، لأخبر أنَّ الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنَّما أراد: "هما تفعلان"، و "كان" هنا تامَّة غير محتاجةٍ لخبر، فكأنَّه قال: وعينان قال الله: أُحدُثا فحدثتا، اِنتهى. فهذا من الفرزدق إيماء إلى العلَّة.»[1]

« وقول الفرزدق لو أردت أن أسبَّح لسبَّحت دليل على اِعتراضه على قول ابن أبي إسحاق لأنَّ التَّسبيح يُذكَرُ في مقامات التعَجُّب كثيراً، ثمَّ نهض واِنصرف دون أن يخبرهم عدم قراءته فعولان بالنَّصب لأنَّ الشَّاعر ما أراد من شعره أن يقول أنَّ الله خلق العينين لتفعل ما يفعله الخمر بل أراد أن يقول كونا فكانتا لأنَّ "كان" تامَّة لا تحتاج إلى خبر.»[2]

فنلاحظ أنَّ الفرزدق لم يعلل كل هذا بل أومأ إليه بالاِنصراف على أنَّ ما قاله ابن أبي اِسحاق خطأ.

4. السَّبر والتقسيم:

وهو بأن يَذْكُرَ جميع الوجوه المحتملة ثم يسبرها؛ أي يختبرها فيبقَى ما يصلح، وينفي ما عداه بطريقه.

قال اِبن الأنباري: «الاِستدلال بالتَّقسيم ضربان:

❖ أحدهما: أن تذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلَّق بها الحكم فيبطلها جميعا؛ فيبطُل بذلك قوله؛ وذلك مثل أن يقول: لو جاز دخول اللام في خبر "لكنَّ" لم يخْلُ إمَّا أن تكون "لام التوكيد" أو "لام القَسَم"، بطل أن تكون "لام التَّوكيد" لأنَّها إنَّما حسنت مع "إنَّ" لاِتفاقهما في المعنى وهو التَّأكيد و "لكنَّ" ليست كذلك. وبطل أن تكون "لام القسم" لأنَّها إنَّما حسنت مع "إنَّ" لأن "إنَّ" تقع في جواب القسم "كاللَّام" و "لكنَّ" ليست كذلك، وإذا بطُل أن تكون "لام التَّوكيد" و "لام القسم" بطُل أن يجوز دخول اللَّام في خبرها.

[1] السيوطي، الاقتراح، ص114

[2] ينظر الطيب الفاسي، نشر الانشراح، ص961-963

❖ والثّاني: أن تَذْكُر الأقسام التي يجوز أن يتعلَّق الحكم بها فيبطِلُهَا، إلَّا الَّذي يتعلَّق الحكم به من جهته، فيصحَّ قوله؛ وذلك كأن يقول: أَ يخلو نصب المستثنى في الموجب نحو: " قام القومُ إلَّا زيداً".

- إمَّا أن يكون بالفعل المتقدِّم بتقوية "إلَّا".
- أو ب "إلاَّ" لأنَّها بمعنى أستثني.
- أو لأنَّها مركَّبة من "إنْ" المخفَّفة و "لا".
- أو لأنَّ التَّقدير فيه "إلَّا أنَّ زيداً لم يقم".

فنجده ذَكَرَ الأوجه الأربعة الَّتي يجوز أن يتعلَّق بها الحكم ثمَّ طرح منها الثَّلاثة أوجه الأخيرة قال: والثَّاني والثَّالث والرَّابع كلُّها باطلة وإذا بطل الثَّلاثة ثَبُتَ الأوَّل، وذكر علَّة بُطلان كلِّ واحدٍ وسبب ترجيحه للحكم الأوَّل.»[1]

5. المناسبة:

وتسمَّى الإخالة أيضاً، لأنَّ بها يُخالُ؛ أي يُظنُّ أنَّ الوصف علَّة، وهو أنْ يُحمل الفرع على الأصل بالعلَّة الَّتي عُلِّق عليها الحُكم في الأصل، كحمل ما لم يُسَمِّ فاعله على الفاعل في الرَّفع بعلَّة الإِستناد وحمل المضارع على الإِسم في الإِعراب بعلَّة اعتوار (*) المعاني عليه.

وقد ذكره إِبن الأنباري حين قال: «وإِختلفوا هل يجب إبراز المناسبة عند المطالبة، فقال قوم: لا يجب ... وإِستدلَّ لعدم الوجوب بأنَّ المستدِلّ أتى بالدَّليل بأركانه (*) فلا يبقى عليه الاتيان بوجه الشَّرط، وهو الإخالة، وليس على المستدل بيان الشروط بل يجب على المعترض بيان عدم الإخالة

[1] ينظر السيوطي، الاقتراح، ص114-117

(*) الإعتوار: التَّوارُد؛ أي توارد المعاني، وهو علة إعراب الاسم فالإعراب أصلٌ في الفعل المضارع لاعتورا معانٍ عليه تفتقر إلى الإعراب كالمعاني المعتورة على الاسم، ينظر محمود فجال، كتاب الإصباح في شرح الاقتراح، دار القلم، دمشق ط1، 1409ه-1989م، ص292

(*) أي الأصل والفرع والعلّة الجامعة، المصدر نفسه، ص293

الَّتي هي الشَّرط ولو كلّفناه أن يذكر الأسئلة لكلَّفناه أن يستقلَّ بالمناظرة وحده، وأن يورد الأسئلة ويُجيب عنها وذلك لا يجوز.

وقال قوم يجب؛ لأنَّ الدَّليل إنَّما يكون دليلاً إذا اِرتبط به الحكم، وتعلَّق به، وإنَّما يكن متعلِّقاً به إذا بان وجه الإخالة.

وقولهم: إنَّه إنَّما يكون دليلاً إذا اِرتبط به الحكم وتعلَّق به، فنقول: الاِرتباط موجود فإنَّه قد صَرِّح بالحكم فصار بمنزلة ما قد قامت عليه البيِّنة بعد الدعوى.

فأمَّا المطالبة بوجه الإخالة والمناسبةِ فبمنزلة إبانة عدالة الشُّهود، فلا يجب ذلك على المدَّعي ولكن على الخصم أن يقدح في الشُّهود فكذلك ليس على المستَدِّل إبراز الإخالة وإنَّما المعترض أن يقدح.»[1]

6. الشبه:

وعرَّفه اِبن الأنباري بقوله: «وهو أن يُحْمَلَ الفرعُ على الأصلِ بضربٍ من الشَّبه غير العلَّة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل.

وذلك مثل أن يُدلَّ على إعراب المضارع بأنَّه يتخصَّصُ بعد شَيَاعِهِ كما أنَّ الاِسم يتخصَّصُ بعد شيَاعِهِ فكان مُعرباً كالاِسم، أو بأنَّه يدخل عليه "لام الاِبتداء" كالاِسم أو بأنَّه على حركة الاِسم وسكونه، وليس شيء من هذه العلل هي الَّتي وجب لها الإعراب في الأصل، وإنَّما هو إزالة اللُّبس.»[2]

وهذا ما ذكره اِبن مالك في تخطئته للبَصريِّين في قولهم أنَّ إعراب المضارع مشابهته للاِسم في حركاته وسكناته وإبهامِه وتخصُّصِه، وإنَّ هذه الأمور ليست هي الموجبة لإعراب الاِسم وإنَّما الموجبة له قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة ولا يميِّزها إلَّا الإعراب، مثال: "ما أحسن زيد" فيتحمَّل

[1] ينظر السيوطي الاقتراح، ص117-118

[2] ينظر المصدر نفسه، ص118

النَّفي والتَّعجُّب والاِستفهام، فإن أردت الأوَّل رفعت زيد، وإن أردت الثَّاني نصبته، وإن أردت الثَّالث جررته، فهذه هي العلَّة الموجبة للمضارع؛ وهي رفع اللُّبس عنه مثل أن تقول: "لا تأكل السَّمك وتشرب اللَّبن." فيحتمل النَّهي عن كلٍّ منهما على اِنفراده وعن الجمع بينهما، وعن الأوَّل فقط والثَّاني مستأنف ولا يبيِّن ذلك إلَّا الإعراب؛ وهو أن تجزم الفعل الثَّاني إن أردت الاِحتمال الأوَّل، وتنصبه إن أردت الاِحتمال الثَّاني، وترفعه إن أردت الثَّالث.

ثمَّ قال اِبن الأنباري: «وقياس الشَّبه قياس صحيح يجوز التَّمسُّك به في الأصحِّ كقياس العلَّة.»[1]

7. الطرد:

وفيه قال اِبن الأنباري: «وهو الَّذي يوجدُ معه الحكم، وتُفقَد الإخالة في العلَّة، واِختلفوا في كونه حُجَّة:

- فقال قومٌ: ليس حجَّة، لأنَّ مجرد الطَّرد لا يوجب غلبّة الظَّن، ألا ترى أنَّك لو علَّلت بناء "ليس" بعدم التصرُّف، لطَّرد البناء في كلِّ فعلٍ غير متصرِّف، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لطّردَ الإعرابُ في كلِّ اسمٍ غير منصرف لِما كان ذلك الطَّرد يُغلب على الظنِّ أنّ بناء "ليس" بعدم التّصرُّف، ولا أن إعراب ما ليس ينصرف لعدم الاِنصراف، بل نعلمُ يقيناً أنَّ "ليس" إنَّما بني لأنَّ الأصل في الأفعال البناء، وأنَّ ما لا ينصرف إنَّما أُعرب لأنَّ الأصل في الأسماء الاِعراب، وإذا ثبُتَ بُطلان هذه العلَّة مع اِطرادها عُلِمَ أنَّ مجرَّد الطّرد لا يُكتفَى به، فلا بُدَّ من إخالةٍ أو شبه.
- وقال قومٌ: إنَّه حُجَّة؛ واِحتجُّوا على ذلك بأن قالوا: الدَّليل على صحَّة العلّة اِطِّرادُها وسلامتها من النُّقص، وهذا موجودٌ هنا، وربَّما قالوا عَجْزُ المُعترِضِ دليلٌ على صِحَّة العلَّة.

وربَّما قالوا نوع من القياس فوجب أن يكون حجَّة كما لو كان فيه شبهٌ أو إخالة. »[1]

[1] السيوطي، الاقتراح، ص118

8. إلغاء الفارق:

وهو بيان أنَّ الفرع لم يفارق الأصل إلاَّ فيما لا يؤثِّر، فيَلزمُ اِشتراكهما؛ مثاله: قياس الظَّرف على المجرور في جميع الأحكام وإنَّما وقعَ خلافٌ في هذه المسْألة.»[2]

ومن الأمثلة عليه كذلك قياسُ المضاف على المضاف إليه بحُكم أنّهما مستويان في جميع الأحكام كذلك، وهما بمنزلة الشَّيء نفسه.

زبدة الحديث أنّ النُّحاة الّذين جاؤوا بعد السيوطي لم يزيدوا شيئاً في هذه المسالك الَّتي أوردها السيوطي في كتابه الاقتراح بل، قاموا بإعادة تجريد كلامه.

ثانياً. قوادحها:

1: النقض:

وهو أن توجد العلة ولا يوجد الحكم، وهذا عند من لا يرى التخصيص ببعض الأفراد لوجود اطّرادها، فإذا وجدت وجد الحكم فتخَلُّفُه عنها مع وجودها نقض لها.

يقول في ذلك ابن الأنباري في أُصوله لمع الأدلّة: «الأكثرون على أنّ الطّرد شرطٌ في العلّة، وذلك أن يوجد الحُكم عند وجودها في كلِّ موضع، كرفع كل ما أُسند إليه الفعل في كلِّ موضع لوجود علّة الإسناد، ونصب كلِّ مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه، وإنّما كان الطرد شرطاً لأنّ العلّة العقلية لا تكون إلاّ مطّردة، ولا يجوز أنْ يدخلها التخصيص، فكذلك العلّة النّحويّة.»[3]

---

[1] ينظر السيوطي، الاقتراح، ص119-120

[2] المصدر نفسه، ص120

[3] المصدر نفسه، ص121

2: تخلف العكس:

وهو: وجود الحُكْمِ مع فَقْد العِلّة، ك: نصب الظرف إذا وقَع خبراً عن المُبتدأ، نحْو: زيدٌ أمامكَ.

والعكس شرط في العلة وهو: أنه إذا فقدت العلة فقد الحكم، ك: عدم رفْع الفاعلِ لعدم إسناد الفِعلِ إليه لفظاً وتقديراً، وعدم نصب المفعولِ لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو تقديراً.[1]

3: عدم التأثير:

وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه، أي لا أثر له في الحكم، ك: تعليلِ منعِ صرف " حبلى " بأن في آخرِه ألف التأنيثِ المَقْصورة، فذكر " المقصورة " لا أثر له في التعليل، حيثُ إنّ التعليل بالتأنيثِ.

والأوصاف في العلة مفتقرة إلى شيئين:

- **أولهما:** أن يكون لها تأثير.
- **ثانيهما:** أن يكون فيها احتراز، فما لا يكون فيه ذانِ الشَّيئانِ فهو حشو.

حيث يقول اِبن الأنباري: «الأكثر على أنّه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلّة مع عدم الإخالة سواءً كان لدفع نقض أو غيره؛ بل هو حشو في العلّة.»[2]

ويقول ابن جني: «قد يزاد في العلة صفة لضرب من الاحتياط، بحيث لو أُسقطَت لم يقدح فيها، كقولهم: في **"همز أوائل"** أصلُهُ **"أواول"** فلمّا اِكتنف الألف واوان، وقربت الثانية منهما من الطرف، و لم يؤثر إخراج ذلك على الأصل، تنبيهاً عن غيره من المغيّرات في معناه، وليس

[1] ينظر، السيوطي، الاقتراح ، ص122-123

[2] المصدر نفسه، ص123

هناك "**ياء**" قبل الطرف مقدرة، وكانت الكلمة جمعاً ثقل ذلك، فأُبدلت الواو همزة، فصار "**أوائل**".»[1]

فعدم التّأثير لم يقدح في علة الثقل.

4: القول بالمُوجب:

وهو أن يُسلّم للمستدِل ما اتخذه موجباً للعلة في الحُكْم مع استبقاء

الخلاف، ومتى توجه الخلاف كان المستدل منقطعاً، فإن توجه الخلاف في بعض الصور المختلف فيها مع عموم العلة لتلك الصُّور لم يعد المستدل منقطعاً.

وهو ما مثل له ابن الأنباري في قوله: أن يستدل البصري على جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف نحو، "**راكباً جاء زيدٌ**"، فيقول: جواز تقديم معمول المتصرف ثابت في غير الحال، فكذلك في الحال، فيقول له الكوفي: أنا أقول بموجبه، فإنّ الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان ذو الحال مُضمرًا.

والجواب: أن يُقدّر العلَّة على وجه لا يمكنه القول بالموجب بأن يقول: عنَيتُ به ما وقع الخلاف فيه وعرّفته بالألف واللاّم فتناوله اللّفظ وانصرف إليه.

وله أن يقول: هذا قولٌ بموجب العلّة في بعض الصّور مع عموم العلّة جميعا فلا يكون قولاً بموجبها.[2]

5: فساد الاعتبار:

قال ابن الأنباري: «وهو أن يستدل بالقياس في مقابلة النص عن العرب.

[1] ينظر، السيوطي، الاقتراح ، ص124

[2] المصدر نفسه ، ص125

كأن يقول البصري: الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر لأنّ الأصل في الاسم الصرف، فلو جوّزنا ترك صرف ما ينصرف لأدّى ذلك إلى أن نردّه عن الأصل، إلى غير الأصل، فوجب ألاّ يجوز قياسا على مدّ المقصور، فيقول له المعترض هذا استدلالٌ منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب، وهو لا يجوز، فإنّه قد وردَ النصُّ عنهم في أبيات تركوا فيها صرف المنصرف للضرورة.»[1]

6: فساد الوضع:

وهو: أن يعلِّق المُستدِل الحُكم على العِلّةِ ضدَّ ما تقتضيه العلَّة الموجبة للحكم، وعلى المستدِلِّ أن يبين عدم الضديَّة أو يسلِّم للمعترِضِ الضديَّة بين العلَّة والحُكم ويبين أنه يقتضي ما ذكره من وجهٍ آخر .

«ومن الأمثلة على ذلك كأن يقول الكوفي: إنّما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنَّهما أصلا الألوان.

فيقول له البصري: فقد علّقت على العلّة ضد المقتضى، لأنّ التعجب إنّما امتنعَ من سائر الألوان للزومها، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع، فإذا لم يجز ممّا كان فرعاً لملازمته المحلّ فلأن لا يجوز ممّا كان أصلاً وهو ملازم للمحلّ أولى.

والجواب: أن يبين عدم الضدية، أو يسلّم له ذلك، ويبيّن أنّه يقتضي ما ذكرناه أيضاً من وجه آخر.»[2]

7: المنع للعلة:

وهو عدم قبولها، وقد يكون هذا المنع في الأصل والفرع.

---

[1] السيوطي، الاقتراح ، ص126

[2] المصدر نفسه ، ص128

- **فالأوّل:** كأن يقول البصري إنّما ارتُفع المضارع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنوي، فكان هذا العامل يشبه عامل الابتداء في المبتدأ، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

فيجيبه الكوفي: لا نسلّم أنَّ الابتداء يوجب الرفع في الاسم المبتدأ.

- **والثّاني:** يقول البصري: الدّليل على أنَّ فعل الأمر مبنيٌّ، لأنَّ **"دارك وتارك"** ونحوها من أسماء الأفعال مبنيّة، لقيامها مقامه.

ويقول له الكوفي: لا نسلّم أنَّ نحو: **"دارك وتارك"** إنّما بُنيا لمقامهما مقام فعل الأمر، بل لتضمنهما **"لام الأمر"** والجواب عن منع العلَّة أن تدلَّ على وجودها في الأصل والفرع بما يظهر به فساد المنع.[1]

8: المطالبة بتصحيح العلة:

أي أن يطالب المعترض المستدلّ بثبوت العلة، ويجاب بشيئين:

- الأول: تأثير العلّة في الحُكْم لمناسبتها، وجوداً وزوالاً، كأن يقالَ: بُنِيَت" قَبلُ" و "بعد " على الضم، لأنَّها اقتطِعت عن الإضافة، فدليلُ صحةِ هذه العِلّة: التأثير، وهو:

وجود البناءِ لوجودِ العلّة، وعدمه لِعدمها.

- الثاني: الشهادةُ بأنها عِلّةٌ، كأن يقال: بنِيت "كيف " و " أين " لِتضمُّنِها

ودليلُ صِحةِ هذه العِلّة أنّ الأصولَ تشهد على أنّ كُلّ اسمٍ تضمن معنى الحرفِ وجب أن يكون مبنياً.[2]

[1] ينظر السيوطي، ص129

[2] ينظر عبد الله بن سليمان العتيق، الياقوت في أصول النَّحو، الرياض، ص25-26

9: المعارضة:

وهو أن يعارض المستدل بعلة مبتدأه، تقْتضي خِلاف مقتضى عِلّة المُستدِلّ، والأكثرون على قَبولِها، لأنها دفَعت العِلّة الأولى، وتعليلُ عدم قبولها لأنها تصدُّ لَمنصِب الاستدلالِ، وهو إقامةُ الدليل، المُستدلّ لا المُعترِضِ، ومنصِب المُعترِضِ، وهذا حق في " **الإعمال**": "إنما كان الإعمالُ الأول أولَى، لأنه سابق، منع الدليلِ، كأنْ يقولَ الكوفي وهو صالحٌ للعمل، فكان إعمالُه أَولى، لقوة الابتداء والعناية به، فيعارِضه البصري بأنّ الثاني أقرب إلى الاسم، وليس في إعمالِه نقْص معنى فكان إعمالُه أولى. [1]

[1] ينظر عبد الله بن سليمان العتيق، الياقوت في أصول النَّحو، ص26

المبحث الرّابع. العلّة النَّحويَّة بين التَّأييد والرَّفض:

توطئة

ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ العلَّة النَّحويَّة سمة من أهمِّ السِّمات في الفكر النَّحوي، فما من قاعدة إلاّ وقد علَّلها النُّحاة، وكلُّ ظاهرة لغويَّة لا بدَّ لها من عِلَّة، وهذا ما جعل كثيراً من غير العرب يشهدون للعقليَّة العربيَّة الفذة بالنبوغ والفطنة، وجعل آخرين يَتعجَّبون من وضع النَّحو الكمال، إلاَّ أنَّ كلَّ هذا لم يشفع للعلَّة النَّحويَّة أن تكون مقبولة من طرف جميع النُّحاة، بل هناك من رفضها ومنع القول بها وظنَّ بفسادها، وهذا ما جعلها تتأرجح بين موقفين لا تكاد تنفكُّ عنهما، موقفٌ مؤيِّد وآخر معارض، ومن المفيد أن نوجز القول بذكر بعض مواقف النُّحاة القدماء منهم والمحدثين؛ فيما يخصُّ موافقتهم وطرحهم للعلل.

أوَلاً. المؤيِّدون:

1. القدماء:

أ.عبد اللّه اِبن أبي إسحاق الحضرمي(توفي117ه):

يُعدّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أوَّل من اِعتنى بالعلّة وتكلَّم فيها فكانت له علَّة بسيطة تبيِّن بعض الأحكام النَّحويَّة، قال اِبن سلاَّم: «فكان أوَّل من بعج النَّحو ومدَّ القياس والعلل.»[1] وقال القفطيّ: «هو أوَّل من شرح العلل.»[2] وقال عنه اِبن الأنباري: «إنَّه أوَّلُ من علَّل النَّحو.»[3]

فقد عُرِف عنه ولعه بالقياس والتَّعليل، ورَووا عنه ما يدلُّ على ذلك، إذْ قال اِبن سلاَّم: «قلت ليونس هل سمعتَ من اِبن أبي إسحاق شيئاً؟ قال نعم، قلت له هل يقول أحد الصويق؟ –

---

[1] محمَّد بن سلاَّم الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح محمَّد شاكر، دار المدني، جدَّة، ج1، ص14

[2] جمال الدّين أبو الحسن القفطي، انباه الروَّاة على انباه النُّحاة، تح أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ومؤسسة الكتب الثَّقافيَّة بيروت، ط1، 14706ه-1982م، ج2، ص105

[3] أبو البركات كمال الدّين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص27

يعني السويق- قال نعم عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلاَّ هذا؛ عليك بباب من النَّحو يُطرد وينقاس.»[1] فقد ذكر كثير من النُّحاة أنَّه من أوائل أسَّسوا للعلل لتبيين بعض الأحكام النَّحويَّة وإيضاح نمط كلام العرب.

ب. الخليل بن أحمد الفراهيدي(توفي170ه):

يعتبر الخليل فذاً من الأفذاذ وعلمٌ من أعلام القرن الثَّاني للهجرة في النَّحو العربي، فذاع صيته، وبلغ علمه مشارق الأرض ومغاربها، فجلس عنده طلبة العلم ينهلون عنه ممَّا آتاه الله من فضله من علوم الفقه واللُّغة، فكان عالماً مجتهداً مقتدراً، بعج علم العروض وفكَّ طلاسماً وفتح أبواباً كانت موصدة أهمُّها باب العلل، فكان في طليعة العلماء اللَّذين إستنبطوا القواعد والأحكام اللُّغويَّة وأسندوها بالعلل. قال الزُّبيدي(ت379ه): «وإستنبط من العروض ومن علل النَّحو ما لم يستنبط أحدٌ وما لم يسبقه إلى مثله سابق.»[2]، وسُئل عن العلل الَّتي يعتلُّ بها في النَّحو فيل له عن العرب أخذتها أم إخترعتها من نفسك؟ فقال: «إنَّ العرب نطقت على سجيَّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإنْ لم يُنقل ذلك عنها، وإعتللت أنا بما عندي أنَّه علَّة لما علَّلته منه، فإن أكن أصبت العلَّة فهو الَّذي إلتمست، وإنْ تكن هناك له فمثلي في ذلك مثل رجلٍ حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النَّظم والأقسام، وقد صحَّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصَّادق والبراهين الواضحة والحجج اللَّائحة، فكما وقف هذا الرَّجُلُ في الدَّار على شيءٍ منها قال إنَّما فعل هذا هكذا لعلَّة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائزٌ أن يكون الحكيم الباني للدَّار فعل ذلك للعلَّة الَّتي ذكرها هذا الَّذي دخل الدَّار، وجائزٌ أن يكون فعله لغير تلك العلَّة، إلاَّ أنَّ ذلك ممَّا ذكره هذا الرَّجل محتملٌ أن يكون علَّة لذلك فإن سنح لغيري علَّة لما علَّلته من النَّحو هو أليَق ممَّا ذكرته بالمعلول فليأت بها. وهذا الكلام مستقيم، وإنصافٌ من الخليل.»[3]

---

[1] طبقات فحول الشعراء، ج1، ص15

[2] أبو بكر محمَّد بن الحسين الزبيدي، طبقات النَّحويين واللغويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، ص47

[3] الزجاجي، الإيضاح في علل النَّحو، ص66

وبهذا الكلام قد فتح الخليل الباب لمن جاؤوا بعده للخوض في العلل وتعليل الأحكام النَّحويَّة، فاِقتفوا أثره وسار على دربه جمعٌ كثيرٌ، وعلى رأسهم تلميذه سيبويه الَّذي وضع في كتابه "الكتاب" زبدة علم الخليل فأورد فيه مجموعة من العلل كانت مرتبطة بالدَّلالة والمعنى، قال مازن المبارك، وتتَّصف هاته التَّعليلات أيضاً بأنَّها تلتزم موافقة العراب للمعنى فإنْ لم يكن للنَّحوي أن يخرجوها من الإعراب متعدِّدة دون مراعاة اِختلاف المعنى بله الروج عنه، وهذا الاِستهداف للمعنى و الحرص على سلامته هو الَّذي دفع الخليل إلى القول "والموضع موضع نصب لأنَّ المعنى معنى النَّصب".»[1]

كما جاءت علل الخليل واضحة مستمَدَّة من اللُّغَة خالية من القبح والفساد، ويقول مازن أيضاً في هذا الجانب: «وتتَّصف هذه التَّعليلات جميعها بكونها بعيدة عن الفلسفة قريبة من روح اللُّغة ومن حِسِّها الَّذي ينفر القُبح.»[2]

فنلاحظ أنَّ الخليل خصَّ هذه العِلل بالحديث دون غيرها لصلتها بالمعنى، إذْ أنَّ هذه العلل واِستحضارها في ذهن الخليل دليلٌ على اِهتمامه بإيصال المعنى بكلِّ وضوح، وتيسير معرفة أحكام النَّحو والبعد عن التَّعقيد ومن نباهته وفطانته كانت لديه معرفة بأنَّ العرب لم ينطقوا كلامهم اِعتباطاً، بل كان لعلَّةٍ في نفوسهم إلَّا أنَّهم لم يُصرِّحوا بها.

ج. عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت180ه):

هو أحد أبرز تلامذة الخليل، كان من أكثرهم تأثُّراً به فأخذ عنه؟؟؟ قبل علمه، وكان بقول بكلِّ ما قال به شيخه، فلا نكاد نجد موضعاً في كتابه "الكتاب" إلاَّ يقول سألته يعني به الخليل فنهل عنه الفقه وعلوم اللُّغَة بشتَّى مستوياتها؛ من نحوٍ وصرفٍ وبلاغة، ومن جملة ما أخذه عنه التَّعليلات أو التَّعليل للأحكام النَّحويَّة، فقد توسَّع في العلَّة وبسط الكلام فيها، وأورد في "الكتاب" عللاً منثورة أخذ أكثرها عن شيخه وقد ذكرت خديجة الحديثي أكثر من سبعة وخمسين علَّة عند سيبويه منها: "علَّة السببيَّة، وعلَّة بيان أو تبيين، وعلَّة شدَّة توكيد وعلَّة تعريف وتوضيح

[1] مازن المبارك، النحو العربي، العلَّة النَّحويَّة نشأتها وتطورها، ص58

[2] المصدر نفسه، ص57

وإيضاح ، وعلَّة مقابلة، وعلَّة تخصيص، وعلَّة عدم إطراد، وعلَّة ثبات، وعلَّة تغيير وعدم ثبات، وعلَّة إهمال، وعلَّة عدم وجود النَّظير، وعلَّة لزوم وإلزام، وعلَّة إشباعٍ، وعلَّة تحوُّل أو نقلٍ وتحويل، وعلَّة ضف، وعلَّة تقوية، وعلَّة توهُّمٍ وغلطٍ، وعلَّة إطراد، وعلَّة قُربٍ، وعلَّة مجاورة، وعلَّة وجود ما هو حاجز بين الحرفين، وعلَّة تشريك، وعلّة معنويَّة، وعلّة جمود أو موت أو عدم تصرُّف، وعلَّة خطأ أو خلف، وعلَّة بدل، وعلَّة تغليب، وعلَّة تحرّك وذهاب الإستثقال، وعلَّة إلحاق، وعلَّة تنكير أو تحقير، وعلَّة أمن، وعلَّة وحدة وإنفرادٍ وتتميم، وعلَّة جوازٍ، وعلَّة إمتناع، وعلَّة وجوب، وعلَّة بعدٍ، وعلَّة احتياج، وعلَّة إشتراك، وعلَّة استعانة، وعلَّة إبهام وتفسير، وعلَّة وحدة واتِّخاذ، وعلَّة وصل، وعلَّة تعاقب وعوض، وعلَّة ترنم، وعلَّة تفاحش، وعلَّة تراخ، وعلَّة تفضيل، وعلّة فعل، وعلَّة تعميم، وعلَّة جمال، وعلَّة إستصحاب الحال، وعلَّة إفادة وإحتياج، وعلَّة توسُّع، وعلَّة خفاء، وعلَّة خروجٍ على حدِّ الكلام، وعلَّة شدَّة تمكّن، وثمَّ قالت: «وكلُّ هذه العلل تدُلُّنا على إهتمام سيبويه وشيوخه ولاسيما الخليل بالعلَّة وإستفادتهم منها في تثبيت الأحكام أو شرحها وتفسيرها لتثبت في ذهن الدَّارس والمُتعلِّم ويستطيع بها مقارنة حُكمٍ بآخر والتَّفريق بينهما والموازنة بين الأحكام المختلفة على إختلاف المواضع الَّتي يحتاجون فيها إلى التَّعليل، وقد جرت كلُّ هذه الأنواع من العلل جرباناً طبيعيّاً من غير تعقيد ولا إرباكٍ للدَّارس أو تشتيت لذهنه عن المسألة الَّتي يريد الإطِّلاع عليها ومعرفة موقف العرب الفصحاء منها.»[1]

ويصف مازن المبارك تعليلات سيبويه قائلاً: «وإذا تأمَّلنا هذه التَّعليلات وغيرها ممّا امتلأ به كتاب سيبوبه وجدناها شبيهة بعلل الخليل واللَّذين روى عنهم سيبويه من حيث عنايتها بالمعنى وإهتمامها بقياس الشَّبيه بشبيهه وحمل النَّظير على نظيره وإعتمادها ذوق العرب في طلب الخفَّة وفراره من القُبح والثِّقل...حتَّى بات كتابه يُعلِّم البحث والنَّظر والقياس كما يُعلِّمُ النَّحو سواء بسواء، ساعده على ذلك مهارة في تطبيق القياس، وذكاء في استخراج العلل، وخصب في توليد الفروع وتفريعها.»[2]

[1] خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، شارع فهد السالم، الكويت، ص208-212

[2] ينظر مازن المبارك، النحو العربي العلَّة نشأتها وتطورها، ص63-64

نلاحظ على تعليلات سيبويه بأنَّها تعليلات تعليميَّة هدفها تثبيت الأحكام، والشَّرحُ والتَّفسير بطرقٍ سهلة لا تشتِّت ذِهن المتعلِّم ولا تثقل عليه تعَلُّمَ النَّحو.

د. أبو بكر محمد ابن السراج (ت 316 ه):

هو أبو بكر محمد بن سهل النحوي، كان أحد العلماء المعروفين بالأدب وعلم العربية المُجمَعِ على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والأدب. وذكر ياقوت الحموي أنه قيل: «مازال النّحو مجنونا حتى عقّله ابن السرّاج بأصوله»[1] فكان ذكيا فطناً، فقد قرأ كتاب سيبويه في بداياته على يد شيخه المبرد وهو لايزال صغير السن، ثم انشغل عنه بالموسيقى والمنطق، إلا أنه عاود الانكباب على النحو و الاهتمام به بعد حادثته مع الزجّاج عندما دخل مسلِّما عليه بعد موت المبرد، «فسأل رجلٌ الزجّاج عن مسألة نحويّة فقال لابن السراج: أجبه يا أبا بكر. فأجابه فأخطأ فانتهره الزجّاج وقال: والله لو كنت في منزلي لضربتك ولكن المجلس لا يتحمل هذا، وقد كنا نشبهك في الذكاء والفطنة بالحسن ابن رجاء وأنت تخطأ في مثل هذا، فقال: قد ضربتني وأدّبتني وأنا تارك ما درست منذ قرأت الكتاب -يعني كتاب سيبويه- لأني انشغلت عنه بالمنطق و الموسيقى»[2]

ثم قال فأنا معاود فعاود النظر في كتاب سيبويه ثم عرف كتابا سماه "الأصول في النحو" وقيل هو أوّل كتابٍ أُلّف في العِلل و اِهتمَّ فيه بالعلل الأُولى، التي يعرف بها كلام العرب وقال« في فاتحة كتابه أن اعتلالات النحويين على ضربين ... ثم ذكر الغرض من كتابه، قال: و غرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وُصل بها إلى كلامهم فقط وذِكر الأصول والشَّائع لأنه كتاب ايجاز»[3]

[1] شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي -معجم الأدباء- تحقيق احسان عباس دار الغرب الإسلامي بيروت ط1 1414ه ج6 ص2535

[2] ابن السراج ، الاصول في النحو، ج1 ص (9-10)

[3] ينظر ص (20) مبحث أقسام العلل

وخلاصة القول: إن اِبن السرّاج اِهتمّ بالعلل الأولى شأنه شأن من سبقوه من النحاة لأنها علل تعليمية أكثر منها جدلية فبها يعرف كلام العرب وكذلك مما لا شك فيه أنه اِهتمّ باشّائع منها، التي إذا اطردت أوصلتنا إلى معرفة كلامهم.

ه. أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق(ت325ه):

اِشتهر أبو الورّاق بكونه صاحب نزعة بصريّة في آرائه ومنهجه، فكان إذا ذكر البصريّون قال أصحابنا، وإذا ذكرت آراؤهم أيّدها ودافع عنها، وكذلك ممّا لا شك فيه أنه كان من العلماء البارزين اللّذين تكلموا عن العلّة النّحويّة وخصّوها بالمؤلّفات والمصنّفات حيث أفرد لها كتاباً سمّاه "علل النحو"، قال الدكتور "جمال نمر ربّاح": «توسّع فيه وتجاوز العلل الأولى إلى العلل الثواني والثوالث، وقد يحشد للحكم النحوي الواحد ما بين ثلاث علل وسبع، وقد يتعدّى ذلك في بعض المواضع فيصل إلى العشر أو يزيد، ويكون عنده أحياناً توليد العلل داخل الحكم الواحد فتصل إلى ست عشرة علّة أو تزيد، وإمعاناً في التّفصيل والاسترسال لم يكتف بتعليل ما هو موجود بل علّل ما استعملوه وما تجنبوه.»[1]

واستنادا على ما سبق ذكره، نتبين أنّ عبد الله الورّاق من العلماء البارزين الّذين تكلموا عن العلّة النحوية، وأولوها اِهتماماً كبيراً، حتّى وصل به الأمر أن يورد ثلاثة علل إلى ست عشرة علّة للحكم الواحد، وهذا ما يُظهر وَلَعَه وتشَبُّثه بالعلل لإقامة البيِّنة للوجه الإعرابي.

ولا يفوتنا أن ننوه أنّ كتابه "علل النحو" يعدُّ أكبر مصدرٍ نحوي وصل إلينا يتناول العلّة النحوية؛ تنظيراً وتعليماً.

و. أبو القاسم الزجّاجي (ت 337ه):

شأنه شأن عبد اللّه الورّاق سار على دربه ونهجه في التوسّع في العِلل النحوية، فجمع ما اِستطاع من علل السابقين، إلّا أن الزجّاجيَ، كان ذا طابع منطقي وهو ما نلاحظه في كتابه

[1] د. جمال نمر رباح –العلة النحوية بين القدماء والمحدثين– مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثاني والأربعون 2017

"الإيضاح في علل النّحو"، وقد ذكر ذلك الدكتور مازن المبارك قائلاً: «عندما تقرأ مقدمة "الإيضاح" فيطالعك فيها الكثير من ألفاظ المنطقيين وتسبيراتهم وأساليبهم في التّحليل والتّقسيم.»[1]،

وقد ذكر في مقدمة كتابه الدَّوافع الّتي أدّت به إلى تحرير مُصنفه؛ فقال: «وهذا كتاب أنشأناه في علل النّحو خاصة والاِحتجاج له، وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول لأن الكتب المصنّفة في الأصول كثيرة جداً -ثم أردف قائلاً أنّ تعليلاته اِستنبطها من مصادر ثلاثة- فقال: منها ما استخرجناها من كتب العلماء وبسّطناه وهذبنا ألفاظه وقرّبناه، ومنها ما تلقّيناه من علمائنا رضي الله عنهم، ومشافهة مما لم يودعوه في كتبهم ولا يوجد فيها البتّة، ومنها مسائل جرت بين النّحويين ممن سلف في مجالس اِجتمعوا فيها، ختمنا هذا الكتاب ذاكرين أكثر ذلك مما بين البصريّين والكوفيّين منه من الخلاف»[2]

ثم بيّنَ أنه لم يحتجّ من العلل الّتي اِحتجَّ بها إلّا الأجود والأسدَّ منها، فقال: «ثم نجعل ما ذكرناه في هذا الكتاب منتقى مهذباً غير مائلين فيه إلى التطويل بكثرة الرّوايات والاختلاف والأسانيد وذِكر القائلين، وإذا كان لبابٍ من الأبواب عللٌ قد تكلّم عليها العلماء لم نذكر إلّا أجودها وأسدّها فإن نظر فيه ناظرٌ فلم يرى في بعض الأبواب علّة يعرفها أو قد سمع بها فليعلم أنَّ ذلك ليس بجهلنا أو إغفالنا إياها بل لما قدمت ذكره».[3]

ومما أورده أيضاً في كتابه أنّه قسّم العلل إلى ثلاثة أقسام، وقد سلف الكلام عنها، فجعلها على ثلاثة أضرب، فقال: «وعِلل النّحويّين على ثلاث أضرب منها التّعليميّة، والقياسيّة، والجدليّة.»[4]

---

[1] مازن المبارك، النحو العربي العلة النحوية ونشأتها وتطورها ، ص105

[2] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص38

[3] المصدر نفسه، ص39

[4] ينظر ص(17) من هذا البحث مبحث أقسام العلل.

واستناداً على ما سبق، يتراءى لنا أنَّ الزجّاجي كان شديد التأثّر بعلم المنطق وتفسيرات الكلاميين، وأكثر ما يتجلّى ذلك في تقسيماته للعلل، فهي تقسيمات أقرب لعلل المناطقة والفلاسفة من علل النّحويّين خاصّة القسمين الأخيرين؛ فبهذا التقسيم جعل النحو ثريّاً، وأدخل عليه التّشويقَ، وأخرجه من طابعه الجافّ، وقالب القاعدة المسموعة عن العرب إلى عالم الأخذ والعطاء، ومعرفة نمط كلام العرب، فلم يقف عند المعرفة الأوّلية، أو كما تسمّى العلَّة التّعليميّة أو العلَّة الأولى عند غيره كمعرفة رفع الفاعل ونصب المفعول بل تعدَّاهَا إلى العِلل الجدليّة، فأكثر الكلام في هذا الباب، ومثال ذلك معرفة لما جاء الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً، ولما لم تكن العملية عكسيّة، فماذا لو نصبنا الفاعل ورفعنا المفعول فهل تستقيم المعادلة، فقد جعل علل النّحو جدليّة تميلُ إلى إيرادِ الأسئلة الكثيرة والإشكالات المتشعّبة أكثر منها تعليميّة.

ز. أبو الفتح عثمان بن جني (ت392ه):

لقد اِهتمّ اِبن جني بالعلل النحوية اِهتماماً بالغاً ملفتاً للنّظر مثيراً للإعجاب، فقد ضرب في العلّة بسهم وافرٍ فأصاب منها الشّيء الكثير، ووقف أمامها وقفة طويلة، فاستقرئ أسرار العربية ومحّص كلام القوم، فوقف على ما اِعتلّوا به في كتبهم فوجدها متناثرة، فجمع بعضها إلى بعض بما أوتي من دقة في النظر النحوي، وثقافة كلامية فقهية، فيقول: «واِعلم أنّ هذه المواضع الّتي ضممتها وعقدت العلّة على مجموعها، قد أرادها أصحابُنا وعنوها، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدمة محروسة فإنهم لها أرادوا وإيّاها نووا... فهذا الّذي يرجعون إليه فيما بعد متفرّقاً قدّمناه نحن مجتمعاً.»[1]

هكذا يتضح أنّ اِبن جني كان متفرد زمانه صاحب صنعة، وعنه يقول الدكتور مازن المبارك: «ونحن إذا وصلنا إلى اِبن جني، فقد وصلنا إلى أرفع مشارف الصَّنعة، وبلغنا زعيم أهلها في القرن الرّابع بلا منازع... فقد وقف أبو الفتح اِبن جني أمام علل النّحو وقفة طويلة يدرس ويصف ويحلّل ويصنِّف فأتى من ذلك بما لم يسبق إليه من قبل وما لم يلحق فيه من بعد»[2]

[1] الخصائص ج1 ص163

[2] النحو العربي العلّة النّحويّة نشأتها وتطوّرها ص119-120

وممّا لا شكّ فيه كذلك أنَّ اِبن جنّي بلغ ذروة القياس وفلسفته، فيقول الأُستاذ الأفغاني: «أمّا إذا وصلنا إلى اِبن جني فقد تبوّأنا ذروة القياس وفلسفته، لقد كان أعلى علماء العربيّة كعباً في جميع عُصُورها، وأَغوَصَهُم على أسرار العربيّة، وأنجحهم في الاِهتداء إلى النظريّات العامّة فيها»[1]

وبطبيعة الحال لا يعزُّ على مثل هذا العالم أن يُخرج لنا من عصارة فكره وزبدة فهمه كتاباً أسماه "الخصائص" فكانت غايته من ذلك أن يبيّن حكمة العرب في لغتهم، فحرّر فيه فصولاً للعلَّة فأفرد له فصلاً ردَّ فيه على من اِعتقد فساد علل النحويّين يقول فيه: «اعلم أنّ هذا الموضع هو الّذي يتعسّف فيه أكثر من نرى، وذلك أنّه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أنَّ ما أوردوه من العلَّة ضعيف، واهٍ، ساقطٌ غير متعالٍ»[2]

ثم تعرّض في فصل آخر إلى الموازنة بين علل النّحو وبين علل الفقهاء والمتكلّمين، فجعل علل النّحو وسطاً دون علل الكلام وفوق علل الفقه واعتمد في تصنيفه للعلل على الحسِّ والشّعور، لأنَّ علل النّحو لا تقدّم بين يديها البراهين، وإنَّمَا أساسها الحسُّ والطّبْع، وذكر أمثلة كثيرة على ذلك، ثمَّ أردف قائلاً: «ولست تجد شيئاً علّل به القومُ وجوه الإعراب إلَّا والنّفسُ تَقبله والحسُّ منطوٍ على الاِعتراف به... فعِلَلُ النَّحو شيءٌ فزع إلى التَّحاكم فيه إلى بديعة الطَّبع، فجميعُ علل النَّحو إذاً مواطأة للطِّباع، وعللُ الفِقهِ لا ينقاد جميعها لهذا الاِنقياد.»[3]

فيرى اِبن جني أنَّ علل النّحو أقرب للعلّة الكلاميَّة منها إلى العلَّة الفقهيَّة، ويقول في هذا الشأن: «اِعلم أنَّ علل النَّحويّين –وأعني بذلك حذّاقهم، المتقنين لا ألفافهم المستضعفين- أقرب إلى علل المتكلِّمين مِنها إلى عِلل المتَفَقّهين »[4]

[1] سعيد الأفغاني "في أصول النّحو" المكتبة الإسلاميّة بيروت 1407ه 1978م، ص91

[2] ابن جني، الخصائص، ج1 ص 185

[3] المصدر نفسه ج1 ص52 بتصرف

[4] المصدر نفسه ج1 ص 49

وكذلك ممَّا ذكَره اِبنُ جنّي في كتابه "الخصائص" أنْ جعلَ علل النَّحويين على ضَربين، وقال: «أحدُهُما واجبٌ لأنَّ النَّفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن للفصيح تحمله إلا أنَّه على ثقلٍ وتجشمٍ واِستكراه»[1]

واِستناداً لما سبق يتضح أنَّ علل النَّحويِّين في منظور اِبن جني لا تكاد تخرج عن الإطار اللُّغوي البحث، وذلك من حيث جُنوحها للخفَّة وبعدها عن الثّقل، وإلحاق شيءٍ بشيءٍ آخر طلباً للاِنسجام وطردَ الأبواب، كما أنَّ اِبن جني يرى أنَّ علل النَّحو لها صلة بعلل المتكلِّمين والفقهاء وهذا ممَّا جعله يُعّدُّ أوَّل من رأى وضع أصولَ النَّحو على طريقة الأصول الفقهية والكلاميّة.

2. المحدثون:

أ. عبد الستار الجواري (ت1988م)

ظهرت محاولات كثيرة لتيسير النحو العربي وتجديده في العصر الحديث، شملت مناهجه وموضوعاته وقضاياه، وتعدّ محاولة عبد الستار الجواري واحدة من تلك المحاولات الرائدة في هذا المجال، أسهم فيها صاحبها بجملة من الآراء الجادة والمثيرة دون أن يتعصب لرأي أو يتحيز لمذهب معين، بل كان هدفه السعي إلى التسهيل والاختصار وتذليل الصعاب من مباحث النحو وتمهيد الوعر من مسالكه، وذلك بالعودة بالنحو إلى منابعه الأولى، كما كان يفهمه القدماء، وهذا ما جعله ينادي بكل ما قالوا به، ويقدس كل ما وضعوه.

ومن جملة الأمور التي ركز عليها في سيرته العلمية ظاهرة العلل، حيث وقف عبد الستار إلى جانب التعليل ودافع عنه، يقول في ذلك: (وذلك –أي: التعليل- ضرب من إثارة التفكير لا سبيل إلى ردّه أو الوقوف في وجهه؛ بل ليس من مصلحة البحث العلمي ولا من التوافق في العلم أن يُهمَل أو يُترَك. وعليه فالبحث ليس عقيما على الإطلاق ولا هو معدوم الفائدة بحد ذاته، ولكن يكون

[1] ينظر ص (19) من هذا البحث (مبحث أقسام العلل)

كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية، وأهمل أصولها، واشتغل بالتعليل المنطقي المجرد الذي لا يرتبط بواقع اللغة ولا يستند إلى طبيعة تركيبها والتعبير عنها)[1].

وممَا نستشفه أنّ عبد الستار سار على درب القدماء كونه رأى أنّ البحث اللُّغوي يكون عقيماً ومعدوم الفائدة إذا أهمل أصول النّحو وعلله فلا سبيل لردِّها ولا الوقوف في وجهها.

ب. د.عبد الرَّحمان حاج صالح: (توفي 5مارس 2017م)

هو أحد العُلماء الجزائريين والباحثين المحدثين، الَّذي عمل على التَّجديد في اللِّسانيات الحديثة، وما يمكن أن تستفيد منه اللُّغة العربية من النَّظريات من النَّظريات السَّائدة اليوم في مجال البحث اللِّساني وما يتفرَّدُ به اللِّسان العربي، كما يُعَدُّ من أهمِّ اللَّذين ساهموا في تيسير تعلم النَّحو العربي، ويتمثل ذلك بالمناداة بالجمع بين الموروث القديم والتَّنظير الحديث فأنتج لنا توجهه هذا نظريَّته الَّتي اسماها بالنَّظريَّة الخليليَّة الَّتي اِهتمَّت في تحليل اللُّغة بالتمييز بين الجانب الوظيفي من جهة والجانب الصوري اللَّفظي من جهة أُخرى والَّذي يشملُ اللَّفظ في حدِّ ذاته.

كما عالج فيها مجموعة من المفاهيم مثل مفهومي الأصل والفرع، إذْ لم يترك جانباً من جوانب اللُّغة إلاَّ ودرسه وتحدَّث فيه، وهذا ما جعل نظريَّته تتميَّزُ بالشُّمول، كما وجَّهَ فيها سهام نقده لأصحاب المنهج الوصفي وردَّ عليهم أقوالهُم الَّتي تدعوا إلى رفض العلل خاصَّة والتَّعليل بصفة عامَّة حيثُ يقول: «انَّ التَّعليل هو أيضاً من مميّزات المعرفة العلميَّة رغم ما يزعمُهُ أصحابُ هذا المذهب المذكور، إذْ كيف يقتصر العالم على الملاحظة وعلى الوصف ويترك الإجابة على أهمِّ سُؤال يلقبه على نفسه، وهو السُّؤالُ عن كيفيَّة خروج النِّسَب والأنظمة والقوانين إلى الوُجود.»[2]

ويقولُ عنهم أيضاً: «وكذلك نَبَذوا كُلَّ منهاجٍ تعليلي فرجعوا بذلك إلى الوراء أي إلى نوعٍ من الوصف البدائي يكتفي بتصوير ما يُشاهده تصويراً شمسياً وتركوا الأمور الجوهريَّة الَّتي تنحصِرُ في إقامة النَّظائر والكشف عن النِّسب والعلاقات العميقة وبيان الأسس والعلل البنيَويَّة،

[1] جمال نمر رباح، العلة النحوية بين القدماء والمحدثين، ص102.

[2] د. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، موقع للنشر، الجزائر، 2012، ص29-30

كما رفضوا حق الباحث في الإفتراض وأحوجُ شيءٍ إلى هذا هو العلم، ظناً منهم أنَّ الأحداث والظواهر قادرة هي بنفسها وبدون أن يتدل فيها الباحث على أن تطلعنا على أسرار حدوثها وأسباب مجاريها وتحوُّلاتها، وهذا قد كذَّبته العلوم التَّجريبيَّة الحديثة الَّتي لا تكتفي بالوصف السَّاذج بل تتجاوزه إلى البحث عن الأسباب، ببناء النَّماذج والمثل الرياضيَّة اللاَّئقة ثمَّ تجري على فروضها التَّجارب حتَّى إذا تم لها تصحيحها صارت بذلك حقائق ولو مؤقَّتة أو تُبطلها إن أبطلها الإختبار.» [1]

وما لاحظناه كذلك أنَّ موقف الدّكتور الحاج صالح من النُّحاة المحدثين كان صارماً إتجاههم، فلم يكن له شكٌّ أنَّهم شوَّهوا صورة النَّحو العربي و لم يعطوه حقَّه من الفهم والإجتهاد، وما وقعوا فيه من اللُّبس فحذفوا بعض المسائل الَّتي وضعها النُّحاة القُدامى إدِّعاء منهم أنَّهم حذفوا ما حذفوه بدعوى التَّجديد إذْ يقول: «وقد أدَّت ببعض معاصرينا إلى الطَّعن فيما تركهُ لنا العلماء العرب الأوَّلون الفطاحلُ منهم، فحاولوا أنن يستبدلوا أوضاع النَّحو القديم بشيء تافه إستعاروه من النَّحو التَّقليدي الأُوروبي، وما إستبدلوا في الواقع إلاَّ مُصطلحاً بآخر يقِلُّ عنه قيمة ومدلولاً.» [2]

وختاماً نستخلصُ أنَّ الدُّكتور الحاج عبد الرَّحمن صالح كان من أبرز علماء الجزائر المحدثين الَّذين نادوا بالعلل والتَّعليل، بل جعل حذفها من النَّحو تشويهاً له وإنتقاصاً من قيمت، كما رأى أنَّ كلَّ الظواهر اللُّغويَّة لا بُدَّ لها من علَّة، ولا بُدَّ للنَّحوي أن يُعمِل عقلَهُ وفِكره للإجابة عن التَّساؤلات الَّتي تتبادر في ذهنه لأنَّ الظواهر اللُّغويَّة من المُستحيل أن تجيب عن نفسها بنفسها.

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان ، ص18

[2] د. عبد المجيد عيساني، النَّحو العربي بين الأصالة والتَّجديد دراسة وصفيَّة نقديَّة لبعض الآراء النَّحويَّة، دار ابن حزم 1469ه-2008م ط1، ص241

ثانياً. الرَّافضون:

1. القدماء:

لقد شهدت دولة الأندلس مرحلة جديدة في الفقه الإسلامي عامَّة، والنَّحو العربي خاصَّة؛ متمثِّلة في تيسيره وتذليله وتبسيط قواعده للطَّلبة والمريدين، ممَّا أدّى إلى قيام ثورة عنيفة شنَّتها هذه الدَّولة على المشرق، ودعت إلى الانتفاض على فقهائه وما سنُّوا وشرَّعوا في الفقه الإسلامي وتبعهم في هذه بعض النُّحاة الَّذين كان للمذهب الظَّاهري في الفقه الأثر الواضح على مذهبهم النَّحوي؛ كابن حزمٍ، وابن مضاءٍ، وأبي حيَّان.

وقد سدَّدوا سهام دعوتهم أو قل سهام ثورتهم إلى نظريَّة العامل والعلل الثَّواني والثَّوالث، خاصَّة حيث أضحى التَّعليل من الموضوعات الَّتي أنكرها نحاة الأندلس.

أ. ابن حزم الأندلسي (توفي 456ه):

ومن الَّذين ذاع صيتهم قديماً وتحدَّثوا عن علم النَّحو وضرورة الأخذ منه بما يكفي حاجة الإنسان إلى عِصْمَةِ لسانه، نقف مع ابن حزم إذْ يقول: «ولا بُدَّ من مطالعة النَّحو، ويكفيه منه ما يصل به إلى اختلاف المعاني بما يقف عليه باختلاف الحركات في الألفاظ ومواضع الإعراب منها، وهذا جموعٌ في كتاب "الجمل" للزجَّاجي...»[1] فالهدف عند ابن حزم من النَّحو هو معرفة المعاني، ولا يتأتَّى ذلك في رأيه إلاَّ بمعرفة إلاّ بمعرفة الحركات في الألفاظ، فكلامه هذا إنَّ دلَّ على شيءٍ فإنَّما يدُلُّ على رفضه للعلل، الَّتي يراها فاسدة، حيث يقول سعيد الأفغاني فيما ذكره ابن حزم حين قال: «أمَّا علل النَّحو فقد اشتدَّ في الحُكمِ عليها كلَّ الشدَّة فإنَّها في رأيه؛ كلُّها فاسدة لا يرجح منها شيءٌ إلى الحقيقة البتَّة وإنَّما الحق من ذلك أن هذا سُمِع من أهل اللُّغة الَّذين يُرْجعُ إليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا فو -مع أنَّه كحكم فاسد متناقض- فهو أيضاً كذب لأنَّ

[1] د. عبد المجيد عيساني، النَّحو العربي بين الأصالة والتَّجديد، دراسة وصفيَّة نقديَّة لبعض الآراء النَّحويَّة، دار ابن حزم، ص114

قولهم: كان الأصل كذا فاستُثقلَ فنُقِلَ إلى كذا... شيءٌ يعلم كلُّ ذي حسنٍ أنَّه كذب لم يكن قط، وما كانت العرب عليه مُدَّة قمَّ اِنتقلَت إلى ما سُمِعَ منها بعد ذلك.»[1]

ونستخلص من هذا ما يلي:

- أنَّ رأي اِبن حزم في العلل أنَّها عِلَلٌ فاسِدة وهي من وضع النُّحاة وليس من أصلِ اللُّغة.
- أنَّ الأصل في الاِستعمال هو ما سمع من كلام العرب لأنهم أهلُها الَّذين ضبطوها، وأمَّا غيرُ ذلك فعند اِبن حزم كذبٌ ينبغي التخلّي عنه.
- الاِكتفاء من النَّحو ما هو ضروري الَّذي ساعد في إقامة اللِّسان وترك ما دون ذلك لأنَّهُ لا فائدة منه في نظره.

ب. اِبن مضاء القرطبي: (توفي 592ه)

يُعَدُّ اِبن مضاء القُرطبي من أشدِّ الثَّائرين على نحو المشرق ومن المعارضين والرَّافضين لنظريَّة العامل والعلل النَّحويَّة خاصَّة الثَّواني منها والثَّوالث. «ولم يكن اِبن مضاء في ثورته على أوضاع النَّحو القديمة، إلَّا اِبن بيئته الثَّائرة واِبن مذهبه المتمرِّد أو المتَحرِّر، ولم تكن نظريّتُه في النَّحو إلاَّ اِنعكاساً لتمرد بيئته وتحرر عقليَّته المذهبيَّة.»[2]

وهذا ما دفعه إلى تأليف كتابه "الردّ على النُّحاة" الَّذي جعله على ثلاث فصول، وأبرَزَ فيه توَجُهَهُ النَّحويّ، إذْ يقول: «وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النَّحو ما يستغني النَّحويُّ عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.»[3]فجعل فيه فصلاً مُستَقِلاًّ طلب فيه طرحَ العلَل النَّحويَّة ووُجوبِ سُقوطِها من النَّحو لأنَّها لا تزيد في العِلمِ شيء والجهلُ بها لا يضرُّ، إذْ يقول: «وممَّا يجبُ أن يسقُط من النَّحو العِلل الثَّواني والثَّوالث، وذلك مثل سؤال السَّائل عن "زيد" من قولنا قام زيدٌ

[1] سعيد الأفغاني، نظريّات في اللُّغة عند اِبن حزم الأندلسي، دار الفكر، بيروت 1389ه-1669م، ط2، ص45-46

[2] د. مازن المبارك النَّحو العربي العلَّة النَّحويَّة نشأتها وتطوُّرُها ص153

[3] اِبن مضاء القرطبي، الردّ على النُّحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، 1366ه-1947م، ط1، ص85.

لم رُفِعَ؟ فيقال لأنَّهُ فاعل وكلُّ فاعلٍ مرفوع، فيقول و لم رُفِعَ الفاعل؟ فالصَّواب ن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالإستقراء ن الكلامِ المتواتر...»[1]

فبالرَّغم من رفضه للعلل الثَّواني والثَّوالث إلاَّ أنَّه نادى وطالب بالعلل الأولى لأنَّهُ يرى أنَّها تُساهم بشكلٍ كبير في تيسير النَّحو على المتَعلِّمين، وبها يُعرفُ كلام العرب.

وخلاصة القول أنَّ اِبن مضاء كان صاحب مذهب ظاهري وذلك ما جعله ينفر من القياس والتَّأويلِ والتَّعليل، كما أنَّهُ كذلك لم يحِد عن الصَّواب عندما رفض العلل الثَّواني والثَّوالث والصَّواب أن يكون الجوابُ عنها: هكذا نطقت العرب إلاَّ أنَّ الألفاظ الَّتي عن بابها وأصلها، وتعدل عن القياس الَّذي تجري عليه لا بُدَّ من علَّةٍ لها على ذلك.

ج. أبو حيَّان الأندلسي: (توفي 745ه)

لقد سار أبو حيَّان الغرناطي على خُطى اِبن حزم وأوْبن مضاء في مذهبه النَّحوي فقد كان «ظاهريّاً وانتمى إلى الشَّافعيَّة وكان أبو العلاء يقولُ أنَّهُ لم يزل ظاهريّاً، وكان أبو حيَّان يقول محالٌ أن يرجع عن مذهب الظّاهريَّة من علق بذهنه.»[2] فالمذهب الظَّاهري وآراء إماميه لا تزالُ عالقتين في ذهنه، من تلك الآراء رأيه في النَّحو العربي وتعليلاته وعواملُهُ وغيرُ ذلك.

فقد صبَّ أبو حيَّان دعوته على ترك الخلافات الواقعة بين النُّحاة حول نظريَّة العامل ونبذها والإبتعاد عن التَّعليلات غير المفيدة، كما أنَّهُ رفض القياس وطرح له بديلاً هو السَّماع والنَّقلُ المأثور الَّذي هو أجدى لهم وأنفع إذْ يقول: «والنَّحويُّون مولعون بكثرة التَّعليل، ولو كانوا يضعون مكان التَّعاليل أحكاماً نحويَّة مستنِدَة للسَّماع الصَّحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيراً ما نطالعُ أوراقاً في تعليل الحكم الواحد، ومعارضات ومناقشات وردَّ بعضهم على بعض في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحدود، خصوصاً ما صنعَهُ مُتأخِّرو المشارقة على مقدّمة اِبن الحاجب فنسأمُ من ذلك

[1] ينظر ابن مضاء، ص151

[2] أبو الفضل أحمد بن جعفر العسقلاني الدرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة، تحقيق محمَّد عبد المعيد ضان، مجلس دار المعارف العثمانية حيدر أباد الهند ط2، 1392ه-1972م، ج6، ص59

ولا يحصل في أيدينا شيءٌ من العِلم.»[1] كان يرى أبو حيَّان أنَّ السَّماع به يتحقق العلم وتحصل الفائدة المَرجُوَّة، أمَّا التَّعليل لا يجدي شيئاً بل كان ينفُرُ منه ويُحذّرُ منه.

وممَّا يدعو التنبيه إليه كذلك أنَّ أبا حيَّان كان يرى أنَّ السُّؤال عن سبب شيءٍ وُضِعَ في الإسلام أنَّهُ حرام وهذا مذهب الظَّاهرية فهو يعدُّ اللُّغة العربيَّة من الوضعيَّات العربيَّة وفي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل كما لا يحتاج في علم اللُّغة إلى تعليل، فلا يُقال لما جاء هذا التَّركيب في قولك زيدٌ قائم هكذا كما لا يُقال للعين الطَّرفُ وللَّيلِ اللَّيلُ.»[2]

2. المحدثون:

أ. عبَّاس حسن: (توفي 1979ه)

لقد شهدت العِلل النَّحويَّة في العصر الحديث اِنتقادات لاذعة من طرف مجموعة من العُلماء وصل بهم الأمر إلى طلب طرحها وإلغائها من النَّحو لأنَّها لا تزيده إلاَّ تعقيداً وصعوبة، ومن أبرز هؤلاء الأستاذ عبَّاس حسن الَّذي ألَّفَ كتاباً في هذا الباب سمَّاه "اللُّغة والنَّحو بين الحديث والقديم" اِمتعض فيه على النَّحويِّين وتعليلاتهم، إذْ يراها مُجرَّدَ إظهار مقدرتهم على الجدل ورغبة منهم في التفوق واِستعراض براعتهم في إعمال عقولهم لتُحكِّمهم في زمام اللُّغة، حيث يقول: «عرفنا ما كان من أمر القياس والسَّماع، واِختلاف الآراء فيهما، وفي عصور الاِحتجاج وأثر ذلك في المسائل النَّحويَّة، وبقيت مسألة تتَّصِل بالقياسِ أيضاً أو تَتَفَرَّعُ منه، تلك هي مسألة "التَّعليل" فلَسْتَ ترى حُككْماً نحويًّا ولا قاعدة من قواعد النُّحاة --لاَّ لها تعليلٌ- يطولُ أو يَقصُر، ويعتدِلُ أو يلتوي، على حسب مقدرة النَّحوي، وتُمَكِّنه من زمام اللُّغَة والجدل، ورغبته في التَّفوُق وإظهار البراعة.»[3]

[1] أبو حيَّان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفيَّة اِبن مالك ص230

[2] المصدر نفسه ص230

[3] د. عبَّاس حسن، اللُّغة والنَّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر1966، ص133

ومن الإنتقادات الَّتي وجَّهها الدُّكتور عبَّاس حسن للنُّحاة في كتابه أنَّهم أخضعوا كلام العرب لهذه العِلل حتَّى أصبحت هي الأصل عندهم والكلام المسموع من العرب هو الفرع، إذْ يقول: «اتَّخذوا من تلك العلل المعتلَّة قيوداً حديديَّة، أخضعوا لها الكلام العربي الأصيل، كما أخضعوا لها كلام المحدثين فإذا رأوا الأوَّل لا يسايرها قالوا عنه: شاذ، أو قليل، أو مؤوَّل، أو ما إلى ذلك من أسماء تعلن ضعفه، وبُطلان القياس عليه ... فالعلل عندهم غايات يخضعُ لها النَّص القديم، وكأنَّها الأصل وهو الفرع إذا إنحرَفَ عنها تناولتهُ عصاها. فالنُّصوص خاضعة للعلل، وليست العلل هي الخاضعة للنُّصوص.»[1]

وممَّا يجب التنويه إليه كذلك ممَّا ذكره الدُّكتور عبَّاس حسن في كتابه أنَّ هذه العلل الَّتي قال بها النُّحاة لا يثبت منها شيء، يقول: «فأمَّا طريقة التَّعليل فإنَّ النَّظر إذا سُلِّط على ما يُعلل به النَّحويين لم يثبت معه إلاَّ الفذ الفرد، بل لا يثبت عنه شيء البتَّة، ولذلك كان المُصيب منهم المحصل من يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك.»[2]

بعد ما بين الأستاذ فساد علل النُّحاة إعتذر لهم أو بالأحرى ذكر من إعتذروا لهم بالقول: «ورُبَّما إعتذر المعتَذِرُ لهم بأنَّ عللهُم إنَّما ذكروها واوردوها لتصير صناعة ورياضة، ويتدرَّبُ لها المتَعلِّم، ويقوى بتأملها المبتدي، فأمَّا أن يكون ذلك جارياً على قانون التَّعليل الصَّحيح، والقياس المستَقيم، فذلك لا يكادُ يذهَبُ إليه مُحصل.»[3]

وفي تقديم كتابه "النَّحو الوافي" يقولُ بأنّ التيَّار الجديد الَّذي هبَّ لإنقاذ النَّحو ممَّا يعتريه من شوائب نشأت معه وتطوَّرت بتطوُّره، سالكين سبيل النُّهوض به، وإعلاء شأنه، ومحاولين تيسيره، بعدَ أن كُشفت عيوب صُنع الأوائل بعد عصر النَّهضة، بعد أن ألحَّ الوهن على النحو وقهرته العلوم

[1] عباس حسن ، النحو الوافي، ص135
[2] المرجع نفسه، ص134
[3] المرجع نفسه ص134-135

العصريَّة، وخلَّفته وراءها مبهوراً، وحمَّل العلَّة الخطأ في تعسير تعليم النَّحو وإضاعة الوقت والجهد وتنفير نفوس المتعلمين من تعلُّم الدَّرس النَّحوي.[1]

خلاصة القول انَّ الأستاذ عبَّاس حسن كان يرى أنَّ علل النُّحاة جدليَّة من إنتاج عقولهم؛ لا طائل منها، بل أجزَمَ على فسادها ووُجوبِ الاِستغناء عنها لأنَّها لا تزيدُ النَّحوَ إلاَّ تعقيداً وصعوبة، اللَّهمَ إلاَّ إذا أُتُّخذت كرياضة يتدرّبُ بها المتَعلّم، ويتَقوَّى بها المبتدي دون التَّركيز عليها وجعلها هي الأصل وإغفال كلام العرب المسموع نهم دون التَّأويل والجدل فيه.

ب.شوقي ضيف: (توفي 13مارس2005م)

يقول في مقدِّمة كتاب "الاِيضاح في علل النَّحو" للزَّجاجي من تحقيقه: «اِنفتح باب العلل واسعاً أمام النُّحاة، وأخذ كلُّ حاذقٍ منهم يجلب إليهِ ما يستطيعُ من غرائب ونوادر، لم يقفوا بها عند أحكام العرب الظَّاهرة بل أداروها في واقع الكلام الأعرابي ولا واقعه، وتجادلوا فيها كثيراً مُفضين في كثيرٍ من جدلهم إلى فروضٍ وهميَّة، حتَّى عقَّدوا مصنَّفاتهم النَّحويَّة تعقيداً شديداً، وحتَّى غدى كثيرٌ من مباحثها شيئاً عسيراً.»[2]

ويرى كذلك أنَّ أكثر العلل تخرُج عن الغاية من النَّحو؛ وهي صحَّة النُّطق عند المتَكلِّم، إذْ يقول: «وإذا أخذنا نفحصُ هذه العِلَلَ الَّتي نسَّقها الزجاجي في كتابه وجدنا كثرتها تخرُجُ عن الغاية من النَّحو، وهي صحَّة النُّطق عند المتكلِّم، إلى ما يُمكن أن نُسمّيه فلسفة العِلل النَّحويَّة، وهي فلسفة في جمهورها غير علميَّة، وليس وراءها أيُّ طائلٍ نحوي، كان يتساءلوا عن سبب الإعراب في الاِسم، ولما كان يظهرُ في آخره ولا يظهرُ في وسطهِ أو أوَّله؟»[3]

[1] ينظر، عبَّاس حسن، النَّحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، ص4

[2] ، الايضاح في علل النَّحو، تح: مازن المبارك، في مقدمّة شوقي ضيف ، ص (ج)

[3] المصدر نفسه، مقدمة شوقي ضيف ص (د)

فخلاصة القول؛ أنَّ الدكتور شوقي ضيف كان يرى أنَّ النَّحو ينبغي له أن يُيَسّر على النَّاشئة وأن تخرُجَ منه هذه العلل المعقَّدة، مع الإبقاء على العِلل الأولى الَّتي تُفيدُنا في الأحكَام الإعرابيَّة، وهي ما يحتاجه النَّاشئة في تَعَلُّم النَّحوِ.

ج. مهدي المخزومي (ت 5 مارس 1993م):

لقد كان لمهدي محاولات جادَّة في إصلاح النَّحو العربي وإخراجه من مظانّ التَّأويل والتَّقدير، إذْ يُعتبرُ من أبرز الأعلام الَّذين سلكوا نهج التَّجديد، فقد اِنصبَّت محاولاته على مراجعة بعض الأصول النَّحويَّة وما ترتَّب عليها من مسائل في تعقيد النَّحو وتعسيره على المتعلِّمين؛ العامل والتَّعليل، الَّذي على حسب رأيه اصطنعه النُّحاة وتكلَّفوا في فرض سلطانه على العربيَّة، وقد اِنطلق غنُّ نقده للعلل والتَّعليل من رؤيته الجديدة للنَّحو العربي، الخالية من العلل وكلِّ ما علَّق به من شوائب عبر تاريخه الَّذي يعدها ليست من النَّحو في شيء، ويرى أنَّها ضروريَّة وأصبحت الحاجة إليها مُلِحَّة لملاءمة النَّحو مع طبيعة اللُّغة حيث يقول: «لقد أصبحت الحاجة ماسَّة إلى نحوٍ جديد، خلْوٌ ممَّا عُلِّق به في تاريخه الطَّويل من شَوائب ليست منه، مدروسٌ وفق منهجٍ يُلائمُه، مبرأ من التَّعليلات الفلسفيَّة الَّتي اِصطنعها القوم، والَّتي أتت على حيويَّة هذا الدَّرس، اللُّغوي، فعصفت بها، واِنتهى الأمر بأن يكون هذا الدَّرسُ إلى أنْ يكون مصدرَ برمٍ وصيق لا حدَّ لها.»[1]

وممَّا اِعترض عليه مهدي المخزومي أيضاً على النُّحاة أنَّهم جعلوا العلل في المرتبة الأولى وأولوها الاِهتمام الأكبر، أمَّا الكلام في جوهر النَّحو ووظيفته فكانت له المترلة الثَّانية عندهم، إذْ يقول: «اخذ النَّحو ينحرف عن طريقه، وبدأ يتحوَّلُ شيئاً فشيئاً إلى درسٍ مُلَفَّقٍ غريب، ليس فيه من سِمات الدَّرس اللُّغوي إلاَّ مظهرُه وشكلُه، ودبَّ إلى هذا الدَّرس جدبٌ أودى بحَيَويَّته وقُدرته على تأديَة وظيفته، وصار درساً في الجدل يعرض النُّحاة فيه قدرتهم على التَّحليل العقلي، بما كانوا

[1] د. مهدي المخزومي، في النَّحو العربي نقده وتوجيهه، دار الرَّائد العربي بيروت لبنان 1406ه-1986م، ط2 ص27

يفترضون من مشكلات وما يقترحون من حلول، أمَّا الجدوى من دراسة النَّحو، وأمَّا وظيفة النَّحو في الكلام، فأمرٌ له المترلة الثَّانية من عنايتهم واِهتمامهم.»[1]

وممّا يجب ذكره كذلك عن مهدي المخزومي أنَّهُ ألَّف مجموعة من الكتب خصَّها للحديث عن تيسير النَّحو وتجديده وتخليصه ممَّا يشوبُهُ، فكان أهمُّها ثلاث مؤلَّفات هي: "في النَّحو العربي نقدُه وتوجيهه" وقد سبق وأشرنا إلى أقوال المخزومي فيه، أمَّا الثَّاني فكان عنوانهُ "في النَّحو العربي قواعد وتطبيق"...

ومن هذا المنطلق نستخلصُ أنَّ مهدي المخزومي كان شديد

الحرص على تنقيح النَّحو العربي وتطهيره ممَّا يعتريه من شوائب وعلى رأس ذلك التَّعليل الَّذي كان يرى فيه أنَّه نقيصة في علم النِّحو وشائبةٌ علقت فيه، وأنَّها لا تَمُتُّ للنَّحو بصلة بل النَّحو مُبَرَّأٌ منها.

وممَّا استفدناه كذلك انَّ مهدي المخزومي قد اِستند وتأثَّر في فكره هذا على آراء اِبن مضاء القرطبي الَّذي كان مولَعاً بنظرته للنَّحو.

[1] مهدي المخزومي، النحو العربي نقده وتوجيهه، ص14

الفصل الثاني:

أثر العلّة النحويّة ودورها في الاحتجاج وبناء القاعدة وتيسيرها.

1. المبحث الأوَّل: مدى حجية العلّة
2. المبحث الثَّاني: العلّة النحويّة ودورها في تيسير تعلّم النّحو وإثرائه
3. المبحث الثّالث: نماذج تطبيقية

المبحث. الأوّل: مدى حجية العلّة:

كانت العرب تتكلم سليقة وعلى السّجية، دون الحاجة إلى تبيان نمط كلامها أو تعليل للدوافع التي أدت إلى رفع ما ابتدأوا به، أو ما أخبروا به، أو نصب ما وقع عليه فعل فاعلهم، أو جرِّ ما أضافوه إلى مضافهم من جملة ما تكلّموا به. وهذا لا يعني أنهم كانوا دون أدنى وعي للعلل الكامنة في مخاطباتهم، «إذ الذي تشير إليه بعض الروايات انهم كثيرا ما كانوا يعلّلون طريقة أدائهم اللغوي بعلل، وإن كانت ساذجة بعض الأحيان، إلا أنه يمكن اعتبارها إرهاصات وأدلة لتفطّن العربي لوجود أسباب خفية تكمن وراء اختياره هذا الوجه في الأداء دون غيره»[1].

«فالعلل النحوية إذن كانت موجودة قائمة في عقول المتكلّمين، سوى أنّهم لم يصرّحوا بها إلاَّ في مواطن نادرة بتصريحات خالية من الصِّنعة، وما كان على النّحاة سوى الاجتهاد في اكتشاف هذه العلل واستنباطها، ومن ثم إضفاء الصبغة العلمية عليها»[2].

ويوضّح الخليل هذا بقوله: «إنّ العرب نطقت على سجيتَّها وطباعها، وعَرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإنْ لم ينقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علّة لما اعتللت منه»[3].

هذا، و لم يقف النّحاة عند استنباط العلل من كلام العرب وتصنيفها «لتبيّن النّظام الباطن للُّغة، والعلاقات التي تربط الأصول بالفروع، وإثبات أنّ ما خرج عن بابه هو أيضا يحكمُه ضربٌ من النظام يسلم معه من التناقض والتعارض»[4]، بل كثيرا ما نجدهم يستندون إلى ما توصّلوا إليه من تعليلات لمختلف الوضعيات النحوية في إثبات القواعد والإحتجاج لها، جاعلين بذلك العلة النحوية دليلا يضاف إلى الأدلّة المتعارف عليها بينهم، من سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال ...وغيرها.

---

[1]- جعفر عنانبة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار المسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د ط، 1997، ص 88.

[2]- بلعلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، ص 188.

[3]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص66 (نقلا عن بلعلام مخلوف).

[4]- بلعلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، ص 189.

وقبل أن نعرض بعض النّماذج لاحتجاج النُّحاة بالعلل النّحوية، يَحسُن بنا أن نشير إلى أنّ مسألة حجِّية العلة النّحوية لم تلق اِهتماما من لدنّ الباحثين المعاصرين، حيث لم يتطرّق إليها إلّا عدد يسير منهم، وحتّى هؤلاء الذين تناولوها اِكتفوا بإشارات دون التعمّق في المسألة أو تتبّعها عند النّحاة المنظّرين لظاهرة التّعليل النّحوي، «ولعلّه يكمنُ تفسير ذلك بأحد تفسيرين:

- **الأوّل:** أنّهم راعوا كون العلّة ركنا من أركان القياس، فلمَّا كانت حجّية القياس ثابتة عند النّحاة، والعلّة فرع القياس؛ كانت حجِّية العلَّة ثابتة عندهم، إلحاقا للفرع بالأصل في الحكم.
- **الثّاني:** أنَّ النّحاة الأوائل لم تكن لهم تصريحات حول حُجيَّة العلّة من عدمها، فهم وإن كان من صنيعهم الاحتجاج بالعلل –كما سيأتي– لم يصرّحوا بذلك، و لم ينظّروا للمسألة.

أمَّا التَّفسير الأوّل، فيمكن ردّه أو الاعتراض عليه بأن كثيرا من النّحاة يفرّقون بين كون العلّة ركنا من أركان القياس، وبين ظاهرة التَّعليل كظاهرة مستقلة بذاتها

وأمّا التفسير الثاني فإنّه لا يمكن إنكار تفادي النحاة الخوض في مدى حجّية العلل النحوية، ومع ذلك فإنَّ تعميم هذا الحكم على جميع النحاة قول غير سديد، إذ المُراجِعُ لكتب النحاة الأوائل يُصادِفُ عبارات تبيّن مدى اعتمادهم الكبير على العلّة في الاحتجاج على المسائل النّحوية. »[1].

فهذا أبو العبّاس المبرّد، وهو الذي عُرف بشدّة نزوغه لتعليل الظواهر النحوية، يصرّح مازن المبارك بأنه «كان شديد الاهتمام بالتعليل يتخط منه سلاحاً للمناقشة والبحث، وكانت المطالبة بالعلَّة هي السلاح الّذي شهره على الزجّاج والشبكة الَّتي صاده بها من حلقة أُستاذه ثعلب»[2].

وإلى الأمر ذاته يذهب ابن جني حين يقارن بين علل النّحويين وعلل المتكلّمين والفقهاء، فيجعل العلل النّحوية في مرتبة وسطٍ بين العلل الفقهيّة والعلل الكلاميّة، يقول –بعد أن بين أنّ علل النحاة أقوى حجَّة من علل الفقهاء–: «واعلم أنّا –مع ما شرحناه وعنينا به، فأوضحناه من

[1] – ينظر: أمل أحمد علي مفتاح، تعليل الظواهر اللغوية عند ابن جني، جامعة طرابلس، كلية الآداب 2010-2011، ص 10.
[2] – مازن المبارك، النّحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص67

ترجيح علل النّحو على علل الفقه وإلحاقها بعلم الكلام-لا ندّعي أنّها تبلُغ قدر علل المتكلّمين، ولا عليها براهين المهندسين»[1].

وحتى نقرّب كلام ابن جني أكثر للأفهام، فإنَ المقصود بكون علل النحاة أقوى في الحجَّة من علل الفقهاء؛ هو أن علل النحاة علل محسوسة يلمس المتكلم أو الدارس وجه الحكمة منها متى بُيّنت له.

بخلاف علل الفقهاء فإن وجه الحكمة فيها في كثير من الأحيان خفيٌّ غير ظاهر، وأقوى تفسير له؛ هو أنه أمر من الشارع الحكيم يجب امتثاله، وهو الأمر الذي مثّل له ابن جني بقوله: «... ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج، وفرائض الطّهور، والصلاة، والطّلاق، وغير ذلك؛ إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا نعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد ...»[2].

أما المراد بكون علل النحاة أدنى حجة من علل المتكلّمين، فهو أن علل المتكلِّمين تتّسم بالمنطقيّة والعقلانيّة لدرجة لا يمكن نقضُها أو الاعتراض عليها، ألا ترى أنّ قولهم الجزء أصغر من الكل، أو أنّ الشّخص الواحد لا يمكن أنْ يكون في مكانين مختلفين في نفس الزّمن ... وغيرها من العلل الكلاميّة، فهي مسلمات لا يمكن نقضها أو الاعتراض عليها بحال من الأحوال، وهذا بخلاف العلل النحويّة، فإنّها لو –كما يقول ابن جني: «لو تكلّف متكلّفٌ نقضها لكان ذلك ممكنا»[3].

ومن جهةٍ أخرى، فإنّ ضُعف علل النُّحاة أمام علل المتكلّمين يظهر في كون «علل المتكلّمين مؤثرة على الحقيقة في المعلومات وموحدة لها»[4]، بخلاف علل النُّحاة فإنّها موجِبَة للحكم غير موجِدَة له، فعلّة التخفيف في كلمة **"موزان"** مثلا، توجِبُ قلب الواو ياء حتى تنطق **"ميزان"**، لكنها ليست هي الموجدة لهذا الحكم، بدليل أنّه يمكن نقضه إذا سُمع عن العرب ما يخالفه.

---

[1]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص87-88.

[2] ابن جني، الخصائص ،ج1،ص49

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص 144-145.

[4]- بلعلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، ص190.

ومهما يكن من أمر، فإنّ الّذي نحتاجه في هذا المقام هو موقف ابن جني من حجّية العلل النحويّة، ويظهر جليًّا من خلال ما مرّ أنه يقول بحجّيتها، إلا أنّ ضوابط وشروط الاحتجاج بها عنده بشكلٍ في حدّ ذاته موضوعا يحتاج منّا مزيدا من البحث والدّراسة.

أمّا السّيوطي فقد أشار إلى مسألة حجّية العلل النّحويّة في موضوعين من كتابه الإقتراح، إلّا أنّه اكتفى بذكر آراء بعض النّحاة دون أن يُبدي رأيه أو يرجح أحد الأقوال، يقول: «ما اِختلفوا في إثبات الحكم في محلّ النصّ بماذا ثبت؟ بالنصّ أم بالعلّة، فقال الأكثرون: بالعلّة؛ لأنّه لو كان بإثباته "النصّ!" لأدّى إلى إبطال الإلحاق وسدِّ باب القياس ... وقال بعضهم: ثبت في محل النصّ بالنصّ وفيما عداه بالعلّة»[1].

ويظهر من كلام السّيوطي أن المقصود بالنصّ –**هاهنا**– ما نُقل من كلام من يحتجّ بقوله، فكأنّه يصوّر حالة اجتماع يلي نصّا سماعي وعلّة في مسألة نحوية معيَّنَة، فأيُّهما يُستدلُّ به على صحَّة القول فيها أو بطلانهِ؛ العلة النحوية أم النص السماعي، أم بهما معا؟ والجواب عن هذا الإشكال هو: «أنَّ الاستدلال إنَّما يثبت بطريق مقطوع به هو النصّ، ولكن العلّة هي الّتي دعت إلى إثبات الحكم، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب، ونظنُّ أنّ العلَّة هي الّتي دعت الواضع إلى الحكم ...»[2].

فبيّن السيوطي وجه التّكامل بين الأدلّة النقليّة ممثّلة في السّماع، والأدلّة العقليّة ممثّلة في العلل، وأنَّ اجتماعهما في مسألة واحدة لا يستدعي منَّا بالضرورة الترجيح بينهما، فالدّليل المقطوع به على صحّة أو بطلان المسألة هو النصّ المسموع، والدّليل الموجب لورود المسألة على هذا النحو هو العلَّة الكامنة فيها.

ويقودنا هذا التّحليل الّذي أورده السيوطي إلى أمر آخر ذي صلة بالموضوع، وهو أنَّ النحاة يفرّقون بين العلل المجوّزة للحكم، والعلل الموجبة له،[(*)] ومعنى كون العلَّة موجبة للحكم عندهم:

---

[1] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 75.

[2] المصدر نفسه، ص 75.

[(*)]– اختلف النحاة في إطلاق العلة الموجبة للحكم، فردّه جماعة منهم الزجاجي، والرضي الإستربادي، وقبله ابن جني والسيوطي ... وغيرهم.

«أنّها محدثة للمعلول ملازمةٌ له، فإذا وُجدت العلَّة وُجد المعلول ...»[1]؛ أي: أنّ وجود الحكم مقترن بوجود العلّة، وانتفاؤه مقترن بانتقائها، ومن ثمَّ فإنَّ القول بحجيَّة العلّة الموجبة له ما يجيزه من الناحية المنطقيّة.

وإذا كان المبرد وابن جني والسيوطي قد أشاروا إلى قضية الاحتجاج بالعلل النَّحوية صراحة، فإنَّ صنيع معظمَ النّحاة يدلّ على تجويزهم ذلك، وارتضائهم بالعلل النحويَّة في استدلالهم على مختلف المسائل.

والمطلّع على المؤلَّفات التي اِعتنت بالخلاف النّحوي ككتاب" **الانصاف في مسائل الخلاف**" لابن الأنباري، وكتاب "**التّبيين عن مذاهب النحويّين البصريين والكوفيين**" وغيرها يقف على أمثلة كثيرة، يتّخذ فيها النّحاة من العلل مبرِّرات لمذاهبهم وأدلَّة على ترجيحاتهم واحتجاجاتهم ومن أمثلة ذلك ما ذكره العُكبري (ت616ه) في مسألة حذف لام "**لعلّ**" حين اِستدل في ترجيحه لمذهب البصريّين بقوله: ووجه قول الأوّلين (البصريّين) من ثلاثة أوجه، أوحدها: «أنّها قد استُعملت بغير "**لام**" في أشعارهم. »[2]

فرجح العُكبري جواز حذف "**لام**" "**لعلّ**" اِستناداً لعلّة كثرة الاِستعمال وهي العلّة نفسها الّتي رجّح بها الكوفيّون كون "**سين الاِستقبال**" الّتي تدخل على الفعل المضارع أصلُها "**سوف**" وليست أصلاً بنفسها خلاف البصريّين، حيث نقل اِبن الأنباري من جملة أدلّتهم على ذلك: «أنّه لما كثُرَ اِستعمالها في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً. »[3]

وفي مسألة الفصل بين المتضايفين بغير الظَّرف أو الجار والمجرور لجأ البصريّون إلى علّة منزلة الشّيء الواحد، للردّ على مذهب الكوفيّين القائل بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظَّرف وحرف الجر، من غير ضرورة، حيث نقل الأنباري حُجّة البصريين بقوله: «إنّما قلنا لا يجوز ذلك لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يُفصل بينهما.»[4]

---

[1] ينظر: بلعلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، ص 192.

[2] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص359

[3] محمد بن سعيد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر ،ج2، ص646

[4] نفس المصدر، ج2، ص428

وهذه العلّة الَّتي اِستند إليها البصريّون في إثبات صحَّة مذهبهم حجّةٌ عقليّة تقوم على اِعتبار المضاف والمضاف إليه كالشّيء الواحد بسبب تلازمهما واِقترانهما ببعضهما البعض، وحاجة كلّ واحد إلى الآخر، ومع ذلك فقد قارع البصريّون بها حجج الكوفيّين السّماعيّة، ولسان حالهم في ذلك يقول: إنّ العلل النّحويّة لا تَقلُّ مكانة في الاِحتجاج عن الأدلَّة السماعيَّة.

ومجمل القول أنّ النحاة من فرط شغفهم بالعلل النّحويّة واِقتناعهم بإطراء النّظام الّذي يحكم اللّسان العربي، ونباهة وفطانة وذكاء العقل العربي، رأوا أنَّ العلل دليلٌ قويٌّ وحجّة كافية لإثبات القواعد حتى أنّهم صيّروا هذه العلل، من كونها ركن من أركان القياس إلى أصل من أصول النّحو، إلاّ أنّ الفارق بينهم أنّ بعضهم كان له سبق اِكتشاف هذه الحُجيّة، فصرّح بخلاف البعض الآخر الّذي اِحتجّ بالعلل عملياً دون أن يُنقل لنا عنهم أنّهم صرّحوا بجواز الاِحتجاج بها.

المبحث الثّاني. دور العلّة النّحويّة في تيسير تعلُّم النّحو و إثراءه:

ما زال الناس يفضلون السهل ويتتبعون اليسير من أمور حياتهم حتى أصبح ذلك من طبعهم لا يقدرون على مخالفته، وتعوّدت عليه عقولهم وأجسامهم، فأصبح مرضاً ملازما لهم في كل الأمور المعاشية ووسائل الحياة المادية، بل تعدّاه إلى مسائل العلم والعقل، وهذا ما جعلهم يستنبطون عللاً وتأويلات تغوص بهم من لُجيّ التّعقيد إلى صفاء ونقاء التّيسير.

في ضوء ما ذكرناه سابقاً في بحثنا هذا يظهر لنا جلِياً أهميَّة التّعليل النّحوي في العمَليَّة التعليميَّة، وذلك من خلال اِتّجاهٍ فكرِي ساد منذ القرون الأُولى الّتي نشأ فيها النّحو إلى يومنا هذا، فقد تأسَّس على تفسير الظّواهر اللّسانيَّة وتوصيفها، ومن ثم بيان عللها الّتي تكون عوناً للمُتعلِّمِ على إدراكها وفهم كلام العرب فلا يكاد يخلو حكمٌ نحويٌّ من تعليل عقلي اِجتهادي أعمل فيه النّحويُّ عُصارة فكره لإظهار سبب ذلك الحُكم.

ولعلَّ الدّافع القوي لهذه العمليَّة هي بغية الكشف عن سبيلٍ يمهّد للعرب لتعليم أبنائهم، وأعاجم القوم اللّذين اِعتنقوا الإسلام أُصول لغتهم وقواعدها، فكان من الطّبيعي أن يرافق هذا التّعليم أسئلة من هؤلاء عن السّبب الّذي يقف وراءه كلُّ حُكمٍ أُعطي لكلِّ كلمة تَمرُّ بهم أثناء التّعليم، فالطِّفلُ منذ نعومة أظافره يسألُ عن سبب كلِّ ما يسمعه أو يراه. ومن المعلوم أيضاً أن العقل يتتبع الجزئيَّات ما تشابه منها ليطلق عيه حكماً واحداً.

وما يجدر الإشارة إليه كذلك؛ أنَّ التّعليم يرتبط بمعيارين:

- **الأوَّل**: صورة مجرَّدةٌ للتّراكيب والأبنية؛ وهي ما تسمَّى بالقاعدة، يصوغ وقفياً المتَعلِّم تراكيب وأبنية من إنشائه بعد الاِستئناس بنماذج دالّة.
- **والثّاني**: اِعتماد القاعدة مقياساً من مقاييس الصَّواب يستند إليها المعلم ولهذا فمن المألوف أن يتسلَّح العلّم بالعلل الّتي تبرهنُ صحَّة ما يعلّمه وفق سنّ المتعلِّم أو مستواه الّذي تقفز إلى ذهنه

مجموعة من الأسئلة لماذا كذا؟ ولماذا كذا؟ ...إلخ، فيكون لا بُدَّ من تعليلٍ وتفسيرٍ لهذه الأسئلة، حتَّى يتيسَّر عليه فهم القاعدة ويتجلَّى الغموض عنه كما سبق ذكره.

وعليه نستخلصُ أنَّ دور العلَّة في تيسير النَّحو ليس وليد الصُّدفة، بل قديمٌ قِدَمَ النَّحو، وقد نشأ هذا الطَّرحُ مع الخليل وسيبويه، ثمَّ تبعهم علماء البصرة والكوفة وغيرهم ممن تقفَّى أثَرهم في ذلك، فنجد كتبهم حافلة زاخرة بالعلل التَّعليميَّة، أو كما تُسَمَّى بالعلل الأولى، وعلى سبيل المثال؛ ما ذكرته خديجة الحديثي، حيث عدَّت أكثر من ستٍّ وخمسين علَّة في كتاب سيبويه كلُّها تعليميَّة، فكان الهدف منها تثبيت الأحكام والشَّرح والتَّفسير وتعليم النَّحو.

وممَّا لاحظناه كذلك أنَّ العلل التَّعليميَّة مقبولة عند جميع النُّحاة، فلا نجد أحداً رفض هذا النَّوع من العلل حتَّ ابن مضاء الَّذي كان أشَدَّ الرَّافضين للعلل لم يعترض على العلل التَّعليميَّة، بل قال بها ونادى بها، وذلك لما لها من أهَميَّة بارزة في تيسير النَّحو على المتعلِّمين، ولما لها من خاصيَّة بارزة وفريدة في العمليَّة التَّعليميَّة.

أمَّا فيما يخصّ دور العلل في إثراء النَّحو فلا يّقلُّ شأناً على تيسيره، بل لا بُدَّ من التَّأكيد على أنَّ العلل النَّحويَّة كان لها الدَّورُ الأكبر في إعطاء النَّحو روحاً جديدة، ولا يفوتنا أن نُنَوِّه أنَّ بداية القرن الرَّابع الهجري إلى نهاية الخامس بدأت تظهر نزعة علميَّة مستمَدَّة من خلفيَّة فلسفيَّة منطقيَّة كلاميَّة جديدة.

وتُعَدُّ هذه المرحلة الأكثر نضجاً وتَقَدُّماً في تاريخ التَّعليل النَّحوي، إذ صار علماً له معاييره ومصطلحاته وأصوله، إذْ أخد الاهتمامُ بالعلَّة يزيد مع التَّقدم في الزَّمن، يقول مازن المبارك: «كانت العناية بالعلَّة والاِهتمام بها يزداد كلَّما تقدَّم الزَّمن بالنَّحويّين، فبعد أن رأينا الخليل يلقي به موجزاً بعقب الحكم النَّحويّ، رأيناه يُفْرَدُ بالتَّأليف ويُخصُّ بالكُتُب، ونراه هنا –في القرن الرَّابع– ينال عناية أوفر ويستنفد جهداً أكبر فتكثر فيه المؤلَّفات ويدخل فيه الكثير من التَّطوُّر.»[1]

[1] مازن المبارك، النَّحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص94

ولعلَّنا لا نجانب الصَّواب إذا قلنا أنّ هذه المرحلة شهدت محاولات تنظيريَّة غرضها الرقيُّ بالنَّحو وإخراجه من بوتقته القديمة المُستَمَدَّة من روح اللُّغة إلى عالم الكلام والمنطق، وإنبرى لهذه العمَليَّة مجموعة من النُّحاة كان على رأسهم إبن الزجَّاج وإبن السرَّاج وإبن جني والسِّيرافي، فلم يكتفوا بالعلل التَّعليميَّة أو كما سمَّاها بعضهم العلل الأولى، بل راحوا يضفون إلى علل القدماء عللاً أخرى «فسمَّاها بعضهم بالعلل الثواني والثَّوالث، وسمَّاها الزجَّاجي بالعلل الجدليَّة والقياسيَّة.»[1] ومن أمثلتهم على هذا تعليلهم عن سبب نصب إنَّ لِما نصبت، فقالوا لأنَّها شبيهة بالأفعال، ثمَّ قالوا: فبأيِّ الأفعال شبَّهتموها اللَّازمة أم المتَعديَّة... ولا زالوا على هذا النَّحو سؤالٌ يُردِفُه سؤال آخر، فنتبيَّن أنَّهم بعللهم هذه أخرجوا النَّحو من قوقعته وقالبه الجافّ قالب القاعدة المسموعة الَّتي لم يكُن يُسمحُ الإجتهاد فيها ولا الوقوف بين ديها بالنَّقد إلى عالم الأخذ والعطاء.

فساروا في دربهم هذا على نهج أهل الكلام والمنطق، إذْ حَكَّموا العقل في كلِّ حكمٍ نحوي إقتضى التَّعليل، فجعلت هذه العلل النَّحو أكثر ثراءً وأشبعت فضول الكثير من القرَّاء والمتَعلِّمين وأجابت عن جُلِّ التَّساؤلات الَّتي تتبادر إلى ذهن العالم والمُعَلِّم قبل الطَّالب، لأنَّ الفطرة البشريَّة تطلب المعرفة لمسبِّبات الأشياء.

[1] ينظر ص18، ،من هذا البحث، مبحث أقسام العلل النّحويّة.

المبحث الثّالث. نماذج تطبيقيّة حول العلّة النّحويّة:

ذكر النحاة العديد من العلل فكانت واسعة الشعب متعددة الاشكال والصور إذْ أخذت الحيز الكبير من جهدهم ووقتهم وأولوها الإهتمام الأكبر في مؤلفاتهم فأطالوا فيها الكلام إلا أن مدار المشهور منها؛ الصرفية والنحوية إلا أننا اِكتشفنا بذكر الأخيرة أنها محور موضوعنا وهدف دراستنا في بحثنا هذا.

نوع العلة	المثال	التعليق
1.علـــة السماع	وهي العلة التي تخبرنا بطريقة العرب في كلامهم ممن يوثقون به من العرب والأمثلة على ذلك كثيرة منها: ● أنهم نطقوا لما لم يسم فاعله في أحرف ولم ينطق فيها بتسمية الفاعل فقولوا ... الناقة وقد وقع زيد في تجارته، ووكس وأغري به، وأولع به، وما كان من نحو هذا ● ومن أمثلتهم ذلك قولهم "امرأة ثدياء" ولا يقال لرجل "أثدي" مع أن القياس يستشيف تقولهم أعرج وعرجاء وأعور وعوراء .ولكنهم يقولون ثدياء ولكنَّهم يقولون ثدياء ولا يقولون أثدي.	● «نلاحظ أن هذه الأمثلة ليس السماع من العرب والسماع يبطل القياس فإذا صح أصلُ الوضع في القياس في أصل الوضع ورفضه السماع أخذنا بالسماع وتركنا ما اِستساغه القياس لأنَّ دليل السماع أولى.»[1] وفي ذلك يقول ابن جني: «وما يُحتمل في القياس ولم يَرد به السّماع كثير»[2]

[1] ينظر بن لعلام مخلوف، كتاب مبادئ في أصول النحو، دار الأمل للطباعة والنشر الدنية الجديدة تيزي وزو، ص196

[2] ابن جني، الخصائص، ج1، ص137

2.علّة الإستغناء	وهي علّة كثيرة الإستعمال عند العرب، تنسب لهم أنّهم إستغنوا بشيءٍ عن شيءٍ، ومن الأمثلة على ذلك: • إستغناؤهم عن الفعل "ودع" بالفعل "ترك" • إستغناؤهم عن الفعل المُجرّد "فقر" بالمزيد "إفتقر" مع أن القياس يستسيغه إستغناؤهم عن تثنية "سواء" بتثنية "سيٌ" فقالوا "سيان" و لم يقولوا سواء أن • أمّا ما ورد عن سيبويه نذكر المثال الّذي يقولُ فيه بعدم العُدول عن الضمير المتصل إلى المنفصل إذا أمكن الإتيان بالمتصل: «فأنا وأنت ونحن وأنتما وأنتم وأنتن، وهو وهي وهما وهنّ، لا يقعُ شيء منهن في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا، ولا في موضع المضمر الّذي لا علامة له، لأنّهم إستغنوا بهذا فأسقطوا "ذلك".»[1]	• مما يجب ذكره حول هذه العلّة أنّ العرب ورد في كلامها الكثير من الإستغناء عن لفظ وتعويضُهُ بلفظ آخر، أو الإستغناء عن فعلٍ وتعويضُه بفعلٍ آخر، وحرفٍ مكان حرف؛ وهذا ما لاحظناه في هذه الأمثلة، ويقولُ في هذا الباب سيبويه: «ويستغنون بالشّيء عن الشّيء الّذي أصلُه في كلامهم أن يستعمل حتّى يصير ساقطاً.»[2] • وممّا قاله أبو حيّان في هذا المقام: «العرب تستغني ببعض الألفاظ عن بعض» وعقد إبن جني باباً في الخصائص في الإستغناء بالشّيء عن الشّيء

[1] سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408ه-1988م، ط3، ج1، ص351-352

[2] المصدر نفسه، ج2، ص25

3.علّة التّشبيه أو الشّبه	• «ومن الأمثلة على هذه العلّة ما ذكره اِبن الأنباري في إعمال ما الحجازيَّة عملَ "ليس" إذْ يقول: ذهب الكوفيّون إلى عدم إعمال ما لأنَّها حرفٌ غيرُ مختصّ، أمَّا البصريُّون فاِحتجّوا بعملها أن قالوا: الدَّليل على أنَّ "ما" تعمل عمل "ليس" لشبهها معها ووجه الشَّبه بينهما من وجهين أحدهما تدخل على المبتدأ والخبر والثَّاني أنَّ "ما" تنفي في الحال كما أنَّ "ليس" تنفي في الحال ويقوّي الشَّبَه بينهما دخول "الباء" في خبرها كما يدخُلُ في خبر ليس وهذا ما جعلهم يجرونها مجرى "ليس".»[1] • وكذلك إعمالهم اِسم الفاعل عمل الفعل في قولهم: «إنَّما اِحتمل (ضارب وقائم) وأشبههما من أسماء الفاعلين ضمير الفاعل ورفع الأسماء الَّتي تُبنَى عليه لِمُضارَعَته الفعل فأضمروا فيه كما أضمروا في الفعل.»[2] • وممَّا علَّله اِبن السرَّاج أن نصب	• ومما خلصنا به أنَّ علَّة المشابهة أو التَّشبيه تزخر به كتب النُّحاة متقدِّمين ومتأخِّرين، فهي ملجأ الكثير من النُّحاة حين يجدون ما يخرقُ أصولهم في كثير من الأحيان حيث من الأحيان، حيث يخرج الاِستعمال اللُّغوي إلى غير ما بنو تكون المشابهة هي المتَّكأ للخُروج من هذا الإشكال اللُّغوي. • أمَّا المشابهة عند سيبويه فهي علَّة تُلحِقُ الشَّيء بشبيهه في الحُكم وتُخرِجُهُ عن أصله، وليسَ شرطاً أن يكون الشَّبهُ في كُلِّ شيءٍ، فيكفي أدنى وجهٍ للمشابهة، حيثُ يذكُرُها سيبويه قائلاً: «ومن كلامهم أن يُشَبِّهوا الشَّيء بالشَّيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء.»[3] وقد نسب سيبويه هذه العلَّة للعرب من حيث وجودها.

[1] محمد بن سعيد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر، ج1، ص165-166

[2] محمَّد بن سهل بن السرَّاج، الأصول في النَّحو، تح د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، 1417ه-1996م، ط3، ج1، ص70

[3] رقيق كمال، العلَّة في النِّحو العربي المفهوم والمصطلح نماذج من كتاب سيبويه، مجلّة اللغة العربيةــ العدد الرابع والثلاثون، ، 2016، ص125

	المستثنى الشَّبيه "بالمفعول" قال: «والمستثنى يشبه "المفعول" إذا أتى به بعد اِستغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام: تقول جاءني القومُ إلاَّ زيداً فجاءني القومُ كلامٌ تام وهو فعلُ فاعل.»[1]	

4.علّة الضُّعف	• ومن أمثلتها نحو ما أورده الرضيُّ على لسان الأخفش في باب المضارع، حيث يقول: «وقال الأخفش إنَّ الشرط مجزومٌ بالأداة، والجزاء مجزومٌ بالشَّرط وحده، لضعف الأداة والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه.»[2] نحو إنْ تجتهد تنجحْ فالفعلُ حسب الأخفش مجزوم بـــ(إنْ) "الأوَّلُ تجتهد" والثَّاني فعلُ الجزاء أو الجواب (تنجح) مجزوم بالشَّرط وليس بالأداة.	العلَّة الَّتي ساقها الرضيُّ على لسان الأخفش هي علَّة الضعف عن العمل، والَّتي يبين فيها ضعف عمل بعض العوامل في معمولين ومَثّلَ بها بأداة الشرط أنَّها تعملُ في فعل الشَّرطِ دون أن يصِلَ عمَلُها إلى الجزاء، أو فعل جواب الشَّرط.

[1] اِبن السرَّاج، الأصول، ص281-282

[2] نمر رباح، العلة بين القدماء والحدثسن، ص215

5.عِلَّة النظير	ومن الأمثلة على ذلك دليلهم: • أنَّ «"ليس" فعل؛ وإن كانت لا تتصرف تصَرُّف الأفعال إلاَّ أنَّها حملت على الفعل لأنَّ قولك: في لست كما تقولُ ضربت ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولستنَّ كضربتُنَّ...»[1] • قول اِبن السرَّاج: «العطف أخو التَّثنية فكما لا يجوز أن ينضم فعلٌ إلى اِسمٍ في تثنيةٍ فكذلك لا يجوز في العطف.»[2] • أمَّا سيبويه فيُعَلّلُ نصب جمع المؤنَّث السَّالم وجرّه بالكسرة فيقول: «جعلوا تاء الجمع في الجرّ والنَّصب مكسورة، لأنَّهم جعلوا التَّاء الَّتي هي حرف الإعراب، كالواو والياء والتَّنوين الَّتي هي بمنزلة النون لأنَّها في التَّأنيث نظيرة الواو والياء في التَّذكير فأجروها مجراها.»[3]	• هذه العلل من العلل المتداولة بين النُّحاة، وعِلَّةُ النَّظير من العلل القياسيَّة الَّتي قد يُسمّيها بعضُ النُّحاة عِلَّة الشَّبه، ومفادها أنَّ هذا الحكم النَّحوي لا يصحُّ أو قد يصحُّ وذلك قياساً على منوال أحكام أُخرى أسقطوها على تراكيبَ تكون نظائرَ لتراكيب أُخرى. • وإنَّ المتتبع لهذا النَّوع من العلل سيجدُ مادَّةً غزيرةً جاءت في كتب النُّحاة، وخاصَّة في كتاب سيبويه وهو ما نلاحظه في الأمثلة الَّتي أوردناها من كتابه وكتاب الأصول لاِبن السرَّاج. • ومما لاحظناه أنَّ نوع هذه العلل يدلنا على اِهتمام سيبويه وشيخه الخليل في تثبيت الأحكام وشرحها وتفسيرها لتثبت في ذهن الدَّارس وتمهِّدَ له نهج مقارنة الأحكام النَّحويَّة وقياسها

[1] أبو بكر بن السرَّاج، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، 1418ه-1996م، ط3، ص82

[2] المصدر نفسه، ص184

[3] سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ج1، ص18

	• أمَّا آخر مثال أن تكسر العرب أحد السَّاكنين في اِلتقاءهما في الجزم حملاً على الجرِّ لأنَّهُ نظيرُهُ، فالرَّفع في الاِسم والنَّصبُ فيهِ نظيرُ النَّصب في الاِسم والجرُّ فيه نظيرُ الجرِّ في الاِسم.	ببعضها على اِختلاف المواضع الَّتي تحتاجُ تعليلاً.
6.علّة الجواز:	ومن أمثلتهم على ذلك: • قول ابن السرَّاج: «وأصحابنا يجيزون: غُلامَهُ كان زيدٌ يضرِبُ، فينصبون الغلام بالفعل يضربُ ويقدّمونه؛ لأنّ كلّ ما جاز أن يتقدَّم من الأخبار جاز تقديم مفعوله»[1] • ومنه ما جاء به المازني: «حيث ذهب إلى إنابة ذلك، مناب مفعولَي ظنَّ، ومفعولي أعلَمتَ الثّاني والثّالث، تقول: ظنَنتُ ذلك جوابًا لمن قال لك هل ظنَنتَ زيداً قائماً؟ »[2]	فهذه العلّة التي ساقها ابن السراج والمازني هي علَّة الجواز؛ أي أنّ العرب كانت تُجيزُ في كلامها تقديم ما يحتاج التّأخير وتأخير ما يحتاج تقديم، مثلما كانت تجيز حذف بعض الكلام كحذفها مفعولي "ظنّ" وخبر النّواسخ حال الإجابة عن السّؤال

[1] ابن السرّاج، الأصول، ج1، ص99

[2] سلطان زهير عبد المحسن، المؤاخذات النحويَّة حتَّى نهاية المئة الرّابعة، بنغازي جامعة قار يونس، ط1، 1994، ص231

7.علّة التوكيد	ومن الأمثلة عليها: • «دخولُ لام الإبتداء لتأكيد الخبر وتحقيقه، فإذا قُلتَ لعمرو منطلقٌ أغنت اللّامُ بتأكيدها عن إعادتك للكلام.»[1] • يقول اِبن السرَّاج: «هذه النون تلحق الفعل المضارع إذا كان واجباً التَّأكيدُ فيُبنى معها.»[2] ويقصد نون التوكيد وذلك قولك والله لأفعلن، وأقسم لأفعلنَّ. • أمَّا ما ذكره سيبويه في قوله: «إنّ "كأين" تجري مجرى "كم" في الإستفهام إلاَّ أنَّ أكثر العرب إنَّما يتكلَّمون بها مع "من" فإنما ألزموها "من" قَالَ تَعَالَى:﴿ فَكَأَيِّن مِّن جد ﴾[3] فإنّما ألزموها "من" لأنَّها توكيد، فجعلت كأنَّها شيءٌ يتم به الكلام وصار كالمثل.»[4] • ومنه دخول حروف الزّيادة في الكلام للتَّوكيد كقولك: "ما زيدٌ بقائمٍ" أُدخِلت الباءُ على الخبر لتوكيد النَّفي.	• لقد اِعتمد النُّحاة على هذه العلَّة للتَّعليل على ملاحظة المعنى في إطار السِّياقات المختَلفة عند تقعيد القاعدة. • أمَّا عند سيبويه فقد ذكر أنَّها تفسيرٌ لزيادة بعض الألفاظ أو الحروف في الكلام بُغيَة توكيد شيءٍ مثبت أو توكيد شيءٍ منفي وأعطى على ذلك مجموعة من الأمثلة. • لقد أورد هذه العلَّة مجموعة من النُّحاة في مُصنَّفاتهم في أبواب مُختلفة، فمنهم من ذكرها في حروف الزِّيادة، ومنهم من ذكرها في باب ما يّدُلُّ على الفعل المُضارع...إلخ.

[1] أبو بكر ابن السرَّاج، الأصول في النَّحو، ج1، ص61

[2] المصدر نفسه، ج2، ص200

[3] سورة الحج، الآية45

[4] ينظر سيبويه، الكتاب، ج2، ص170-171

8.علّة تعويض أو العوض	فقد ورد فيها الكثير من الأمثلة سنذكُرُ بعضها: • ما ذكَرَهُ سيبويه عند تعليله للحاق النون بالإسم المثنَّى، نحو: رَجُلان ورجُلين، إذْ يقول: «وتكون الزّيادة الثَّانية نوناً، كأنَّها عوضٌ لما منع من الحركة والتَّنوين، وهي النُّونُ وحركتها الكسر، وذلك قس قولك هما الرَّجلانِ ورأيتُ الرَّجُلينِ، ومررتُ بالرَّجُلين.»[1] • ومن أمثلتها تعليل لحاق "ما" بعد "أن" الصدرية عند حذف كان وبقاء خبرها واِسمها في نحو: أمَّا انت منطلقاً اِنطلقت معك، والأصل؛ إن مُنت منطلِقاً اِنطلقتُ معك، إذْ قال سيبويه: «فإنَّما هي "أنْ" ضمَّت إليها "ما" للتَّوكيد ولزمت كراهية أن يجحفوا لها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل.»[2]	• هذه العلَّة من العلل الَّتي تُطرد على كلام العرب وهي كثيرة الاِستعمال ويُعتلُّ بها لتبيان سبب وعلَّة تعويض شيء مكان شيءٍ آخر فيكون إمَّا تعويض حرفٍ مكان حرفٍ، أو حرفٍ مكان فعل كما ذكره سيبويه في تعويض "ما" بدلاً من "كان"، أو تعويض حرفٍ مكان حركة إعرابيَّة. • وتأتي عند سيبويه لتفسير لحاق بعض الحروف أو الكلمات للتَّراكيب أو العبارات الَّتي يفترض أنَّها قد حذف منها بعض أجزائها فعوض عنها فهذه العلَّة على حسب قوله: «تقومُ على اِفتراض أصل مقدرٍ حذف وعوض عنه.»[3]

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص17-18
[2] المصدر نفسه، ج1، ص293
[3] ينظر المصدر نفسه، ج1، ص25

9.علّة القُرب والمجاورة	• المثال على ذلك نحو قولهم: في إعراب النّعت في المثالين: «"هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ"، "وماءٌ شنٍ باردٍ" فأتبعوا الأوصاف إعرابَ ما قبلها، فلحقتهم الكسرة ليتناسب اللّفظان في الإعراب، وإنْ لم يكُن المعنى عليه؛ ألا ترى أنَّ الضبَّ لا يوصفُ بالخراب والشنُّ لا يوصف بالبُرودة وإنَّما من صفات الحجر والماء.»[1] • ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره سيبويه والبصريُّون إذْ يُعملون الفعل الثَّاني من الفعلين المتنازعين لقرب جواره من الاِسم، يقول سيبويه: «هذا باب الفعلين والمفعولين اللَّذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الَّذي يفعلُ به وما كان نحو ذلك نحو قولك: ضربتُ وضربني زيدٌ، وضربني وضربتُ زيداً، تحمِلُ الاِسمَ على الفعل الَّذي يليه ... وإنَّما كان الَّذي يليه أولى لِقُربِ جواره وأنَّهُ لا ينقص معنى، وأنَّ المخاطب قد عرف أنَّ الأوَّل قد وقع بزيدٍ.»[2]	والملاحظ كذلك أنَّ هذه العلَّة تُرجحُ عملَ عامل دون غيره فقط لقرب جواره للمعمول، والكلام العربي يزخرُ بمثل هذه الأمثلة الدّالَّة على مراعاتهم القرب والجوار في إصدار الأحكام الإعرابيَّة، إذْ يقول اِبن يعيش: «وحُجَّة البصريِّين في ترجيح إعمال الثَّاني (يقصد الفعل) أنَّهُ أقربُ إلى المعمول، وليس في إعماله تغييرٌ للمعنى.»[3]

[1] علي بن يعيش، شرح المفصل، تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1422ه-2001م-ج1، ص216

[2] ينظر، سيبويه، شرح المفصل، ج1، ص73-74

[3] ينظر المصدر نفسه، ج1، ص211

10. علة النقيض	• النفي بالنسبة إلى المثبت نقيض تأكيده وعليه حملهم عمل" لا "النافية للجنس في النكرة كونها تنصب اسمها وترفع خبرها على نقيضتها" إن "لأن "لا "اختصت بالنفي، أي نفي المفرد أما "إنَ "مختصة بتوكيد المفرد. • حيث يقول في هذا المقام بن يعيش: «وارتفاعه بالحرف أيضاً- يقصد "لا -لأن" لا "محذوٌ بها حذو" إنّ "من حيث إنها نقيضتها، ولازمة للأسماء لزومها.»[1]	• وقد اختصّ أهل الحجاز دون غيرهم إعمال "لا " النافية للجنس لأنَّهم يُظهرون الخبر، فيظهر فيه العمل، وبنو تميم لا يظهرونه البتة فلا ايظهر فيه العل أي عمل "لا"[2] • ومما ذكره ابن يعيش فيما يخص إعمال" لا"، قوله: «وإنما اِستحقت أن تكون عاملة لشبهها ب "إنّ "الناصبة للأسماء ووجه الشبه بينهما أنها داخلة على المبتدأ والخبر كما أن" إن "كذلك وإنما نقيضة" لا "لأن" لا "للنفي و"إنّ " للإجاب.»[3]

[1] ينظر بن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص262
[2] المصدر نفسه، ج1، 263
[3] المصدر نفسه، ج1، 263

11. علة الفرق	• ومما ذكره أيضا في علة الفرق حروف الإعراب التي تلحق بالجمع والمثنى والحركة التي تسبقهما للتفريق بين الجمع والمثنى،[1] قال: «واعلم أنك إذا أثنيت الواحد لحقه زيادتان :الأولى منهما حرف المدّ، واللّين وهي حرف الإعراب غير متحرك ولا منون يكون في الرفع ألفا و لم يكن واو ليفصل بين التثنية والجمع ويكون في الجر ياء، مفتوحا ما قبلها و لم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع ويكون في النصب كذلك...وذلك قولك المسلمون في الجمع والمسلمان في المثنى والمسلمين في الجمع والمسلمين في المثنى.»[2] • وذهبوا كذلك إلى ناصب المضارع بعد لام التعليل ذهب البصريون إلى أن الناصب هو" أن " المقدرة بعدها ومنهم من قال إنما نصب الفعل لأنها تفيد معنى الشرط وأشبهت إن المخففة الشرطية للفرق بينهما.	• سبب التعليل بهذه العلة أن العرب ينسب أليهم اللجوء إلى استعمال ما بغية التفريق بين أمرين لو لم يفرقوا بينهما لأدّى ذلك إلى الالتباس، وهي علة تتصل بقصد الابانة، إذْ يعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان توخيا لدقة الدلالة. ومما لاحظناه أن سيبويه أحيانا يسميها علة الفرق وأحيانا يذكرها باسم "الفصل "وما يظهر جليا في أمثلته التي أورد ذكرها في كتابه • وتعد هذه العلة من أبرز العلل التعليمية التي علل بها الكثير من النحاة أمثال الزمخشري وسيبويه وابن السراج في كتابه الأصول.

[1] ينظر سيبويه، الكتاب، ج1، ص18

[2] ينظر المصدر نفسه، ج1، ص17-18

12.علّة القبح (الكراهية)	ذكر سيبويه فيما يخص هذه العلة مجموعة من الأمثلة، التي توضح وتبين مواضعها ● قال: «نحو قولك :قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا.»[1] فنلاحظ أن الكلام لم يستقم لفظه بما يتفق مع طريقة الفصحاء فالأحرى تقديم الفعل على زيد، فوضع اللَفظ في غير موضعه. ● ومن الأمثلة كذلك: «أتيتك غداً، وسآتيك أمس.»[2] فهذا عكس المثال الأول فاللفظ مستقيم لكن التركيب خاطئ والمعنى فاسد قبيح. ● وقد تأتي عنده بلفظ (الكراهة) في أمثلة أخرى كقوله: «عن الضارِبي فقال هذا اسم ويدخله الجر، وإنما قالوا في الفعل :ضربني، ويضربني، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الياء كما تدخل في الاسماء فمنعوا هذا أن يدخله كما منع الجر في الفعل.»[3]	● وردت في مواضع كثيرة في كتاب سيبويه وتقوم على قبح أمر من الأمور في العبارة أو الكلمة فيفرون منها إلى ما يحسن ويستحب وهي علة تأتي عند صاحب الكتاب لتفسير التزام العرب استعمالاً ما وتركهم الاستعمال الآخر الّذي قد يجوز، ولكنه قبيح لأنه قد يكون خلاف الأصل، وفي هذا يقول سيبويه: «وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللّفظ في غير موضعه نحو قولك :قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا.»[4] ● «تعتبر هذه الوسيلة في التعليل من الوسائل الَّتي وُجدت في باكورة الدَّرس العربي وهي المسؤولة عن وصف النحو العربي أحياناً "بالمعيارية" فهم يعللون لقبولهم نطقاً بأنه "عال" أو "حسن" أو "جيد" أو "فصيح" ولرفضهم آخر بأنَّه "قبيح" أو "غير حسن" أو "غير فصيح" أو "لا يقوله أحد".»[5]

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص26

[2] المصدر نفسه، ج1، ص25

[3] سيبويه، الكتاب، ج2، ص369

[4] ينظر المصدر نفسه، ج1، ص26

[5] د. جلال شمس الدين، التعليل اللُّغوي عند الكوفيين بمقارنته مع البصريين دراسة أبستمولوجيا، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، 1994، ص209

13.علة التمكن أو التصرف	من الأمثلة التي ذكرها سيبويه في كتابه حول هذه العلة، ما ذكره أن الأسماء أشد تمكناً من الأفعال، وأعطى مجموعة من الأسباب هي: • «أن الاسم يلحقه التنوين والفعل لا يلحقه • أن الأسماء لا تقبل الجزم والفعل يقبل الجزم.»[1] • «أن الأسماء أخف من الأفعال لأنها هي الأولى، وهي أشد تمكناً والأفعال أثقل • أن الفعل استغنى عن الاسم في التركيب كقولك :الله إلهنا وعبد الله أخونا أما الفعل لا بد له من الاسم والا لم يكن كاملا.»[2]	• هي علة لغوية تتم من داخل اللغة وفق نظامها ولا تخرج عن ذلك، ومفادها عند سيبويه هو أن هناك بعض الأشياء تفوق غيرها في التصرف والتمكن وتمتاز عليها بميزة. • ومن وجهة نظر هذه العلة جعلوا الاسماء أكثر تمكنا لأن الاسم يستغني عن الفعل أما الفعل فلا بد له من الاسم وإلا لن يكون كاملاً ومما ذكروه كذلك لتمكن الأسماء عن الأفعال قبوله التنوين عكس الفعل، حتى وإن ذهب التنوين عنه لم يجمعوا على الاسم ذهابه .ومما جعله أشد تمكنا عدم لحاقه الجزم والسكون، حيث يقول سيبويه: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها الجزم والسكون.»[3]

[1] ينظر سيبويه، الكتاب، ج1، ص14

[2] ينظر المصدر نفسه، ج1، ص20-21

[3] المصدر نفسه، ج1، ص20-21

14. علة التخفيف	• من أمثلتها ما ذكره الفراء في باب المجرورات وهي إجازة اضافة الاسمين اللَذين ليس في أحدهما زيادة فائدة، نحو "كشحط النَوى، وليثُ أسدٍ" فالفراء يجيز إضافة أحدهما للآخر للتّخفيف. • ومما جاء في الأصول «أن العرب تحذف حرف التعدية من الكلام التي فيها الأفعال تتعدى بحروف التعدية بغية التخفيف والاستخفاف نحو ذهبت الشام، ودخلت البيت، وما أشبهه.»[1] • ومما ذكره سيبويه عن شيخه الخليل قولهم: «لاه أبوك ولقيته أمس : إنما هو على :لله أبوك، ولقيته بالأمس ولكنهم حذفوا الجار والألف واللاّم تخفيفاً على اللسان...ويحذفون فيما كثر من كلامهم لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج.»[2]	تتصل هذه العلة بطبائع العرب في القول إذا كانوا يميلون إلى اختيار الأخف إذا لم يكن ذلك مخلا بكلامهم فهم يفضلون ما خف من الكلام ويستحبونه، وينفرون بالجهد المبذول. • «أمَّا كثرة الاستعمال فيكاد يكون المقياس الأغلب الَّذي يقوم عليه التَّعليل في كثير من الظواهر، وبخاصة في ظواهر التخفيف والحذف والاستغناء وغيرها.»[3] • ومن الممكن أن نربط بين العلة وما يسميه علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي؛ ويعنى به أن المتكلم يحاول أن يوصل ما في نفسه من أحاسيس بأقل مجهود عضلي

[1] ينظر ابن السراج، الأصول في النحو 1، ص177

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص177

[3] عبده الراجحي، النَّحو العربي والدَّرس الحديث بحث في المنهج، دار النَّهضة العربية، بيروت، 1989م، ص82

15.علة الإختصار	• ومن الأمثلة على هذه العلة ما ذكره ابن السراج عن حروف المعاني لما فيها عند استعمالها من اختصار في الكلام نحو قوله: «ولام الابتداء تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه، فإذا قلت :لعمرو منطلق، أغنت اللام بتأكيدها عن إعادتك الكلام ...ثم يذكر مثال آخر بقوله :ألا ترى أن الواو العاطفة في قولك :قام زيد وعمرو، لولاها لاحتجت لأن تقول :قام زيد قام عمر «.فنلاحظ أن لام التأكيد وواو العطف أتى بهما لاختصار الكلام وكذلك جميع حروف المعاني.[1] • ومن أمثلتهم ما ذكره الزمخشري، حيث قال: «ولأن الضمير المتصل أخصر لم يسوغوا تركه إلى المنفصل إلا عند تعذر الوصل.»[2] نحو أكلته وأكلتها، صربته وضربتها، فلا يتركون هذا ويقولون أكل هو، وأكلت هي، أو ضربتُ هو، وضربتُ هي، بل يتَّبعون الأخصر.	• ذهب العربي في كلامه إلى الاختصار والتخفيف وهو ما كان معروفا عليهم إذ كان من طباعهم النفور من التطويل في الكلام والإطناب فيه وهذا ما جعلهم ينتقون من كلامهم أحسنه وأجوده بأقل جهد ويتركون ما قبح منه وما يوصلهم إلى التطويل في الكلام لإيصال معنى ما. وظاهرة الاختصار هي واحدة من الظواهر اللغوية التي كانت بلا شك نتاج هذه الأسباب السالف ذكرها، حيث يقول في هذا المقام السيوطي: «الاختصار هو جل مقصود العرب وعليه مبني أكثر كلامهم، ومن ثم وضعوا الضَّمائر لأنَّها أخصر من الظواهر.»[3] • ومما ذكره ابن أثير كذلك قوله: «اللغة العربية سيدة اللغات فهي أشرفهن مكانا وأحسنهن وضعا، وذلك لأنها جاءت آخرا فنفت القبيح من اللغات من قبلها وأخذت الحسن ثم

[1] ابن السراج الأصول في النحو، ، ص61

[2] ينظر، د. علي ابن يعيش شرح المفصل ج 2ص315

[3] جلال الدِّين السيوطي، الأشباه والنَّظائر في النَّحو، تح: عبد الإله نبهان – غازي مختار طليمات – إبراهيم محمَّد بد الله – أحمد مختار الشريف، مجمع اللغة العربية دمشق، 1407ه-1987م، ج1، ص66

		إن واضعها تصرف في جميع اللغات السالفة فاختصر ما اختصر، وخفف ما خفف.»[1]

16. علّة إعلام وتبين	• ومن الأمثلة على هذه العلّة أنَّ ضمائر الرفع المنفصلة قد يقعن فصلاً وعلّة وقوعهن فصلاً هي إعلاماً للمخاطب المحدث أن الإسم قد تمّ و لم يبق منه نعث • ومن مثاله كذلك ما جاء في الكتاب أن ضمائر الرفع لا يكنّ فصلاً في الفعل إلاّ في كلّ فعل الاسم الذي يليه يأتي بمترلته في الابتداء، فجاز ذلك إعلاماً بأنَّه ما ينتظر المحدَّثُ أن يسمع في الإخبار عن الفعل[2]	• وهذه العلّة توضح أو تبيّن لحاق بعض المفردات أو الحروف في الكلام وما لحاق هذه الأشياء إلاّ إعلام وإيضاح لأمرٍ من الأمور فسبب هذه العلّة كما يذكره سيبويه هو إحتياج بعض المفردات لبعضها الآخر لتبيين بعض أحكامها أو إنتهاء الكلام أو فصل كلمة عن و فصل كلمة عن أخرى وهو لسبب ما ينتظره المحدث ويتوقعه[3]

[1] ينظر، ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي بدوي طبانة، دار نهضة مصر للنشر والطباعة والتوزيع، الفجالة، القاهرة، ج1، ص206

[2] ينظر سيبويه، الكتاب،ج2، ص389

[3] المصدر نفسه، ج2، ص389

17.علة الاختصاص	• يتعلَّل ابن الانباري بهذه العلَّة في باب "حروف الجر" والضَّبط في سبب إعمالها الجرّ في الأسماء: «فنرى أنَّها إنما عملت لأنَّها اختصَّت بالأسماء، والحروف متى كانت مختصَّة، وجب أن تكون عاملةً، • ويرى أنها مختصة بعمل الجرِّ لأن الأسماء في إعرابها رفع ونصب وجر فكان للابتداء الرفع في المبتدأ، والرفع كذلك للفعل في الفاعل والنصب في المفعول وجب أن تعمل هي جراًّ.»[1] • ويتعلل بها أيضا، في عمل الحروف الجازمة الجزم في الأفعال المضارعة، يقول: «إن قال قائل لم وجب أن تعمل (لم، ولما، ولام الأمر، ولا في النهي) في الفعل المضارع الجزم؟ قيل إنما وجب أن تعمل الجزم لاختصاصها بالفعل وذلك لأن (لم لما	• يظهر مما تقدم من الأمثلة أن علة الاختصاص لها علاقة بالحروف العاملة، أو بعبارة أوضح: إنها علة تبرز عمل الحروف بصفة عامة، الخاصة منها بالأسماء والأفعال. • كما يقول الفراء في باب "المبتدأ والخبر": «لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل المختصة، وقصد بالعوامل الحروف المختصة.»[2] • خلاصة القول؛ إن هذه العلة أوضحت لنا سبب إعمال الكثير من الحروف والذي هو الاختصاص وأخرجت من هذا العمل من ليست مختصة ومثال على ذلك من قال بعدم عمل "ما" الحجازية لأنها ليست مختصة.

[1] كمال الدين الأنباري، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم 1420ه-1999م، ط1، ص189

[2] محمد بن حسن الاستربادي الرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ج1، ص315

	كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقُله إلى معنى الماضي، كما "أن" "إن") التي للشرط والجزاء تدخل على الماضي فتنقله إلى المستقبل، فقد أشبهت حرف الشرط، وحرف الشرط مختص في الأفعال ويعمل الجزم، فكذلك ما أشبهه.»[1]	

[1] كمال الدين الأنباري، أسرار العربية، ط1، ص236

18.علة الحمل على المعنى	• ومن أمثلتها عند سيبويه قوله: (وبأنهم إنما منعهم أن يستعملوا في *كدتُ* و*عسيتُ*الأسماء لأن معناها ومعنى غيرها معنى ما تدخلُ عليه (أنْ) نحو قولهم: خليقٌ أن يقول ذاك، وقارب ألا يفعل، ألا ترى أنهم يقولون: عسى أن يفعلْ، وكاد ألا يفعل، فلما كان المعنى فيهن ذلك تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره)[1]. • ويمثل كذلك لهذه العلة بقوله عدم جواز الاقتصار على أحد مفعولي ظنّ وأخواتها، إذ يقول:(وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين هاهنا أنك إنما أردت أن تبيت ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقينا كان أو شكا، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر عندك، من هو، فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكا، و لم تُرد أن تجعل الأول فيه الشك أود عليه في اليقين)[2].	•يعتمد التعليل بها على المفهوم العام للكلام، أي: على معناه الذي يفهم منه، فلذلك توجب هذه العلة التزام ترتيب ما في تراكيب الكلام، كالتقديم والتأخير، أو الحذف والزيادة، وهو ما يتضح في المثالين اللذين ذكرهما سيبويه وبيّن مقصده من هذه العلّة، حتى يحافظوا على صحة المعنى واستقامته[3].

[1]- سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 21.

[2]- المصدر نفسه، ج 3، ص 12.

[3]- ينظر: رفيق كمال، العلة في النحو العربي المفهوم والمصطلح، نماذج من كتاب سيبويه، ص119.

19. علة المشاكلة أو المناسبة	●تعددت الأمثلة وكثرت في كلام العرب حول هذه العلة نحو: (إذا عطف الاسم المشغول عنه على جملة فعلية مثل: *رأيت زيدا وعمرا كلّمته*، فالراجح نصب هذا الاسم والذي هو *عمر* طلبا للمناسبة بين الجملتين؛ لأن من نَصَب فقد عطف جملة فعلية، ومن رَفَع فقد عطف اسمية على فعلية، وتناسب المتعاطفين أفضل من تخالفهما[1]).	● (هذه العلة تعتمد في كثير من الأحيان على اللفظ إذ تؤدي إلى اختيار أمر من دون غيره؛ لأنه يؤدي إلى المشاكلة أو المطابقة في الكلام، وتطابق الكلام في الألفاظ وتشاكلها أفضل من تخالفها)[2]. ● وعلّق سيبويه على المثال السابق ذكره إذ قال: (وإنما اُختير النصبُ هاهنا؛ لأن الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم ... ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي ليه قبله، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل ... فيكون الكلام على وجه واحد، وإذا كان لا يمتنع الآخر من أن يكون مبنيا على ما بني عليه الأول – أقرب في المآخذ)[3].

[1]- رفيق كمال، العلة في النحو العربي المفهوم والمصطلح، نماذج من كتاب سيبويه، مجلة اللغة العربية، العدد الرابع والثلاثون، السداسي 1، 2016، ص126.

[2]- المرجع نفسه، ص 126.

[3]-ينظر: المرجع نفسه، ص 126، نقلا من * الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه*، ص380.

خاتمة

خاتمة

يحتل علم النّحو موقعاً شاسعاً في الدّراسات اللّغوية، وتعتبر ظاهرة العلل النّحويّة جزءاً لا يتجزّأ منه، إذ حظيت هذه الظاهرة بحظٍ وافرٍ من الدراسات واهتمامٍ بالغٍ لدى النحاة ، فمِن جملة النّتائج والتوصيات الّتي رصدناها واِستطاع هذا البحث أن يتوصّل إليها تمثلت في الآتي:

1. أنّ العلَّة النحوية سمة بارزة في نحونا العربي وقد بلغت شأناً عظيمًا لدى النحاة في القرون الأولى الهجرية فحفلت كتب النّحو بالعلل على إختلاف أشكالها وأنواعها فلا يكاد يرد حكم نحوي إلاّ نجده معلّلاً عندهم.
2. **الأ**صل في العلل النَّحويّة القبول وعدم الردّ؛ لأن الغاية منها صحّة النّطق عند المتكلّم ومعرفة حكمة الواضع الّتي أدّت بالعربيّ أن يتكلم وفق نظام كامل وتركيب سليم يَعرف به مواقع كلامه سَليقة منه وسجيَّة .
3. العلل التّعليميّة(الأولى) هي العلل اللّازمة لتعليل قضايا النّحو ومسائله وقد أجمع عليها النّحاة قديمهم وحديثهم على أنّها عللٌ ساهمت في تيسير القاعدة النَّحوية على المعلّم والمتعلّم سواءً.
4. العلل الثواني والثوالث (الجدلية، القياسية) ساهمت بشكلٍ من الأشكال في إثراء النَّحو العربي وإخراجه من جموده وعدم السماح للإجتهاد في القاعدة النّحويّة إلى نحو مرِنٍ وأكثر حركيّة يستعمل فيه النّحويّ عقله في إثبات أو إلغاء أيّ حُكم كان.
5. ظهور نزعة جديدة نادت برفض العلل الثواني والثّوالث اِدّعاءً أنّها زادت النَّحو إلاّ تعقيداً وتشعُّباً بدأت مع ابن حزم وابن مضاء.
6. حاول رافضوا العلّة قديماً وحديثاً خط رسمٍ جديد للدرس النحوي أكثر يُسراً وسلاسة

التّوصيات:

1. ضرورة إدراج مقياس العلل النّحوية في أقسام الشُّعب اللُّغوية كمقياس مستقلّ لكونها جزءً لصيقًا بالنّحو كلّ ما ذُكر النَّحو ذُكرت العلّة بل لاتنفك عنه حتّى أصبحا جزءً واحداً.

2. في كتب النّحو القديمة علل كثيرة لابدَّ من دراستها دراسة معمَّقة حتَّى يسهل على الطلَّاب معرفة كيفيَّة إصدار الأحكام والتَّقعيدات لدى المدارس النَّحويَّة على اِختلاف مذاهبهم ومشاربهم.

فهرس الآيات

فهرس الأيات:

الآية	الصفحة
﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ التوبة: ٣	187
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكُمۡ لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡ وَلَئِن كَفَرۡتُمۡ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٞ ٧ ﴾ إبراهيم: ٧.	256
قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا وَهِيَ ظَالِمَةٞ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئۡرٖ مُّعَطَّلَةٖ وَقَصۡرٖ مَّشِيدٍ ٤٥ ﴾ الحج: ٤٥	337
قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ ٤٠ ﴾ يس: ٤٠	442
قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ١ قُمۡ فَأَنذِرۡ ٢ ﴾ المدثر: ١ – ٢.	575

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص

دواوين السنّة:

1. ابن عبد البر، الاستيعاب
2. أبو عبد الله ابن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري

قائمة المعاجم:

1. مجد الدّين الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مراجعة محمد أنس الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 1429ه-2008م
2. لسان العرب، اِبن منظور، تح: عبد الله علي الكبير، محمَّد أحمد حسب الله، هاشم محمَّد الشَّاذلي، دار المعارف، القاهرة
3. علي محمد بن علي الجرجاني ، التَّعريفات، تح إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث،
4. الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تح د. عبد الله درويش، كليَّة العلوم، جامعة القاهرة، مطبعة العاني، بغداد، 1386هـ، 1976م
5. أحمد مختار عمر، معجم اللُّغة العربيَّة المعاصرة، عالم الكتب، ط1
6. أبي نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، الصِّحاح، تح: محمَّد محمد تامر، 1430ه-2009م
7. اِبن فارس، معجم مقاييس اللُّغة، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر

قائمة المصادر والمراجع:

1. مهدي المخزومي، في النَّحو العربي نقده وتوجيهه، دار الرَّائد العربي بيروت لبنان 1406ه-1986م، ط2
2. محمود فجال، كتاب الإصباح في شرح الاقتراح، دار القلم، دمشق ط1، 1409هـ-1989م
3. محمَّد بن سلاَّم الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح محمَّد شاكر، دار المدني، جدَّة
4. محمد بن سعيد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر
5. محمد بن حسن الاستربادي الرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية
6. محمَّد ابن السراج، الأصول في النَّحو، تح د. عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ-1996م
7. مازن المبارك، النحو العربي العلَّة النحويَّة نشأتها وتطورها، المكتبة الحديثة، 1385هـ-1965م،
8. كمال الدين الأنباري، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم 1420ه-1999م، ط1،
9. علي بن يعيش، شرح المفصل، تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1422ه-2001م
10. العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين
11. عبده الراجحي، النَّحو العربي والدَّرس الحديث بحث في المنهج، دار النَّهضة العربية، بيروت، 1989م

12. عبد المجيد عيساني، النَّحو العربي بين الأصالة والتَّجديد، دراسة وصفيَّة نقديَّة لبعض الآراء النَّحويَّة، دار اِبن حزم
13. عبد المجيد عيساني، النَّحو العربي بين الأصالة والتَّجديد دراسة وصفيَّة نقديَّة لبعض الآراء النَّحويَّة، دار ابن حزم 1469ه-2008مـــ ط1،
14. عبد الله بن سليمان العتيق، الياقوت في أصول النَّحو، الرياض،
15. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، موقع للنشر، الجزائر، 2012
16. عبَّاس حسن، النَّحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3
17. عبَّاس حسن، اللُّغة والنَّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر1966
18. شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي –معجم الأدباء– تحقيق احسان عباس دار الغرب الإسلامي بيروت ط1 1414هـــ
19. سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408ه-1988م، ط3،
20. سلطان زهير عبد المحسن، المؤاخذات النحويَّة حتَّى نهاية المئة الرّابعة، بنغازي جامعة قار يونس، ط1، 1994
21. سعيد الأفغاني، نظريّات في اللُّغة عند اِبن حزم الأندلسي، دار الفكر، بيروت 1389ه-1669مـــ، ط2
22. سعيد الأفغاني "في أصول النّحو" المكتبة الإسلاميّة بيروت 1407ه 1978م
23. الرازي، مختار الصحاح دراسة وتحقيق طه جابر فياض العلواني، مطابع الفرزدق التجارية، 1400هـــ 1980م
24. الدكتور محمد عيد، أصول النَّحو العربي، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، 1410ه-1989م

25. الدكتور محمَّد عيد، أصول النَّحو العربي

26. خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، شارع فهد السالم، الكويت، ص208-212

27. خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التَّعليل اللُّغوي في الدَّرس اللُّغوي القديم والحديث

28. الحلواني محمد خير، أصول النِّحو العربي، جامعة تشرين اللاَّذقيَّة 1979م

29. الحسين الجليس الدينوري، ثمار الصناعة، تح محمد بن خال الفاضل، إدارة الثقافة، والنشر بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، 1411ه-1990م

30. جمال الدّين أبو الحسن القفطي، انباه الروَّاة على انباه النُّحاة، تح أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ومؤسسة الكتب الثَّقافيَّة بيروت، ط1، 14706ه-1982م

31. جلال شمس الدين، التعليل اللُّغوي عند الكوفيين بمقارنته مع البصريين دراسة أبستمولوجيا، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، 1994

32. جلال الدّين السيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، ضبطه وعلّق عليه عبد الحكيم عطيّة، راجعه وقدم له علاء الدِّين عطية، دار البيروني، دمشق، ط2، 1427هـ-2006م

33. جلال الدِّين السيوطي، الأشباه والنَّظائر في النِّحو، تح: عبد الإله نبهان – غازي مختار طليمات – إبراهيم محمَّد بد الله – أحمد مختار الشريف، مجمع اللغة العربية دمشق، 1407ه-1987م

34. جعفر عنانبة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار المسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د ط، 1997

35. بلعلام مخلوف، كتاب مبادئ في أصول النحو، دار الأمل للطباعة والنشر الدنية الجديدة تيزي وزو

36. أمل أحمد علي مفتاح، تعليل الظواهر اللغوية عند ابن جني، جامعة طرابلس، كلية الآداب 2010

37. أبي عبد الله محمد الطيب الفاسي، فيضُ نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح، تح: د. محمَّد يوسف فجَّال، دار البحوث للدِّراسات الإسلاميَّة وإحياء التُّراث، الإمارات، دبي، ج1، ط1، 1421هـ-2000م

38. أبو سفيان مصطفى باجو، العلل وأجنسها عند المحدثين، دار الضياء، 1426ه-2005م، ط1، تيزي وزو.

39. أبو حيَّان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفيَّة اِبن مالك

40. أبو بكر محمَّد بن الحسين الزبيدي، طبقات النَّحويين واللغويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2

41. أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النَّحو، تح د. مازن المبارك، دار النَّفائس، بيروت، ط3، 1399هـ-1979م

42. أبو الفضل أحمد بن جعفر العسقلاني الدرر الكامنة في أعيان المائة الثَّامنة، تحقيق محمَّد عبد المعيد ضان، مجلس دار المعارف العثمانية حيدر أباد الهند ط2، 1392ه-1972م

43. أبو الفتح عثمان اِبن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4،

44. أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمَّد الأنباري، نزهة الألباء، تح: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي شارع عباس العقاد، مدينة نصر، القاهرة، 1418هـ-1998م

45. أبو البركات كمال الدّين الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي شارع عباس العقاد، مدينة نصر، القاهرة

46. اِبن مضاء القرطبي، الردّ على النُّحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، 1366ه-1947مـ، ط1

47. ابن سلام الجمحي، طبقات الشعراء، دار الكتب العلمية، بيروت

48. ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الكوفي بدوي طبانة، دار نهضة مصر للنشر والطباعة والتوزيع، الفجالة، القاهرة،

49. 2011

قائمة الرسائل الجامعية:

1. حسن منديل العكيلي، الخلاف النّحوي في ضوء محولات التّيسير، مذكرة دكتوراه الحديثة

2. درويش أحمد، التّعليل اللغوي عند البغداديين في ضوء الدّرس اللّساني الحديث، (رسالة دكتوراه) 2012-2013

3. سميرة حمادي، العلل النّحويّة في كتب التراث العربي محاولة لسبرها منهجاً وتطبيقاً، (مذكرة ماجيستر 2010-2011)

قائمة المجلّات العلميّة:

1. بلخوجة عبد العزيز، العلّة النّحويّة مسالكها وقوادحها، (مقال في مجلّة البدر)
2. جمال نمر رباح –العلة النحوية بين القدماء والمحدثين- مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثاني والأربعون 2017
3. رقيق كمال، العلَّة في النّحو العربي المفهوم والمصطلح نماذج من كتاب سيبويه، مجلّة اللغة العربيةـــ العدد الرابع والثلاثون، ، 2016

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ
مدخل	1
توطئة	2
مفهوم العلّة	3
مفهوم التيسير	7
مفهوم الإثراء	8
الفصل الأول: العلّة النحوية دراسة نظرية وصفية	10
المبحث الأول: مراحل العلّة النحوية	11
المبحث الثاني: أقسام العلّة النّحويّة	16
المبحث الثالث: مسالكها وقوادحها	20
المبحث الرّابع: العلّة النّحويّة بين التّأييد والرّفض	33
الفصل الثّاني:	53
المبحث الأوّل: مدى حجيّة العلّة	54
المبحث الثّاني: دور العلّة النّحويّة في تيسير تعلّم النّحو وإثرائه	60
المبحث الثّالث: نماذج تطبيقيّة حول العلّة النّحويّة	63
الخاتمة:	83
فهرس الآيات القرآنيّة	86
قائمة المصادر والمراجع	88

الملخص:

يتغيّا هذا البحث تسليط الضّوء على قضيَّة نحويَّة مهمَّة شغلت بال النَّحويّن قديما وحديثا، وهي قضيَّة العلل النَّحويّة الّتي ارتبطت بالحكم النّحوي اِرتباطا وثيقا، فلا نكاد نجد حكما نحويًّا إلَّا ويُردفُهُ النُّحاة بعلَّة، تبيّن سبب هذا الحكم، وعليه فإنَّ هذه الدّراسة قد أبانت أنَّ العلَّة النَّحويَّة لها دورٌ رياديٌّ في تيسير النَّحو وإثرائه، وإخراجه من قالبه الجاف إلى روح البحث ومعرفة الحكمة البالغة من وراء كلام العرب بنظرة تكون أكثر شموليَّة وموضوعيَّة.

الكمات المفتاحيَّة: النَّحو، العلَّة، التَّيسير، الإثراء، الدَّور.

Abstract

The object of this research is to spot the light on a very important grammatical issue the grammar researchers were busy with from past to present time, and it's about the grammatical cause that was related to the grammatical judgement in a high correlation, whenever we find a grammatical judgement, the grammar researchers support it with a grammatical cause, to explain this judgement, therefore this study demonstrated that the grammatical cause has a leading role in facilitating and enriching grammar, and removing it from its dry form to the spirit of research and the source of the great wisdom behind the Arabic, in a holistic and subjective view.

Key punches: Grammar, Grammatical cause, Facilitation, Enrichment, Role

Résumé

L’objet de cette recherche est de repérer la lumière sur une question grammaticale très importante avec laquelle les chercheurs en grammaire étaient occupés d’un temps passé à un autre, et il s’agit de la cause grammaticale qui était liée au jugement grammatical dans une forte corrélation, chaque fois que nous trouvons un jugement grammatical, les chercheurs en grammaire le soutiennent avec une cause grammaticale , pour expliquer ce jugement, donc cette étude a démontré que la cause grammaticale a un rôle de premier plan dans la facilitation et l’enrichissement de la grammaire, et en la retirant de sa forme sèche à l’esprit de recherche et à la source de la grande sagesse derrière l’arabe, dans une vision holistique et subjective.

Coups de poing clés : Grammaire, Cause grammaticale, Facilitation, Enrichissement, Rôle.